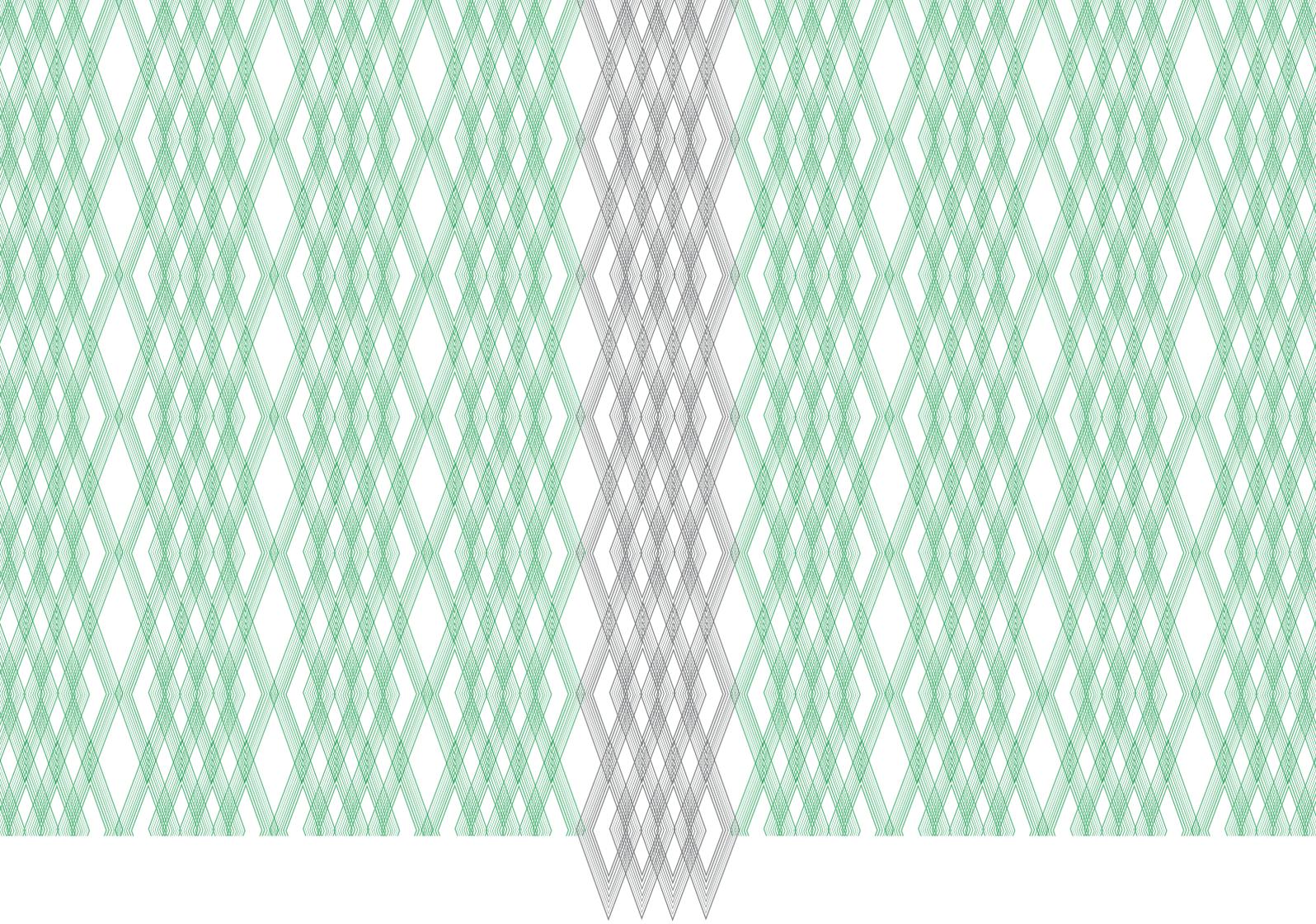


التجاري
Al-Tijari



2020

التقرير السنوي البنك التجاري الكويتي

البنك التجاري الكويتي (ش.م.ك.ع)



سمو الشيخ
مشعل الأحمد الجابر الصباح
ولي عهد دولة الكويت

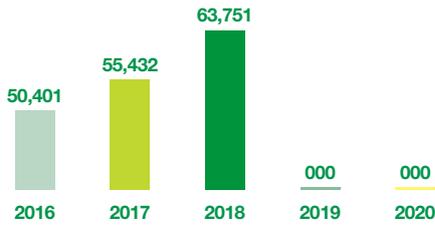


صاحب السمو الشيخ
نواف الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت

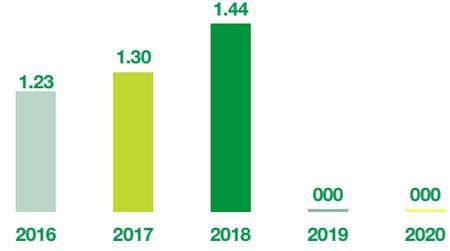
المحتويات

6	مجلس الإدارة
8	المقدمة
10	كلمة رئيس مجلس الإدارة
14	الإدارة التنفيذية والإشرافية
16	عرض موجز للأوضاع الاقتصادية
18	نشاطات البنك
36	قواعد ونظم الحوكمة
64	إستعراض البيانات المالية
67	البيانات المالية المجمعة

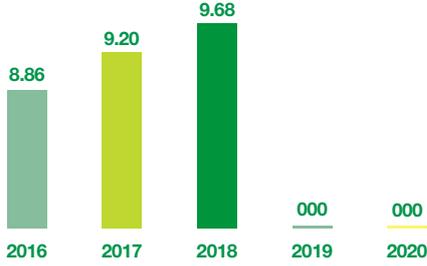
المؤشرات المالية



صافي الربح الخاص بمساهمي البنك الأم
ألف دينار كويتي



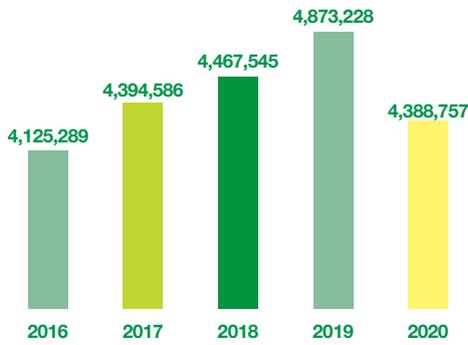
العائد على متوسط الموجودات %



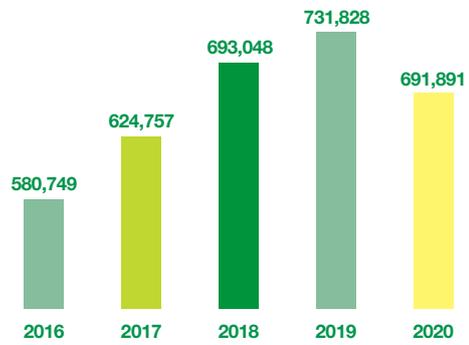
العائد على حقوق المساهمين
(متوسط) %



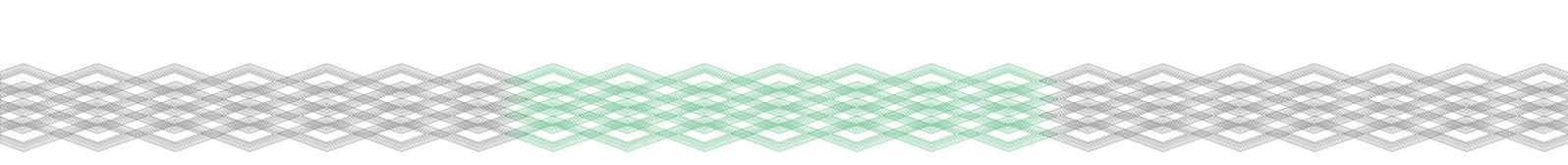
ربحية السهم الخاصة بمساهمي البنك الأم
فلس لكل سهم



مجموع الموجودات
ألف دينار كويتي



حقوق المساهمين الخاصة بمساهمي البنك الأم
ألف دينار كويتي



مجلس الإدارة

مجلس الإدارة



الشيخ / أحمد دعيج الصباح
رئيس مجلس الإدارة



الدكتور. أرشيد عبدالهادي الحوري
عضو مجلس الإدارة



بدر سليمان الأحمد
عضو مجلس الإدارة



عبدالرحمن عبدالله العلي
نائب رئيس مجلس الإدارة



الشيخ / طلال محمد الصباح
عضو مجلس الإدارة



محمد عبد الرزاق الكندري
عضو مجلس الإدارة



مساعد نوري الصالح
عضو مجلس الإدارة



مناف محمد المهنا
عضو مجلس الإدارة

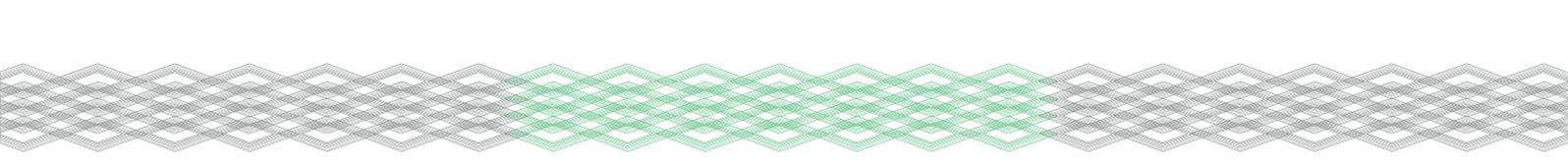


يوسف يعقوب العوضي
عضو مجلس الإدارة



منى حسين العبدالرزاق
أمين سر مجلس الإدارة

عنود فاضل الحذران - نائب رئيس مجلس الإدارة (سابق)
رشا يوسف العوضي - عضو مجلس الإدارة (سابق)



المقدمة

المقدمة

البنك التجاري الكويتي - الاستدامة في خضم التحديات

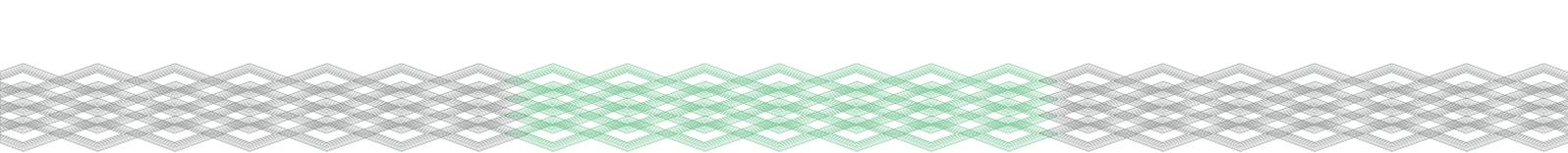
كان عام 2020 عاماً صعباً بكافة المقاييس على جميع قطاعات الأعمال نظراً لتفشي جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) والأزمات الاقتصادية والمالية غير المسبوقة التي خلفتها هذه الجائحة. وعلى الرغم من الظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد وحالة الإغلاق التي عانت منها جميع الأنشطة والمجالات التجارية، إلا أن البنك التجاري الكويتي - ومن خلال رؤيته الاستراتيجية واستثماره في البنية التحتية التكنولوجية - قد تمكن من مواصلة تقديم الخدمات المصرفية الرقمية لقاعدة عملائه عبر منصاته الإلكترونية والرقمية المتنوعة.

وكعهده دوماً، استمر البنك في تقديم كافة سبل الدعم لعملائه مسترشداً في ذلك بالتعليمات الصادرة من الجهات الرقابية، بل وأخذ البنك زمام المبادرة وقام بتقديم تسهيلات إضافية لتخفيف الأعباء عن عملائه من الشركات وأصحاب المشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم حتى تتمكن من الاستمرار في أعمالها في ظل الظروف التي فرضتها الجائحة.

هذا، وقد شهد عام 2020 الذكرى الستين لتأسيس البنك التجاري الكويتي، ثاني أقدم البنوك الكويتية تأسيساً، وبهذه المناسبة استعرض البنك عبر منصات التواصل الاجتماعي المختلفة المحطات الهامة في تاريخ البنك والتي وثقت تفرد البنك وأسبقيته في تقديم وطرح خدمات ومنتجات مصرفية حازت على ثقة العملاء.

وعلى الرغم من الظروف التي مرت بها بعض المؤسسات والشركات ووقفت حائلاً أمام ممارسات المسؤولية المجتمعية لتلك المؤسسات نظراً لتفشي جائحة كورونا، إلا أن البنك قد عمد إلى ترسيخ مكانته المجتمعية حيث استمرت جهود البنك ورعايته للعديد من الأنشطة والفعاليات الاجتماعية التي تجسد اسمى معاني الترابط والتكافل الاجتماعي.

ومع انطلاق العقد السابع في تاريخ البنك التجاري الكويتي، يواصل البنك تقديم أفضل وأرقى الخدمات المصرفية الرقمية العصرية والحلول الاستثمارية المتكاملة لجمهور العملاء بما يؤكد تواجده الراسخ في السوق المصرفي الكويتي وبما يترجم المبادئ التي أرسنها الإدارة العليا بالبنك والمتمثلة في المواطنة والريادة والمسؤولية الاجتماعية.



كلمة رئيس مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة



الشيخ/ أحمد دعيج الصباح
رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم
وبه نستعين

مساهمينا الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يسعدني ويشرفني أن أقدم لكم التقرير السنوي للبنك لعام 2020، حيث نستعرض سوياً أبرز الإنجازات التي حققتها مصرفنا ونحن على أعتاب العقد السابع لتأسيس البنك التجاري الكويتي، وذلك بعد أن شهد العام 2020 مرور 60 عاماً على تأسيس مصرفنا.

لقد تأثر الملايين بشدة من جراء التحديات الصحية والاقتصادية التي خلفها تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19). وأود في هذا الصدد أن أتوجه بالشكر للعاملين في مجال الرعاية الصحية وكل من يقدم الخدمات في الخطوط الأمامية، بما في ذلك فريق العمل بالبنك التجاري، حيث ساهم كل العاملين في الخطوط الأمامية في المحافظة على سلامتنا وقاموا ولا يزالون يقومون بتقديم الخدمات الأساسية للجميع على الرغم من التحديات الكبيرة التي يواجهونها على كافة المستويات.

وأعتقد اعتقاداً راسخاً أن الخدمات المصرفية المقدمة لجمهور العملاء ليست مجرد خدمات مصرفية معتادة في طبيعتها، ولعل ما كان عليه الحال في عام 2020 يؤكد هذا الاعتقاد. وحيث أن البنك التجاري مصرفاً شريكاً للمجتمع، فقد كان لنا دوراً هاماً في التعامل مع الظروف والأزمات التي فرضتها الجائحة تمحور في تقديم المشورة والخدمات لآلاف العملاء والمساعدة على دفع عجلة التنمية الاقتصادية والعمل على رفعة المجتمع.

الصمود في مواجهة التحديات

لقد كان عام 2020 عاماً مليئاً بالتحديات، لكنه أظهر أيضاً قدرة مصرفنا على التعاطي مع هذه التحديات بكفاءة وفعالية. لقد استفدنا من الاستثمار في إمكانياتنا الرقمية وهو ما ساهم في رقمنة عملياتنا بشكل سريع خلال فترة الاضطراب وعدم اليقين، حيث انتقل الكثير من أعضاء فريقنا بسلاسة إلى العمل عن بُعد، في حين أن العاملين الذين تطلب أداء الأعمال الأساسية تواجدهم في المواقع قد تمكنوا من الاضطلاع بمهامهم بصورة آمنة. كان فريق العمل بالبنك ثابتاً في مواجهة التحديات، بل وأحدث فرقاً في التجربة المصرفية لعملائنا. لقد تمكن البنك من توفير معظم الخدمات المصرفية من خلال تطبيقات البنك على الهواتف الذكية أو عبر الإنترنت أو أكشاك الخدمة الذاتية. وفي كل قرار نتخذه، نضع سلامة وصحة موظفينا وعملائنا في المقدمة. وبناءً على توصيات وإرشادات السلامة والوقاية الصادرة عن وزارة الصحة بالكويت، قمنا بتنفيذ شروط الصحة والسلامة في كافة فروع ومقار البنك. وعلى الرغم من أن الأخبار الصادرة مؤخراً عن الجهود المرتبطة باللقاحات تبعث على التفاؤل، إلا أن الجائحة لا تزال تمثل تحدياً يتطلب منا التركيز على سلامة عملائنا وموظفينا والمجتمع بشكل عام.

- وفي هذا الصدد، قام البنك التجاري، وضمن برنامجه المتميز للمسؤولية الاجتماعية، بالعديد من المبادرات وشارك في الجهود المجتمعية الموجهة لخدمة المجتمع وتخفيف وطأة الوباء على كل من العملاء الأفراد والشركات نذكر منها:
- قيام البنك باتخاذ اللازم نحو تنفيذ مبادرة بنك الكويت المركزي وقرار مجلس إدارة اتحاد مصارف الكويت بتأجيل أقساط الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة لمدة 6 أشهر مع إلغاء الفوائد والأرباح المترتبة على هذا التأجيل وأية رسوم أخرى، انسجاماً مع الواقع الذي فرضه فيروس كورونا والجهود الحكومية للحد من الأعباء على كاهل العملاء وحماية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
 - شارك البنك أيضاً في الصندوق الذي دشنته اتحاد مصارف الكويت لترتيب دعم مالي مقداره 10 مليون دينار كويتي من البنوك الكويتية لمساندة جهود وزارة الصحة في التصدي للوباء.
 - ومع أزمة كورونا، قام البنك بإطلاق حملة «ضاعف أجرك مع التجاري» التي تمت الموافقة عليها من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الهادفة إلى تحقيق التكافل الاجتماعي عن طريق قيام البنك بالتبرع بمبلغ مماثل لما يقدمه أي متبرع للجمعيات والجهات الخيرية المشاركة في الحملة من خلال حساباتها لدى البنك التجاري.

أما على صعيد الأداء المالي، فقد واصل البنك تحقيق نتائج جيدة على مستوى الأرباح التشغيلية، حيث بلغ العائد على حقوق الملكية قبل المخصصات 12.9%. هذا، وقد اعتمد مصرفنا في عام 2018 سياسة استباقية للاعتراف المبكر بأي مشاكل متوقعة نتج عنها خلو سجلات البنك من أي قروض متعثرة (صفر قروض متعثرة). واستمراراً لهذه السياسة، قمنا بتخصيص معظم أرباح التشغيل لتكوين مخصصات محددة مقابل بعض القروض التي تثير بعض المخاوف لدى إدارة البنك. وقد تم استخدام المخصص المحدد لتحويل هذه القروض إلى حساب نظامي. وهكذا، حافظنا على القروض المتعثرة عند نسبة صفر للسنة الثالثة على التوالي وهذا يبرهن على التزامنا بالعمل ضمن نزعة البنك للمخاطر مع الحفاظ على مراكز قوية لرأس المال والسيولة.

المرونة والتركيز على المستقبل

بالتوازي مع مواجهتنا للتحديات التشغيلية التي يمثلها الوباء، أحرز البنك تقدماً على صعيد المبادرات الاستراتيجية الحاسمة حتى يكون مهيباً للنمو في السنوات القادمة، ومن ثم تسارعت وتيرة ونطاق التحول الرقمي للبنك وقمنا بمضاعفة جهود التدريب والتطوير لرفع كفاءة موظفينا لخدمة هذا التوجه.

وفي سياق متصل اتخذ البنك مبادرات جديدة خلال عام 2020 لتطوير خدماته الإلكترونية ومنها، على سبيل المثال لا الحصر، إطلاق خدمة Fitbit Pay و Garmin Pay للدفع؛ والتي مكنت العملاء من إجراء عمليات الدفع باستخدام الساعات الذكية على نقاط البيع؛ وكذلك إمكانية فتح حساب جديد بعملية آلية من البداية إلى النهاية دون زيارة الفرع؛ وتحديث خدمة إيداع الشيكات حيث لا يحتاج العملاء إلى تسليم الشيكات للفرع؛ محفظة التجاري التي تتيح للعملاء رقمته بطاقتهم على الأجهزة العاملة بنظام التشغيل Android؛ ترميز البطاقات التي تتيح للعملاء الدفع عن طريق الاتصال قريب المدى (NFC). علاوة على ذلك، تم تحديث وإضافة خدمات جديدة إلى أجهزة البنك الذكية وأكشاك الخدمة الذاتية. وأخيراً وليس آخراً، تجديد البنية التحتية للشبكة ومركز البيانات لتعزيز القدرات وزيادة الجوانب الأمنية والمرونة اللازمة للتطوير والرقمنة في المستقبل.

ملخص البيانات المالية لعام 2020

لقد حقق مصرفنا ربحاً تشغيلياً، قبل المخصصات، قدره 91.5 مليون دينار كويتي لعام 2020. وتماشياً مع سياسة البنك الحصيفة في الاعتراف الاستباقي بحالات الإخلال والتعثر، تم تحويل الربح التشغيلي بالكامل للمخصصات، وعليه بلغ صافي الربح العائد لمساهمي البنك لعام 2020 صفر دينار كويتي (2019: صفر دينار كويتي). وكما في نهاية العام، بلغ إجمالي مخصصات خسائر القروض المحتفظ بها لدى البنك 136.5 مليون دينار كويتي. وسوف يستمر البنك في متابعة حقوقه في استرداد القروض المحولة إلى حساب نظامي من خلال اتخاذ الإجراءات المناسبة المطلوبة في هذا الصدد.

المؤشرات المالية:

- مما لا شك فيه أن تداعيات فيروس كورونا المستجد قد أثرت سلباً على أداء البنك، وجاءت المؤشرات المالية على النحو التالي:
- بلغت الإيرادات التشغيلية 131.6 مليون دينار كويتي، بينما بلغت الأرباح التشغيلية 91.5 مليون دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، بانخفاض 17.1% و 15.7% مقارنة بالسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 على التوالي. ومع ذلك، تم الحفاظ على كفاءة نسبة التكاليف إلى الإيرادات عند 30.5% مقارنة بـ 31.6% في ديسمبر 2019.
 - ارتفعت قروض وسلف العملاء لتبلغ 2,279.1 مليون دينار كويتي بزيادة نسبتها 0.5%، إلا أن إجمالي الأصول البالغ 4,388.8 مليون دينار كويتي قد انخفض بنسبة 9.9% على أساس سنوي مقارن.
 - نسب رقابية قوية، تجاوزت بشكل مريح المتطلبات الرقابية المحددة من قبل بنك الكويت المركزي، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 18.4%، ونسبة تغطية السيولة 162.6%، ونسبة صافي التمويل المستقر 107.3% ونسبة الرفع المالي 11.7%

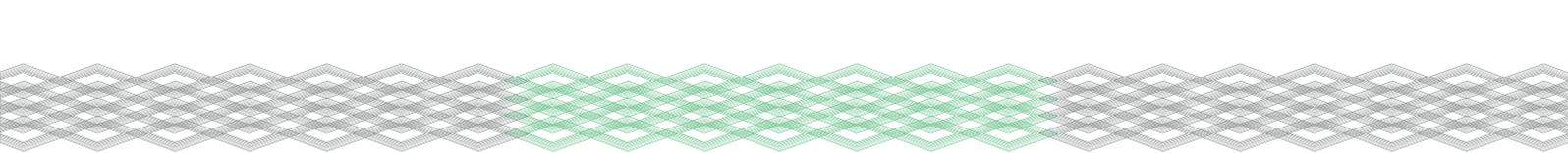
استشراف المستقبل

في ظل المتغيرات التي يشهدها السوق المصرفي، تكتسب علاقات العمل مع العملاء أهمية متزايدة، ومن ثم فإن استقطاب المزيد من العملاء لتحقيق النمو المستدام بالنسبة للبنوك يتطلب الاستثمار في البنية التحتية التكنولوجية. وعليه، فإن الاستراتيجية التي يتبناها مصرفنا تضعنا في وضع جيد في السوق المصرفي الذي أصبح أكثر تطوراً وتعقيداً. وسوف نستمر في تعزيز قدراتنا الرقمية لخدمة العملاء بشكل أفضل.

يتمتع مصرفنا بوضع جيد يسمح له بمواكبة التغيرات التي تحدث في سوق الخدمات المالية وفي البيئة الاقتصادية بشكل عام سيما وأن ثقافة العمل لدى مصرفنا تستند على تلبية متطلبات عملائنا وهو ما يجعلنا مستعدين لخدمتهم في جميع الأوقات.

إنني فخور للغاية بفريق العمل بالبنك وأشيد بجهودهم خلال الأزمة، وبجهودهم مع فريق الإدارة التنفيذية لتأكيد مكانة مصرفنا الراسخة في السوق المصرفي الكويتي. كما أود في هذا السياق أن أعرب عن تقدير البنك لمساهمينا لدعمهم المستمر للبنك ولعملائنا على إتاحة الفرصة لنا لخدمتهم. وسوف نواصل السعي للحفاظ على دعمكم وثقتكم. ولا يفوتني في هذه المناسبة أن اتقدم بالشكر الجزيل لجميع الجهات الرقابية وخاصة بنك الكويت المركزي على دعمهم المستمر للقطاع المصرفي الكويتي.

الشيخ / أحمد دعيج الصباح



الإدارة التنفيذية والإشرافية

الإدارة التنفيذية والإشرافية

منير عبدالسلام صالح

المستشار القانوني لرئيس مجلس الإدارة
مدير عام - القطاع القانوني

إلهام يسري محفوظ

رئيس الجهاز التنفيذي

نواف علي حمد السعيد

رئيس قطاع التدقيق الداخلي بالوكالة

سحر عبدالعزيز الرميح

نائب رئيس الجهاز التنفيذي لقطاعي الخدمات
المصرفية للشركات والخدمات المصرفية الدولية

سياما سوندار بارفاتراج

رئيس مدراء المخاطر (بالوكالة) - قطاع إدارة المخاطر

مسعود الحسن خالد

رئيس المدراء الماليين - إدارة الرقابة المالية والتخطيط

الشيخة/ نواف سالم العلي الصباح

مدير عام - قطاع التواصل المؤسسي

حسين علي العريان

مدير عام - قطاع الخزينة والإستثمار

بدر محمد مصلح قمحية

مدير عام بالوكالة - قطاع تكنولوجيا المعلومات

هندادي أحمد المسلم

مدير عام بالوكالة - قطاع الخدمات
المصرفية للأفراد

صادق جعفر عبدالله

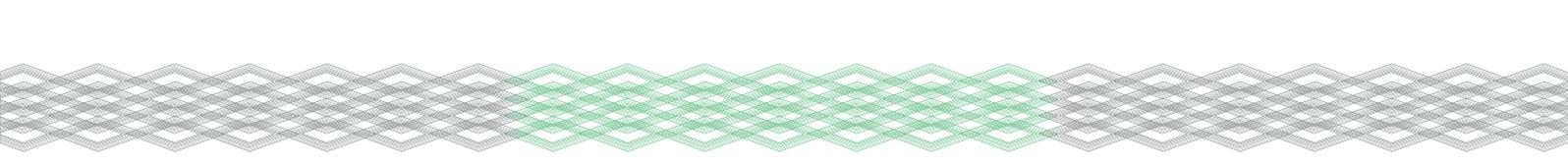
مدير عام - قطاع الموارد البشرية

بول عبدالنور داوود

مدير عام - قطاع العمليات

تميم خالد الميعان

مدير عام - قطاع الالتزام والحوكمة



عرض موجز للأوضاع الاقتصادية

الاقتصاد العالمي

وفقاً لمستجدات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، فقد توقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ إجمالي الناتج العالمي -4.4% في عام 2020 نتيجة للتراجع الكبير في النشاطات الاقتصادية في جميع أنحاء العالم. ويتوقع صندوق النقد الدولي أنه عقب الانكماش في عام 2020 سوف يسجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة +5.20% في عام 2021 وأن يكون مستوى إجمالي الناتج العالمي في 2021 أعلى من مستوى عام 2019 بنسبة متواضعة قدرها 0.6%. وتشير توقعات النمو إلى فجوات سلبية كبيرة في الناتج وارتفاع في معدلات البطالة خلال عامي 2020 و2021 في كل من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة.

وعقب التعافي في عام 2021، من المتوقع تباطؤ النمو العالمي بشكل تدريجي إلى حوالي 3.5% في المدى المتوسط. ويعني هذا أن التقدم سوف يكون محدوداً نحو اللحاق بمسار النشاط الاقتصادي الذي كان متوقعاً للفترة 2020 - 2025 قبل وقوع الجائحة سواء بالنسبة للاقتصادات المتقدمة أو اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ويمثل هذا أيضاً انتكاسة حادة للتحسن الذي كان متوقعاً لمتوسط مستويات المعيشة في جميع الدول.

الاقتصاد الكويتي

نتيجة لتفشي فيروس كورونا (Covid-19)، فإنه يُتوقع أن يتراجع مستوى نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى -1.1% في عام 2020 ثم يشهد تحسناً ليصل إلى نسبة قدرها 3.4% في عام 2021. ويعتمد ذلك على مدى تعافي النشاط الاقتصادي العالمي من تداعيات جائحة فيروس كورونا. وتُعد الموازنة العامة للكويت جيدة نسبياً حيث بلغت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي 15.2% مرتفعة بشكل طفيف إذا ما قورنت بالعام السابق حيث بلغت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي 14.7%. ومع ذلك، فإنه من المتوقع أن يرتفع الإنفاق الحكومي خلال السنوات القادمة في ظل خطط تعزيز النشاط الائتماني والتوظيف ومعدل الأجور. وفي الوقت ذاته، يظل تحصيل الضرائب عند معدلات منخفضة حيث قامت الحكومة بتأخير تطبيق ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية على التبغ والمشروبات الغازية. ومن المتوقع وفقاً للأوضاع الحالية أن يتم تطبيق كلاً من الضريبة الانتقائية وضريبة القيمة المضافة في السنوات القادمة. وهذا يعني أن إجمالي الدين الحكومي العام قد يرتفع بوتيرة متسارعة ليصل إلى 25% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 وذلك وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي. إن انخفاض إيرادات الضرائب وصادرات النفط قد ترتب عليه تراجع فائض الحساب الجاري إلى 8.9% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 مقارنة بنسبة 14.5% في العام السابق له. ومن المتوقع أن تتراجع تلك المعدلات نظراً للتوقعات المتعلقة بالانخفاض الكبير والحاد في أسعار النفط العالمية أو إنتاج النفط لدول منظمة الأوبك نتيجة لجائحة فيروس كورونا (Covid-19)، وكذلك يُتوقع تراجع رصيد الحساب الجاري إلى -10.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020. ارتفع معدل التضخم إلى 1.1% في عام 2019 مقارنة بنسبة 0.6% في العام السابق له ولكن هذا المعدل كان أقل بكثير من التقدير الأولي لصندوق النقد الدولي وهو 3% نظراً لتأجيل ضريبة القيمة المضافة. ويُتوقع أن يتراجع معدل التضخم إلى 0.5% في عام 2020 ثم يرتفع إلى 2.3% في عام 2021.

ومع امتلاك الكويت احتياطات نفطية قدرها 100 مليار برميل نفط (أي 9% من إجمالي احتياطي النفط العالمي)، فإن الصناعة بدولة الكويت تعتمد على الاستغلال الأمثل للنفط ومشتقاته. ويمثل هذا القطاع 48.4% من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من 90% من صادرات الكويت. وبحلول عام 2030، تخطط دولة الكويت لاستثمار أكثر من 87 مليار دولار أمريكي في قطاع النفط وبالأخص في إنشاء مصافي جديدة لتكرير النفط. وبشكل عام، يساهم قطاع الصناعة النفطية بأكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي (59.6%) ويعمل به 25.4% من إجمالي القوى العاملة.

ويمثل قطاع الخدمات حوالي 51.1% من الناتج المحلي الإجمالي ويعمل به 72.4% من عدد السكان الفاعلين اقتصادياً. ووفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي، فإنه من المتوقع أن تسجل الكويت عجزاً قدره 10.2 مليار دولار أمريكي في عام 2020 وعجزاً قدره 7.8 مليار دولار أمريكي في عام 2021. وتعتزم الحكومة تجديد قانون الدين العام الذي انتهى سريانه، ومن المتوقع أن تقوم الحكومة بطرح سندات دين مليارية خلال الفترة القادمة.

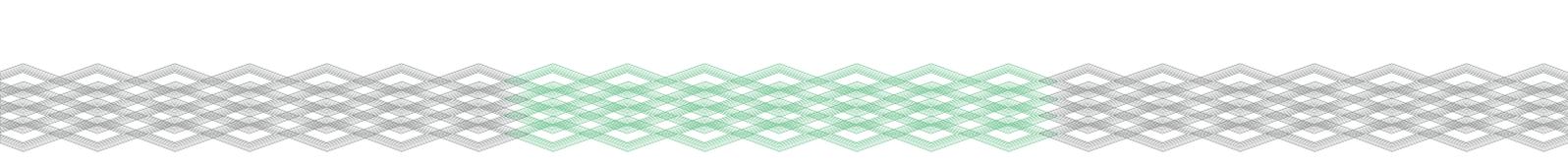
انخفضت أسعار الفائدة على ودائع العملاء وكذلك الودائع فيما بين البنوك بالدينار الكويتي خلال عام 2020 نتيجة لقيام بنك الكويت المركزي بخفض أسعار الفائدة بشكل كبير. كذلك انخفض العائد على ودائع العملاء بصورة كبيرة نتيجة لتخفيف المتطلبات والنسب الرقابية من قبل بنك الكويت المركزي.

قامت وكالة ستاندرد آند بورز ووكالة فيتش بتصنيف دولة الكويت عند مستوى AA كما صنفتها وكالة موديز عند مستوى A1 وجميعهم بنظرة مستقبلية مستقرة.

وخلال عام 2020، كان سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الدينار الكويتي ضمن نطاق واسع تراوح ما بين 0.303 إلى 0.310 دينار كويتي لكل دولار أمريكي، وذلك في ضوء التقلبات التي شهدتها سوق صرف العملات. وقد شهدت أسعار النفط تراجعاً بسبب الإغلاق الناتج عن جائحة فيروس كورونا، وكان هناك زيادة في المعروض النفطي، وقد شكلت هذه العوامل ضغطاً على عمليات التداول الفورية المقومة بالدينار الكويتي فيما بين البنوك.

سوق الكويت للأوراق المالية

تراجع مؤشر السوق الأول / سوق النخبة بسوق الكويت للأوراق المالية بنسبة 10.24% تقريباً متراجعاً إلى 6240 نقطة خلال العام 2020 بعدما كان مسجلاً 6742 نقطة. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى استمرار الأزمة الناتجة عن جائحة فيروس كورونا (Covid-19). كما شهد مؤشر السوق الرئيسي تراجعاً بنسبة 6.85% خلال العام 2020، حيث أغلق على 4636 نقطة. هذا، وقد كان للتدفقات النقدية الداخلة المتصلة بمؤشر MSCI للأسواق الناشئة دوراً في مساعدة السوق على التعافي بشكل سريع من المستويات الأكثر انخفاضاً التي شهدتها السوق في شهر مارس 2020. كما أن السيولة غير المعتادة في أسواق المال التي تضخها البنوك المركزية على مستوى العالم، وثبات أسعار النفط والظروف الجيوسياسية تشكل عوامل مجتمعة قد تؤدي إلى مزيداً من الزخم نحو صعود الأسواق المالية.



نشاطات البنك

قطاع الخدمات المصرفية للأفراد

تشهد الخدمات المصرفية المقدمة للأفراد تطوراً هائلاً عالمياً ومحلياً في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة التي تشهدها الصناعة المصرفية. ويتمثل جوهر تقديم وتطوير الخدمات المصرفية للأفراد في تلبية الاحتياجات الحالية للأفراد وكذلك التنبؤ بالخدمات المستقبلية لشرائح العملاء المتعددة. ومن هذا المنطلق، انصب تركيز قطاع الخدمات المصرفية للأفراد على توسيع قاعدة العملاء بهدف تعزيز الحصة السوقية للبنك في سوق الخدمات المصرفية للأفراد. ولتحقيق هذا الهدف، استمر قطاع الخدمات المصرفية للأفراد في تقديم مجموعة من الخدمات الجديدة والمتنوعة بشكل مبتكر يتواءم مع التطور الرقمي بما يلبي احتياجات العملاء ويرتقي لمستوى تطلعاتهم. وقد أثمر استثمار التجاري في البنية التكنولوجية الرقمية عن خدمات متميزة حازت على ثقة جمهور العملاء ليبقى التجاري هو الاختيار المفضل للعملاء. هذا، وقد شهد عام 2020 إطلاق العديد من الخدمات المصرفية المبتكرة، منها ما يلي:

الخدمات الجديدة

خدمة فتح الحساب للعملاء الجدد عبر الموبايل

تقديراً لوقت العميل وجهده وحرية اختياره للمعاملات المصرفية من أي مكان و في أي وقت حسب نمط حياته، تم إطلاق خدمة فتح الحساب كخدمة ذاتية رقمية من خلال تطبيق التجاري موبايل التي تمكن العميل من فتح الحساب بطريقة سهلة، سريعة وأمنة من خلال إتباع خطوات بسيطة ويتميز البنك التجاري بأنه البنك الوحيد في دولة الكويت الذي يطرح هذه الخدمة بصورة متكاملة حيث يقوم العميل بفتح الحساب وتزويد البنك بصورة عن البطاقة المدنية واختيار نوع الحساب بالإضافة إلى طلب بطاقة السحب واختيار الرقم السري وطلب توصيل البطاقة إلى العنوان المحدد وإجراء عمليات الإيداع في البطاقة المصدرة بخطوات سهلة وبسيطة.

برنامج « مكافآت التجاري »

تم إطلاق برنامج ولاء جديد مخصص لحاملي بطاقات فيزا الائتمانية تحت مسمى « مكافآت التجاري » وذلك بالتعاون مع شركة فيزا انترناشيونال بحيث يحصل حاملي بطاقات فيزا الائتمانية من الفئات الذهبية والبلاتينيوم والانفينيت على نقاط عند استخدام بطاقتهم داخل او خارج الكويت ويستطيعون استبدالها مباشرة عبر موقع مخصص للبرنامج بتذاكر سفر وحجوزات في الفنادق وتأجير سيارات بالإضافة إلى إمكانية الحصول على استرداد نقدي عن مشترياتهم في أي من المطاعم والمحلات والمقاهي في الكويت.

إطلاق خدمة الدفع عبر الساعات الذكية Garmin Pay و Fitbit Pay

وهي وسائل دفع غير تلامسية تمكن العميل من إجراء عمليات شراء في المتاجر باستخدام أجهزة تتبع و الساعات الذكية من شركتي Fitbit و Garmin الراءدتين في عالم أجهزة التتبع واللياقة البدنية وتواكب هذه الخدمة التقدم الحاصل في تطوير وسائل الدفع وهي وسيلة دفع آمنة، سريعة وسهلة، وتُفني العميل عن حمل النقود و عن استخدام البطاقة البلاستيكية وتحد من عمليات الاحتيال في الوقت نفسه، ويستطيع العميل تعريف أي من بطاقاته الائتمانية ومسبقة الدفع بالإضافة إلى بطاقات السحب الألي على أجهزة Fitbit و Garmin والاستفادة من هذه الخدمة في جميع منافذ البيع التي تتيح الدفع عبر أجهزة نقاط البيع محلياً ودولياً.

محفظة التجاري Tjari Wallet

قديم البنك التجاري لعملائه خدمة محفظة التجاري للدفع الالكتروني وهي وسيلة دفع إلكترونية باستخدام أجهزة الهواتف الذكية. تُمكن هذه الخدمة عملاء البنك التجاري من إضافة بطاقتهم المصرفية إلى تلك المحفظة من خلال تطبيق التجاري موبايل، وبالتالي تحويل أجهزة الهواتف الذكية - المدعومة بخاصية الإتصال قريب المدى (NFC) - إلى وسيلة دفع سهلة و سريعة و آمنة من خلال تمرير الهاتف على أجهزة نقاط البيع دون الحاجة لاستخدام بطاقتهم المصرفية البلاستيكية. هذه الخدمة متوفرة للعملاء على جميع الأجهزة العاملة بنظام التشغيل «أندرويد» حيث يستطيع العميل تعريف أي من بطاقاته الائتمانية والمسبقة الدفع بالإضافة إلى بطاقات السحب الألي والبدء بالدفع عن طريق هاتفه مباشرة في جميع منافذ البيع التي تتيح الدفع عبر أجهزة نقاط البيع محلياً ودولياً.

خدمة كاش اكسبرس

تتيح خدمة كاش اكسبرس طلب توصيل المبالغ النقدية من 1,000 دينار كويتي ولغاية 10,000 دينار كويتي لأي عميل وذلك عبر تطبيق التجاري موبايل و خدمة الأونلاين المتوفرة لجميع عملائنا للاستمتاع بخدمة مصرفية آمنة، سريعة ومريحة دون القلق بشأن زيارة الفرع.

خدمة تجديد بطاقات السحب الآلي والمسبقة الدفع من خلال تطبيق البنك

وهي خدمة تتيح للعميل تجديد بطاقات السحب الآلي عبر تطبيق البنك على الهواتف الذكية واستلامها حسب رغبة العميل في الفرع المختار أو عن طريق خدمة التوصيل في الفرع الذي يرغب به.

الخدمات التي تم تطويرها وتحسينها بهدف خدمة العميل بشكل أفضل

- تم تعديل وتطوير عدد من الخدمات بما يتماشى مع الأوضاع المستجدة جراء تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19).
- تم تطوير خدمة ايداع الشيكات وهي خدمة رقمية مبتكرة تسمح لعملاء البنك من الأفراد والشركات المستخدمين لتطبيق التجاري موبايل القيام بعملية ايداع الشيكات بطريقة سريعة، سهلة و آمنة كما أنها متاحة على مدار الساعة بحيث لا يتطلب الأمر تسليم الشيك في الفرع خلال اسبوع من ايداعه من خلال التطبيق.
- تم تطوير خدمة التحصيل الفوري InstaPay والتي تمكن عملاء البنك التجاري من تحصيل مبالغ في حساباتهم وذلك بإرسال رابط السداد عن طريق شركة كي نت عبر طريق تطبيق البنك التجاري أو خدمة التجاري أونلاين لأي شخص بحيث يمكنه السداد عبر أي بطاقة سحب آلي صادرة من أحد البنوك، هذا وقد تم زيادة قيمة المبالغ المحصلة يوميا حتى 2,000 دينار كويتي.
- تم تطوير خدمة التحكم بزيادة حدود التحويلات حتى 20,000 دينار كويتي بدون حاجة العميل للقيام بزيارة الفرع وذلك عبر الموبايل وخدمة الأونلاين وبطريقة سريعة وآمنة بحيث يمكن للعميل اجراء عملية زيادة الحدود بعد الدخول إلى حسابه الشخصي واستلام رسالة تحقق OTP لتأكيد عملية رفع الحدود على رقم هاتفه المسجل لدى البنك.
- تحديثات وتطويرات جديدة على تطبيق البنك حيث يمكن للعملاء تغيير البريد الالكتروني أو رقم خدمة الرسائل النصية من خلال تطبيق البنك بالإضافة إلى انجاز مجموعة كبيرة من المعاملات من خلال خدمة الفيديو المباشر ومنها تفعيل الخدمات الالكترونية وكل ذلك دون الحاجة لزيارة الفرع.

الحملة التسويقية

تم تنظيم العديد من الحملات والإعلانات الترويجية للخدمات الجديدة المستحدثة وخاصة حساب النجمة وخدمات الدفع الحديثة وحملة تحويل الراتب وتم توزيع حوالي 400 ساعة Fitbit للعملاء الجدد الذين قاموا بفتح حساب YOU للشباب وحساب الراتب وحساب النجمة من خلال تطبيق البنك.

وحدة الخدمات المصرفية الإلكترونية

قامت الوحدة بطرح خدمة توزيع الأرباح النقدية للشركات إلكترونياً وقامت بزيادة حدود تحويل الأموال أونلاين وكذلك قامت باستحداث خدمة تفعيل المستخدم عبر رمز التأكيد / التحقق لمرة واحدة OTP وإضافة خدمة بطاقة ستارلينك بلس - StarLink Plus (التي تتيح للعميل الحصول على دفعة مقدمة من راتبه) بالإضافة إلى توفير إمكانية تسوية الأرصدة وذلك كله عبر خدمة التجاري أونلاين Online Banking وتطبيق التجاري موبايل CBK Mobile App، بالإضافة إلى إمكانية قيام العملاء من أصحاب المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم التقدم بطلب الحصول على تسهيلات ائتمانية أونلاين.

كذلك قامت الوحدة بتعزيز الحدود المتعلقة بخدمة كاش اكسبرس Cash Xpress لجميع شرائح العملاء وتيسير عملية إدارة الرواتب للعملاء من مستخدمي الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والذين يحتفظون بحسابات متعددة. كما أنه، وكخطوة تيسر على العملاء التعامل المصرفي الرقمي، فإنه تم تحديث تطبيق البنك على الهواتف الذكية بما يمكن معه إيداع الشيكات دون الحاجة لإبراز الشيك الأصلي.

مركز الاتصال

كان لمركز الاتصال دوراً هاماً وحيوياً وبالأخص خلال فترة الإغلاق لتقديم المساعدة للعملاء بشأن الخدمات المتعلقة بتطبيق التجاري موبايل CBK Mobile App والمحادثة الفورية التي يمكن إجرائها من خلال المكالمات الصوتية أو المرئية ومساعدتهم في التصفح واستعراض أحدث المنتجات والخدمات المصرفية على صفحة البنك الإلكترونية.

وسوف يواصل قطاع الخدمات المصرفية للأفراد مسيرته وجهوده الرامية إلى جعل التجاري الاختيار المفضل للعملاء عن طريق طرح وتطوير العديد من الخدمات والمنتجات المصرفية المبتكرة.

قطاع الخدمات المصرفية للشركات

يمثل قطاع الخدمات المصرفية للشركات أحد قطاعات النشاط الرئيسية بالبنك، حيث يساهم بنسبة كبيرة في أداء البنك باعتباره أحد الروافد الرئيسية للإيرادات والربحية. ويهدف القطاع إلى تعظيم عوائد البنك في إطار مجموعة من المعايير المقبولة والتي قد تنطوي على مخاطر محدودة وذلك من خلال اهتمامه بتمويل أصول ذات قيمة وجودة عالية على مستوى قطاعات النشاط الاقتصادية المختلفة. وقد انصب تركيز قطاع الخدمات المصرفية للشركات بالبنك على تحسين جودة المحفظة الائتمانية وخفض نسبة القروض غير المنتظمة. وفي ظل التحديات التي شهدتها بيئة العمل خلال عام 2020 نتيجة لجائحة فيروس كورونا (Covid-19) التي أثرت سلباً على التدفقات النقدية للعملاء من الشركات، فقد واصل قطاع الخدمات المصرفية للشركات جهوده نحو تقديم الدعم والمساعدة لعملائه لمعالجة الفجوات التي قد تطرأ بشكل مؤقت على التدفقات النقدية للعملاء مع العمل على تلبية متطلباتهم التمويلية.

ويعمل لدى قطاع الخدمات المصرفية للشركات فريق عمل متميز من الموظفين ذوي المهارات والكفاءة والخبرة العالية في إدارة علاقات العمل مع العملاء وتقديم الحلول المتعلقة بمنتجات التمويل المهيكل. ويضم قطاع الخدمات المصرفية للشركات ثلاث وحدات متخصصة وهي وحدة المقاولات والخدمات، ووحدة التجارة العامة، ووحدة الاستثمار والعقار، وتلك الوحدات تعمل مجتمعة على تلبية المتطلبات الائتمانية والتمويلية لمختلف قطاعات النشاط. وملحق بقطاع الخدمات المصرفية للشركات وحدة متخصصة في مجال التحليل الائتماني والتي يتركز عملها في إجراء تحليلات تفصيلية حول الأنشطة والأوضاع المالية ومجالات وقطاعات النشاط الاقتصادية والمخاطر العامة المرتبطة بالعملاء، وكذلك تعمل هذه الوحدة عن كثب وتتعاون بشكل فعال مع الوحدات الثلاثة المذكورة أعلاه لإعداد عروض ائتمانية شاملة وأيضاً تقديم المساعدة اللازمة في هيكلة المنتجات الائتمانية بما يتناسب مع المتطلبات التمويلية لعملاء القطاع.

هذا، ويتم منح التسهيلات الائتمانية من خلال تقديم التسهيلات قصيرة الأجل الخاصة برأس المال العامل بغرض تمويل العمليات اليومية وكذلك منح التسهيلات متوسطة وطويلة الأجل المتعلقة بالنفقات الرأسمالية ومتطلبات الاستثمار. بالإضافة إلى ذلك، يحرص القطاع على المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني عن طريق منح تسهيلات ائتمانية من خلال التمويل المباشر أو عن طريق المساهمة في القروض المشتركة لتمويل العديد من المشاريع الحكومية والشبه حكومية العملاقة ومشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. إلى جانب ذلك، يقوم قطاع الخدمات المصرفية للشركات أيضاً بالتركيز على تمويل القطاعات الاقتصادية بالأسواق الناشئة.

وخلال عام 2020، ساهم البنك بقيمة 90 مليون دينار كويتي في ترتيبات قرض مشترك لقطاع النفط والغاز. كما قام القطاع بتقديم تمويل مباشر إجمالي التزام قدره 44 مليون دينار كويتي لمشروع جديد ضمن مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص برعاية المؤسسة العامة للرعاية السكنية.

ويسعى قطاع الخدمات المصرفية للشركات جاهداً وبشكل مستمر لتقديم منتجات ائتمانية معدة خصيصاً لتلبية احتياجات عملائه وتهدف إلى تعزيز علاقات العمل معهم.

إدارة الخدمات التجارية

تعد إدارة الخدمات التجارية أحد الإدارات المتخصصة التي تقوم بدعم ومساعدة عملاء البنك لإنجاز معاملاتهم مثل إصدار كتب الاعتماد الخاصة بالاستيراد وكتب الاعتماد الخاصة بالتصدير ومستندات التحصيل للاستيراد والتصدير والكفالات (المحلية والخارجية وكذلك الكفالات الصادرة محلياً بناءً على طلب بنك أجنبي).

وتقوم إدارة الخدمات التجارية أيضاً بتقديم التمويل قصير الأجل لعمليات الاستيراد مقابل التزامات تجارية وكذلك ترتيب عمليات الخصم للذمم المدينة المتعلقة بعمليات التصدير. ويعمل بإدارة الخدمات التجارية مجموعة من الموظفين أصحاب الكفاءات والخبرات والمهارات العالية ويمتلكون معرفة ودراسة كبيرة باللوائح المنظمة للتجارة الدولية وكذلك اللوائح والقوانين المحلية.

وقد استطاعت إدارة الخدمات التجارية تقديم خدمات مميزة للعملاء مع مراعاة عامل الوقت عند تقديم تلك الخدمات، وتسعى إدارة الخدمات التجارية حالياً إلى تحقيق أعلى المستويات فيما يتعلق بميكنة / أتمتة الخدمات التي يتم تقديمها لعملاء إدارة الخدمات التجارية.

قطاع الخدمات المصرفية الدولية

يحفظ البنك التجاري الكويتي بعلاقات عمل متميزة ووطيدة مع البنوك والمؤسسات المالية سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الدولي وهو ما يعزز جهود ومساعي البنك تجاه دعم عملائه والمتعاملين معه وتوسيع نطاق أعماله المصرفية خارج الحدود.

ويعمل قطاع الخدمات المصرفية الدولية على تيسير وتيرة المعاملات المصرفية التي تتم خارج الحدود سواء تلك التي تتم لصالح البنك أو لصالح العملاء وذلك عن طريق الاحتفاظ بقاعدة كبيرة من أنشطة الأعمال التجارية المتبادلة مع كل من البنوك والمؤسسات المالية المحلية والأجنبية. كما يساهم القطاع في إعداد السياسات والخطط الإستراتيجية للبنك لتتبع مخاطر الانكشافات الائتمانية جغرافياً وقطاعياً من خلال المشاركة في مجموعة متنوعة من عمليات الإقراض المشترك خارج الكويت. بالإضافة إلى ذلك، يقوم القطاع بدعم الاحتياجات المصرفية المختلفة للشركات متعددة الجنسيات من خلال منحهم تسهيلات ائتمانية معدة خصيصاً لتلبية متطلباتهم التمويلية المتعلقة بأعمالهم التجارية داخل الكويت.

وفي الوقت الذي واجه فيه السوق العالمي أزمة لا مثيل لها وهي جائحة فيروس كورونا (Covid-19)، فقد شهدت الكويت والدول المجاورة المصدر للنفط أيضاً تبعات تلك الأزمة التي ترتب عليها تراجعاً في الطلب على النفط، مع وجود نظرة محبطة ومخيبة للأمال بدأت تلوح في الأفق بسبب تفاقم الأوضاع خلال شهر مارس 2020 جراء حرب أسعار النفط بين المملكة العربية السعودية عضو منظمة الأوبك وروسيا حليف منظمة الأوبك. ولم تعود أسعار النفط إلى مستوياتها السابقة قبل الجائحة. لقد كانت تلك المؤشرات السلبية هي الباعث على وجود نظرة مستقبلية متشائمة سيطرت على الجهات المقرضة المحلية والإقليمية على السواء وطالت كافة الأعمال خلال عام 2020. وبالرغم من تلك الظروف الصعبة، فقد اعتمد قطاع الخدمات المصرفية الدولية على قاعدة عملائها الحاليين ونجح في الخروج من عام 2020 بسجل خالي من أي أصول متعثرة جديدة. وعلى الرغم من تراجع النشاط الائتماني في سوق القروض المشتركة، إلا أن قطاع الخدمات المصرفية الدولية تمكن من تعزيز علاقات العمل الحالية وحافظ وبشكل كبير على أعماله المتعلقة بالتسهيلات المشتركة من خلال مشاركة البنك بصفته المنسق الرئيسي في ترتيب التسهيلات المشتركة لعدد من البنوك التركية وشركات الإجارة التي لها عمليات على المستوى الإقليمي وفي آسيا ومنطقة الشرق الأقصى. كما قام قطاع الخدمات المصرفية الدولية بتقديم العديد من التسهيلات للمشاريع التي تمثل أهمية إستراتيجية لدولة الكويت بضمنها أحد مشاريع النفط العملاقة بالكويت وهو مشروع الوقود البيئي الذي تم الانتهاء من أعماله خلال النصف الأول من عام 2020، وكذلك مشروع مدينة جنوب المطلاع السكني.

وفي ظل ما أشارت إليه التوقعات من وجود عجز لدولة الكويت، فإن ذلك من شأنه أن يؤثر سلباً على الإنفاق الرأسمالي للكويت. ومع قيام شركات النفط بالكويت بإلغاء وتأجيل بعض المشاريع التي كان من المتوقع تنفيذها للسنة المالية 2020 / 2021، فإنه من المحتمل أن يتم تأجيل مشاريع جديدة للسنة القادمة. وفي ظل الضغوط التي تتعرض لها الموازنة العامة للدولة، فإنه من المتوقع الإسراع في إتباع وتطبيق برامج مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص PPP. ويعد البنك التجاري هو المنسق الرئيسي والمشارك في إدارة دفاتر الإصدار لأحد مشروعات الشراكة الهامة بين القطاعين العام والخاص في الكويت وهو مشروع أم الهيمنان للصرف الصحي، حيث تم استكمال الاحتياجات المالية الخاصة بتنفيذ المشروع في ديسمبر 2019. وخلال عام 2020 استفاد قطاع الخدمات المصرفية الدولية من المنح الجزئي للتسهيلات المتعلقة بمشروع مصفاة الدقم بمنطقة الخليج ومشروع مجمع البتروكيماويات. وفي ضوء تسجيل القطاعين السكني والصناعي بالكويت لأحد أعلى مستويات استهلاك الكهرباء والمياه للفرد في العالم، فإنه يتوقع استمرار معدلات الطلب القوية على مثل تلك المشاريع، في قطاع الطاقة والمرافق العامة.

نتيجة للظروف التي شهدتها دولة الكويت في عام 2020، قامت الدولة بتسريع وتيرة الإصلاح الاقتصادي وتنويع الموارد والمشاريع الاقتصادية ووضع تلك الأمور على رأس قائمة أولويات الدولة ومن ضمن تلك المشاريع تلك المرتبطة بالبنية التحتية بموجب الخطة التنموية ورؤية دولة الكويت 2035 "كويت جديدة". وقد وصل قطاع الخدمات المصرفية الدولية جهوده نحو التركيز على تمويل المشاريع الإستراتيجية المحلية وسوف يستمر في تقديم الدعم اللازم للمشاريع التي سيتم طرحها تماشياً مع رؤية دولة الكويت 2035 مع الاستفادة مما يتمتع به قطاع الخدمات المصرفية الدولية من الأداء المتميز والكفاءة التشغيلية العالية فيما يتعلق بتمويل المشاريع.

قطاع الخزينة والاستثمار

استمر البنك في الحفاظ على معدلات السيولة عند مستويات قوية للغاية خلال عام 2020 بالرغم من استمرار الأزمة التي بدأت في أوائل شهر مارس 2020 نظراً لتفشي جائحة كورونا - (Covid-19). وقد شهدت تكلفة الأموال على نطاق البنك تراجعاً كبيراً نتيجة لخفض أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي والدينار الكويتي إلى مستويات قياسية من قبل البنوك المركزية المعنية. كما أن قيام بنك الكويت المركزي بخفض المتطلبات والنسب الرقابية كأحد إجراءات التعامل مع الأزمة قد ترتب عليه تراجع كبير في العائد على ودائع العملاء. وتُركز إستراتيجية قطاع الخزينة والاستثمار دائماً على ضمان توافر مراكز سيولة قوية للبنك وتعزيز وتحسين مستوى كفاءة الميزانية العمومية للبنك.

وقد نجح قطاع الخزينة والاستثمار في إفضال اتفاقيات القروض الثنائية طويلة الأجل في جانب الاقتراض وهو ما ساهم في تعزيز آجال استحقاق الالتزامات بشكل كبير. وكجزء من استراتيجية البنك القائمة على تنويع قاعدة العملاء، فقد تم إضافة عملاء جدد من مختلف المناطق الجغرافية إلى محفظة البنك عن طريق استبدال بعض الودائع ذات التكلفة العالية ومن ضمنها الودائع فيما بين البنوك وودائع عملاء البنك من الجهات الحكومية. ويعتزم القطاع زيادة الأموال/ الودائع طويلة الأجل لتحقيق المزيد من التنوع في العملات وآجال الاستحقاق والعملاء والمناطق الجغرافية.

تم استبدال جزء كبير من سندات الخزينة المصدرة من بنك الكويت المركزي بسندات سيادية مقومة بالدولار الأمريكي وأرصدة مقومة بالدينار الكويتي لدى بنك الكويت المركزي. وتهدف استراتيجية قطاع الخزينة والاستثمار إلى إضافة المزيد من السندات السيادية ذات التصنيفات العالية إلى محفظة البنك من الأصول السائلة عالية الجودة HQLA وخفض الأرصدة الزائدة المقومة بالدينار الكويتي وغير المستغلة في الحساب المحتفظ به لدى بنك الكويت المركزي. كما شهدت محفظة السندات نمواً بنسبة أكثر من 25% في عام 2020 بالرغم من استحقاق العديد من السندات. ويرجع هذا النمو بشكل رئيسي إلى عمليات شراء السندات من خلال السوق الثانوي خلال الأزمة التي شهدتها سوق السندات، حيث تراجعت أسعار السندات بشكل كبير وكان يتم تداولها بسعر خصم منخفض للغاية. وقد ساهمت هذه الإضافة الجديدة من السندات في تحسين معدل التصنيف الائتماني لمحفظة البنك وكذلك ساعدت في تحسين صافي هامش الإيرادات.

وبهدف تعزيز الخدمات المقدمة من قطاع الخزينة والاستثمار لعملائه بعد ساعات العمل المقررة بالسوق (بخلاف ساعات العمل المقررة لتقديم الخدمات والمنتجات المصرفية)، فقد قام القطاع بتطوير منصة إلكترونية لعمليات القطع الأجنبي (White-labeled solution) التي سيتم استخدامها لخدمة عملاء النخبة المتعاملين بالقطع الأجنبي، حيث ستوفر هذه المنصة وبصورة آلية مجموعة من حلول التحوط الخاصة بصفقات العملاء ومن ثم تحسين إدارة مخاطر السوق دون تعريض ربحية الأعمال لأي مخاطر.

ويعمل قطاع الخزينة والاستثمار من خلال منظومة تعتمد على أحدث التقنيات المتعلقة ببوابات التداول الإلكتروني التي تتسم بسرعة تنفيذ أعمال المتاجرة مثل Reuters FX trading و Bloomberg و 360T، والمنصات الإلكترونية الرئيسية الخاصة بالبنك. وبفضل كفاءة نظم قطاع الخزينة والاستثمار وخصائص وسمات التحكم والرقابة المتعلقة بتلك النظم، فقد تمكن القطاع من القيام بأعمال التداول من خلال بيئة عمل تحد من استخدام المطبوعات الورقية وتساهم في تحسين كفاءة الأعمال. ويعمل لدى قطاع الخزينة والاستثمار مجموعة من المتداولين المهنيين أصحاب الخبرات المتميزة الذين يقومون بأداء المهام والوظائف الأساسية لدى القطاع من خلال:

- مكتب عمليات القطع الأجنبي: ويتضمن أنشطة التداول وأعمال التغطية فيما يتعلق بالعمليات الفورية والعمليات الآجلة وعمليات مقايضة القطع الأجنبي.
- مكتب سوق النقد والاستثمار: ويتناول الاهتمام بإدارة تدفق النقدية لحسابات النوسترو وعمليات الإقراض والاقتراض فيما بين البنوك والأوراق المالية ذات العائد الثابت، والسيولة، وإدارة النسب الرقابية الأخرى ذات الصلة، والتحوط ضد مخاطر السوق باستخدام عمليات المقايضة، والمحفظة الاستثمارية، والقروض الثنائية (عمليات الاقتراض).
- مكتب خدمة الشركات: ويعمل على الاهتمام بتلبية متطلبات العملاء من الشركات وتقديم أنواع مختلفة من منتجات الخزينة مثل الودائع والعمليات الفورية والعمليات الآجلة وعمليات مقايضة القطع الأجنبي وكذلك عمليات مقايضة أسعار الفائدة وغيرها من المنتجات الأخرى.

وقد حقق البنك - من خلال جهود قطاع الخزينة والاستثمار - نمواً في ودائع العملاء ومحفظة الاستثمار في سندات الشركات والأرباح الناشئة عن التماثلات بالقطع الأجنبي وأعمال التحوط المتعلقة بعمليات مقايضة أسعار الفائدة.

ومما لا شك فيه فإن ارتفاع معدل الكفاءة الإنتاجية والالتزام التام بالمتطلبات الرقابية وأفضل المستويات والممارسات المهنية والأخلاقية، بالإضافة إلى إتباع أحدث الوسائل التكنولوجية كان له أكبر الأثر في تحقيق أهداف قطاع الخزينة والاستثمار.

قطاع إدارة المخاطر

يرى البنك التجاري الكويتي أهمية العمل الدائم على إدارة المخاطر التي تكتنف أنشطته أعماله وذلك بعد قيام البنك، وعلى النحو المناسب والملائم، بتحديد وتقييم وإدارة وتخفيف عوامل المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها أعمال البنك. ومن المخاطر الجوهرية التي قد يتعرض لها البنك هي المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر السمعة والمخاطر الإستراتيجية ومخاطر أمن المعلومات.

هيكل قطاع إدارة المخاطر واستقلالية أعماله

يعد قطاع إدارة المخاطر بالبنك قطاع مستقل بذاته ويختص بإدارة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك حيث يعمل بتبعية وظيفية مباشرة للجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ويتبع بصفة إدارية وتنظيمية لرئيس مجلس الإدارة. ويضطلع قطاع إدارة المخاطر بمسؤولية تقييم ومتابعة ورفع توصيات بشأن الإستراتيجيات اللازمة لإعداد الضوابط المرتبطة بالمخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية ومخاطر أمن المعلومات. ويناط إلى موظفين محددين لدى قطاع إدارة المخاطر مسؤولية مراقبة ومتابعة كل من هذه المخاطر. ومن ضمن العوامل التي تعكس استقلالية أعمال قطاع إدارة المخاطر والدور المركزي والمحوري الذي يضطلع به داخل البنك هو عدم وجود أي شكل من أشكال التبعية الوظيفية سواء المباشرة أو غير المباشرة للقطاعات/الإدارات الأخرى داخل البنك والعضوية الدائمة لقطاع إدارة المخاطر في كافة اللجان التنفيذية لدى البنك. وينقسم قطاع إدارة المخاطر إلى وحدات فرعية مختلفة تقوم بتقييم ومتابعة وإدارة مختلف المخاطر.

وتتمثل تلك الوحدات في **وحدة مراجعة الائتمان والاستثمار** التي تضطلع بمسؤولية إعداد التقارير والتقييمات السابقة لمنح الائتمان (prefact assessment) من قبل قطاعات النشاط بالبنك، المتمثلة في قطاعي الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية الدولية ومن ضمن المهام الموكلة لهذه الوحدة تقييم خطوط الائتمان المرتبطة بالعديد من الدول والمصارف والعروض الاستثمارية وفقاً للسياسة الائتمانية وسياسة الاستثمار. كما تضطلع وحدة مراجعة الائتمان بمسؤولية تحديث درجات تصنيف مخاطر الانكشاف المتعلقة بالائتمان التجاري والاحتفاظ بتلك التصنيفات. كما تتولى وحدة مراجعة الائتمان والاستثمار مسؤولية مراجعة وتحديث السياسة الائتمانية للبنك بصفة دورية للتأكد من أن السياسة الائتمانية تتماشى مع البيئة التشغيلية وتتوافق مع الإرشادات والتعليمات الرقابية. وقد قامت الوحدة خلال العام بإعداد سياسات تتسق مع الإرشادات والتوجيهات الصادرة عن بنك الكويت المركزي لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والأفراد والكيانات الاقتصادية الأخرى من القطاع الخاص المحلي والتي تضررت سلباً من تداعيات أزمة فيروس كورونا (Covid-19) وما نتج عن تلك التداعيات من إغلاق للعديد من أنشطة الأعمال، فضلاً عن قيام الوحدة بتحليل وتقديم بيانات دورية لبنك الكويت المركزي حول الدعم المالي المقدم لهؤلاء المقترضين.

ومن ضمن تلك الوحدات أيضاً **وحدة المخاطر التشغيلية** التي يناط إليها مسؤولية متابعة وقياس وإعداد التقارير المتعلقة بالمخاطر التشغيلية للبنك، حيث تقوم وحدة المخاطر التشغيلية بجمع البيانات المتعلقة بالمخاطر التشغيلية من خلال التقييم الذاتي لمراقبة المخاطر والتحكم فيها (RCSA) ومؤشر المخاطر الرئيسية (KRI) وأعمال مراجعة الإجراءات التي يتم اتخاذها على نطاق البنك والعمليات التي انطوت على مخاطر وتم الإبلاغ عنها. ويتم الاحتفاظ بقاعدة البيانات المرتبطة بالخسائر وإعداد تقارير بشأنها خلال فترة إعداد التقارير الدورية المتعلقة بإدارة المخاطر. كما تضطلع وحدة المخاطر التشغيلية بمسؤولية إدارة النواحي التأمنية المرتبطة بأعمال البنك والتنسيق بشأن خطة مواصلة الأعمال (BCP) على نطاق البنك والتأكد من إجراء الاختبارات ذات الصلة بتلك الخطة بصفة منتظمة.

وكذلك تأتي وحدة **مراجعة القروض والرقابة على المحفظة الائتمانية** ضمن الوحدات التابعة لقطاع إدارة المخاطر حيث تأسست تلك الوحدة في عام 2019 لتولي المسؤوليات التي كان مناط بها سابقاً لوحدة مراجعة الائتمان والاستثمار، حيث تتمثل تلك المسؤوليات في (أ) تقييم تركيبة المخاطر الكلية المرتبطة بالمعملاء المقترضين على أساس المراجعة اللاحقة لمنح الائتمان وذلك بناءً على مجموعة مختارة من المعايير المعتمدة من قبل الإدارة والتي تتضمن بشكل رئيسي الإنكشافات/التسهيلات الائتمانية البالغ قيمتها 20 مليون دينار كويتي أو أكثر والإنكشافات المصنفة كإنكشافات عالية المخاطر، (ب) المتابعة اليومية للأنشطة والمهام والاختصاصات التي تضطلع بها إدارة شؤون الائتمان للتأكد من أن عملية منح القروض والتسهيلات الائتمانية تتماشى مع الموافقات الائتمانية ذات الصلة بها وأنه يتم إجرائها في إطار الإرشادات والتعليمات الداخلية والرقابية، (ج) إعداد تقارير شهرية بشأن الرقابة على القروض والمحفظة الائتمانية والتي تتناول أهم الملاحظات المتعلقة بمخاطر الإنكشافات والتسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل قطاع الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية الدولية، (د) إجراء مراجعة وتحليل شامل للمحافظ المتعلقة بقطاع الخدمات المصرفية للشركات وقطاع الخدمات المصرفية الدولية وقطاع الخزينة والاستثمار وقطاع الخدمات المصرفية للأفراد وذلك على أساس نصف سنوي. بالإضافة إلى ذلك، يناط إلى وحدة مراجعة القروض والرقابة على المحفظة الائتمانية مسؤولية تزويد الإدارة برأي مستقل بشأن المخاطر بهدف تحسين الأداء الكلي للتسهيلات الائتمانية وصياغة وإعداد الإجراءات التصويبية / الإجراءات المتعلقة باسترداد القروض (بناءً على توجيهات الإدارة) واتخاذ الإجراءات الاحترازية اللازمة لتجنب أي خسائر محتملة في المستقبل.

أما بالنسبة **لوحدة إعداد وتحليل سياسات المخاطر**، فإن هذه الوحدة تتولى مسؤولية مراقبة مخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة والمخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة ومخاطر الالتزام والمخاطر القانونية، كما يندرج إليها أيضاً مسؤولية احتساب رأس المال الداخلي لمختلف المخاطر بموجب عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP وإجراء اختبارات الضغط ورفع تقارير بشأنها إلى لجنة الموجودات والمطلوبات ALCO ولجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة وكذلك مجلس الإدارة وبنك الكويت المركزي بالإضافة إلى تحديث السياسات المتعلقة بإدارة المخاطر وإعداد ورفع تقارير إلى كل من لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة الائتمان والاستثمار بشأن البنود المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية للبنك لبحثها خلال الاجتماعات الدورية لتلك اللجان. وقد تم إجراء اختبارات الضغط في الموعد المحدد لها ورفع التقارير اللازمة بشأن نتائج تلك الاختبارات بالشكل المناسب. هذا، وقد قامت الوحدة بتقديم المدخلات/البيانات الكمية الأساسية اللازمة لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL بموجب المعيار رقم 9 من معايير التقارير المالية الدولية. وكذلك تتولى الوحدة مسؤولية تحليل مؤشرات أداء جميع الأسهم المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بهدف تحديد الأسهم التي تم إدراجها ضمن قائمة الضمانات المقبولة بالإضافة إلى تحديد متطلبات التغطية بالضمانات المعمول بها لدى البنك. كما تقوم الوحدة بإعداد تقرير شهري بشأن إدارة المخاطر والذي يتم تعميمه على أعضاء لجنة الموجودات والمطلوبات. بالإضافة إلى ذلك، تقوم الوحدة بتحديد ومتابعة الوحدات القياسية المرتبطة باستراتيجيته المخاطر والتي تتضمن مختلف المعايير والقياسات المستخدمة في قياس نزعة المخاطر بما في ذلك متغيرات الاقتصاد الكلي. كما أن الوحدة مسؤولة أيضاً عن أي مشاريع خاصة مرتبطة بإدارة المخاطر ويقع ضمن اختصاصها تحليل المخاطر. وقد قامت الوحدة خلال العام بعملية الاحتساب المقررة لاختبارات الضغط لتسجيل وتحديد الآثار السلبية لجائحة كورونا (Covid-19) على المحفظة الائتمانية الخاصة بقطاع الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية الدولية وكذلك قطاع الاستثمار ووضع خطة عمل ملائمة لتعزيز قاعدة رأس المال ومستوى السيولة لدى البنك وفقاً لمتطلبات بنك الكويت المركزي.

وكذلك تأتي ضمن تلك الوحدات **وحدة أمن المعلومات** المناط إليها مسؤولية مراقبة وقياس ورفع تقارير بشأن كافة المخاطر المرتبطة بأمن المعلومات على نطاق البنك (التحديات الداخلية والخارجية التي قد يتعرض لها البنك سواء كانت بشكل متعمد أو بصورة غير مقصودة) لضمان توافر معايير الأمان للأصول المعلوماتية للبنك. كما تعمل وحدة أمن المعلومات على ضمان تقييم المخاطر وتحديد الفجوات والتأكد من أن الضوابط والأدوات الرقابية التي تمت التوصية بها بشأن أمن المعلومات تتماشى مع متطلبات الجهات الرقابية وأفضل الممارسات المعمول بها في هذا الشأن، ويتم رفع تلك التوصيات إلى الإدارات التي تتطوي مجالات أعمالها على مخاطر معلوماتية بهدف حماية المعلومات السرية المتوفرة لدى البنك ضد الاستخدام غير المصرح به أو الإفصاح غير الصحيح لتلك المعلومات وحتى تظل الأصول المعلوماتية للبنك في مأمن. كما تقوم وحدة أمن المعلومات بإعداد والاحتفاظ بالسياسات والإجراءات المتعلقة بأمن المعلومات مع إجراء الاختبارات اللازمة للتحقق من مدى فاعلية الضوابط والأدوات الرقابية وذلك بهدف حماية الأصول المعلوماتية، ومن ثم يتم تحديد المخاطر ورفع تقارير بشأن خطط التعامل مع تلك المخاطر إلى كلاً من لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ومجلس الإدارة.

وتقوم وحدة أمن المعلومات بالتعاون مع مختلف الوحدات والإدارات بالبنك وتزويدها بالنصائح والإرشادات والتوجيهات اللازمة من أجل إتباع أفضل الممارسات على نطاق البنك ويهدف حماية الأصول المعلوماتية للبنك.

وحرصاً على تحسين كفاءة وفعالية مفهوم أمن المعلومات بالبنك، قامت الوحدة باتخاذ العديد من المبادرات في هذا الشأن. ومن أجل تعزيز وترسيخ ثقافة الوعي بأمن المعلومات بالبنك، قامت الوحدة بالتعاون مع قطاع الموارد البشرية بتقديم دورات معدة خصيصاً لجميع موظفي البنك للتوعية بأمن المعلومات. هذا، وقد حصل البنك على شهادة الاعتماد والالتزام بمعايير أمن المعلومات في صناعة بطاقات الدفع PCI-DSS بفضل الجهود المبذولة من قبل قطاع تكنولوجيا المعلومات لحماية بيانات العملاء من أصحاب البطاقات الصادرة عن البنك التجاري. كما قامت الوحدة بإنشاء مركز رقابة العمليات المرتبطة بأمن المعلومات والذي يعمل على مدار اليوم وطيلة أيام الأسبوع لمراقبة أي حالات غير اعتيادية - إن وجدت - تتعلق بأمن المعلومات قد تحدث داخل البنك واتخاذ الإجراءات التصويبية اللازمة بشأنها. كما تم تطبيق أعلى معايير وبرامج الحماية المتقدمة ضد البرمجيات الخبيثة وذلك بهدف حماية أجهزة الحاسب الآلي ضد الهجمات السيبرانية المتطورة التي تستهدف المستخدمين النهائيين بالبنك.

على الجانب الآخر، فإن **إدارة شؤون الائتمان** تضطلع بمسؤولية إعداد وتوفير المستندات الائتمانية وتسجيل ومراجعة البيانات المتعلقة بالضمانات وتمير وإجراء الإعدادات المرتبطة بالتسهيلات الائتمانية والحدود الخاصة بها في النظام المصرفي الأساسي فضلاً عن التحديث الدوري للتقييمات الخاصة بالضمانات. وتضطلع الإدارة بدور هام في تقديم الدعم اللازم لقطاعات أنشطة الأعمال بما يضمن حماية مصالح البنك من الناحية القانونية واستمرار سلامة المحفظة الائتمانية من خلال الالتزام بالشروط الائتمانية المعتمدة والتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي في هذا الشأن ومتطلبات السياسة الداخلية وغيرها من الشروط والمتطلبات الأخرى. وتعمل كلاً من إدارة شؤون الائتمان ووحدة المراقبة بالبنك سوياً للتأكد من أن أعمال تمير التسهيلات الائتمانية والعمليات ذات الصلة بها تتماشى بشكل تام مع الشروط الائتمانية المعتمدة مع ضمان حماية مصالح كلاً من البنك والعملاء.

إن هيكل إدارة المخاطر لدى البنك هو عبارة عن هيكل متدرج يحتوي على عدد من اللجان التي تضم مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لغرض منح الموافقات الائتمانية اللازمة ورفع وإعداد التقارير. ويشتمل التقرير السنوي للبنك، ضمن أحد أقسامه، على شرح مفصل لهيكل الحوكمة المطبق بالبنك.

التعامل مع مختلف أنواع المخاطر ومعالجتها:

تعرض المعلومات المبينة أدناه أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك وكيفية التعامل معها:

أ) المخاطر الائتمانية

تضع كل من السياسة الائتمانية وسياسة إدارة المخاطر الائتمانية المبادئ الإرشادية لأنشطة الإقراض وأسس قياس ومراقبة وإدارة المخاطر الائتمانية، وتبين السياسة الائتمانية الإرشادات اللازمة لتحديد معايير الإقراض وكافة القرارات التي يتم اتخاذها وتكون ذات صلة بالنواحي الائتمانية بعد دراسة متطلبات السياسة الائتمانية. وتتم مراجعة وتحديث السياسة الائتمانية على نحو مستمر وبشكل يتوافق مع متطلبات الجهات الرقابية وكذلك متطلبات العمل.

إن السياسة الائتمانية تدعمها وتكملها سياسة إدارة المخاطر الائتمانية التي تضع البنية الأساسية لإدارة المخاطر الائتمانية وتتضمن أدوات تقييم المخاطر وتحليل المحفظة الائتمانية وإجراء مراجعات مستقلة. كما يتم وضع حدود داخلية للتركز الائتماني وجودة الائتمان. ولا يتم منح الموافقات الائتمانية إلا بعد إجراء دراسة تفصيلية نافية للجهالة للعروض الائتمانية وتأخذ في الحسبان عمليات المراجعة التي تتم بصورة مستقلة عن وحدات الأعمال التي تنطوي أنشطتها على بعض المخاطر. وتتضمن الدراسة النافية للجهالة تقييماً لنوعية المعلومات المالية والأداء المالي السابق أو الحالي للمنشأة الراغبة في الحصول على الائتمان والتوقعات المستقبلية وهيكل التسهيلات الائتمانية وارتباطها باحتياجات العمل والخبرة التي تمتلكها إدارة المنشأة ومصادر السداد المحددة والضمانات المتاحة وعمليات الدعم الإضافية المتوفرة وخلافه. بالإضافة إلى ذلك، يتم إجراء مراجعات شاملة لاحقة للموافقة على الائتمان سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى المحفظة الائتمانية وذلك بهدف متابعة ومراقبة المحفظة الائتمانية القائمة على نحو فعال. ويتم رفع التقارير الخاصة بالمحفظة الائتمانية والمراجعات اللاحقة للموافقة على الائتمان إلى الإدارة ومجلس الإدارة / رئيس مجلس الإدارة.

يستخدم البنك نموذج تصنيف المخاطر المتعلقة بالمقترضين والذي تم تحديثه ويتم التأكد من صحاحيته وجدوى تطبيقه بواسطة جهات استشارية خارجية تتمتع بمهنية عالية. ويتم إتباع أسلوب منطقي متطور يعتمد على المعايير المالية وغير المالية لتحديد معدل المخاطر المرتبطة بالعميل. ويستخدم النظام قياس يتراوح من 1 حتى 11 درجة حيث تمثل الدرجة (1) أفضل المخاطر، بينما تمثل الدرجة (11) أسوأ المخاطر. ويتم استخدام عملية تصنيف المخاطر الداخلية للوصول إلى أسس منطقية حول عمليات منح الموافقة الائتمانية. كما قام البنك خلال العام بتعزيز منهجيته المتعلقة بتصنيف الائتماني الخاص بالعملاء ذوي الملاءة المالية العالية، ويتم التعامل مع هذه الفئة من العملاء على أساس إفرادي بناءً على المعايير المالية والمعايير المتعلقة بتوجهات هؤلاء العملاء تجاه المواقف المرتبطة بأنشطة أعمالهم، والتي تم تطويرها بالتشاور والتعاون مع جهة استشارية مستقلة. وكذلك يتم تحديد وقياس المخاطر المرتبطة بالمقترضين وفقاً لاحتمالية التمرر/التخلف عن السداد. وبالنسبة للاعتبارات غير المالية فهي محددة في أي قطاع وهو ما يسمح بإجراء تقييم يتسم بمزيد من الوضوح والدقة للمخاطر في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي. كما يتم تطبيق الحدود القصوى للإقراض الموجه للأطراف المقابلة / المجموعة وفقاً لمخاطر الانكشاف وطبقاً للقواعد والممارسات الرقابية المتعلقة بالتركز الائتماني.

إن القيام بعملية تحليل مناسبة للمخاطر يضمن توافق وتناسب الحدود المعتمدة مع تركيبة المخاطر المرتبطة بالمقترض. وبخلاف الحدود المسموح بها للإقراض، على أساس إفرادي، أي بالنسبة لكل عميل على حدة، فقد تم تحديد حدود مخاطر الانكشاف على مستوى المحافظ الائتمانية الكبيرة بالنسبة للقطاعات التي تنطوي أنشطتها على مخاطر عالية وتتم متابعة ومراقبة مخاطر الانكشاف على هذه القطاعات بصورة مستمرة. ويتم وضع حدود الإقراض المرتبطة بالدول استناداً إلى تقييم المخاطر الداخلية وتقييم المخاطر السيادية من قبل وكالات التصنيف الائتماني الخارجية مثل موديز وستاندرد أند بورز، لضمان التنوع والتوزيع المناسب للمحفظة فيما يرتبط بالتصنيفات السيادية ومخاطر الانكشافات الجغرافية المرتبطة بالدول. كما قام قطاع إدارة المخاطر بتطبيق نموذج تقييم مخاطر القطاعات والذي يوفر مزيد من الدقة عند تصنيف قطاعات النشاط الاقتصادي.

ويقوم البنك بقياس رأس المال الداخلي المعرض لمخاطر الائتمان وكذلك مخاطر الإقراض للعميل المقترض وتركز الضمانات وفقاً للركن الثاني من معايير "بازل3". ويتم قياس مخاطر التركيز الائتماني باستخدام نموذج يحدد وبشكل شامل مخاطر التركيز الائتماني على أساس الاسم والقطاع والتوزيع الجغرافي.

ب) مخاطر السوق

إن الانكشاف على مخاطر السوق يبدو واضحاً للبنك فيما يتعلق بمحافظ الأسهم والقطع الأجنبي التي يتم التداول فيها بصورة كبيرة وكذلك المراكز الأخرى التي تستمد قيمها العادلة مباشرة من معايير السوق.

ويقوم البنك بتطبيق مجموعة من الحدود المتعلقة بمخاطر السوق للتحكم في مخاطر الأسهم والقطع الأجنبي، حيث يتم مراقبة مخاطر القطع الأجنبي بشكل يومي والتحكم فيها من خلال الحدود الأساسية المتعلقة بالعملاء وكذلك حدود إيقاف الخسائر. كما يتم تطبيق الحدود الرقابية لعمليات التداول لليلة واحدة والتي تشمل على حدود كلية مطلقة. كما يقوم البنك بتقييم مخاطر السوق من خلال قياسات القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) التي تم تطويرها داخلياً، حيث تعتمد

القيمة المعرضة للمخاطر على المحاكاة التاريخية خلال الفترة التي تضمنت الملاحظات ذات الصلة بتلك القيمة ويتم احتسابها على أساس الحد الأقصى المحتمل للخسائر خلال فترة الاحتفاظ أو التملك ذات الصلة عند حد 99th percentile. ويتم تطبيق الحدود المتعلقة بالحد الأقصى المسموح به للقيمة المعرضة للمخاطر بالنسبة لمراكز القطع الأجنبي والأسهم. ويتم فحص نماذج القيمة المعرضة للمخاطر سنوياً لتأكيد مدى فاعليتها. بالإضافة إلى ذلك، يتم احتساب رأس المال الداخلي لمخاطر السوق وكذلك التركيزات التي تتضمنها تلك المخاطر بصورة منتظمة. إن عمليات احتساب رأس المال الداخلي لمخاطر السوق يتم احتسابها من خلال "الخسائر المتوقعة" وفقاً لتعليمات وقواعد بنك التسويات الدولية الصادرة في هذا الشأن.

وتخضع العروض الاستثمارية للدراسات النافية للجهالة التي تتضمن إجراء مراجعات مستقلة ومنفصلة عن وحدات الأعمال مقدمة العروض. ويتم تصنيف الاستثمارات ضمن فئات الأصول المحددة سلفاً وتخضع للحدود المعتمدة مسبقاً لكافة فئات الاستثمار. كما أن الطاقة/القدرة الاستثمارية الكلية للمجموعة وتلك الخاصة بالبنك تلتزم بالحدود المقررة والتعليمات الصادرة من قبل بنك الكويت المركزي.

ج) مخاطر السيولة

يدير البنك مخاطر السيولة والتي تتمثل بصورة واضحة في الفجوات بين فترات الاستحقاق وتركز الإيداعات ضمن بند المطلوبات. ويضع البنك مجموعة من الحدود للتحكم في مخاطر السيولة وتشتمل هذه الحدود الحد الأقصى المسموح به للفجوات التراكمية. كما تم وضع حدود داخلية لتوخي الحيطة والحذر ولضمان الالتزام بالحدود الرقابية بصفة مستمرة. وقد قام قطاع إدارة المخاطر بتعزيز إدارة مخاطر السيولة من خلال وضع حدود تهدف إلى تخفيض تركيز الودائع من العملاء الرئيسيين ذوي المراكز الحساسة مع تخفيض حجم التركيز في منتجات الودائع. كما يتم تطبيق حدود للفجوات لفترات زمنية مختلفة لضمان استمرار ملائمة فترات الاستحقاق لكل بند من بنود الموجودات والمطلوبات. ويتم إجراء تحليل تفصيلي للمطلوبات على أساس دوري لمعرفة الحالات والأنماط المتغيرة وتحديد الودائع الراسخة والتوجهات السلوكية في الأموال بإشعارات قصيرة الأجل وارتباطها بمتغيرات الاقتصاد الكلي.

بالإضافة إلى ذلك، تتطلب سياسة إدارة مخاطر السيولة لدى البنك إعداد تخطيط ملائم للسيولة بشكل دوري وإجراء اختبارات الضغط التي تعتمد على تحليلات للسيناريوهات المحددة من قبل البنك. كما تشكل الخطة التفصيلية لحالات الطوارئ واستمرارية الأعمال جزءاً من الإطار العام لإدارة المخاطر. ووفقاً للركن الثاني من معايير بازل 3، يتم قياس رأس المال الداخلي المتعلق بمخاطر السيولة بصورة منتظمة باستخدام منهجية يتم تطويرها داخلياً. ويتم قياس ومراقبة معيار تغطية السيولة (LCR) ومعيار صافي التمويل المستقر (NSFR) بصفة منتظمة مقابل الحدود الرقابية والحدود الداخلية.

د) مخاطر أسعار الفائدة

يتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة وفقاً للإرشادات المحددة بسياسة إدارة مخاطر أسعار الفائدة. إن معظم الموجودات والمطلوبات لدى البنك يتم استحقاقها أو يتم إعادة تسعيرها خلال سنة واحدة، ومن ثم يوجد انكشاف محدود لمخاطر أسعار الفائدة. ويتم متابعة مخاطر أسعار الفائدة بمساعدة نظام مراقبة حساسية معدلات الفائدة (IRSM) والذي يتم فيه توزيع الموجودات والمطلوبات على فترات استحقاق محددة سلفاً وفترات زمنية يتم خلالها إعادة التسعير. ويتم احتساب الربحية مقابل المخاطر (EaR) بتطبيق أسلوب محدد سلفاً يأخذ بعين الاعتبار الصدمات التي قد تتعرض لها معدلات الفائدة وفقاً لنظام مراقبة حساسية معدلات الفائدة ويتم مقارنة ذلك مقابل الحدود الداخلية التي تحدد نزعة البنك تجاه تلك المخاطر. ووفقاً لتعليمات بازل، يقوم البنك باستخدام أسلوب الصدمات المختلفة والمتعددة التي قد تتعرض لها معدلات الفائدة على فترات زمنية مختلفة أو بعمولات مختلفة بهدف احتساب الربحية المعرضة للمخاطر. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يتم أيضاً احتساب معدل حساسية القيمة المعرضة للمخاطر بالنسبة للأسهم. ووفقاً للركن الثاني من معايير بازل 3، يتم قياس رأس المال الداخلي المتعلق بمخاطر سعر الفائدة بصورة منتظمة.

هـ) المخاطر التشغيلية

تركز إدارة المخاطر التشغيلية على تحديد وتقييم والحد من تأثير المخاطر التي قد تنشأ عن التمير غير المناسب للأعمال والأخطاء البشرية وأعطال النظام والعوامل الخارجية وذلك باستخدام مجموعة من أساليب التقييم التي تتضمن إعداد التقييمات الذاتية لمراقبة المخاطر والتحكم فيها (RCSA) وإجراء مراجعة شاملة للإجراءات التي يتم اتخاذها على نطاق البنك. كما يتم مراقبة مؤشرات المخاطر الرئيسية KRIs بصفة منتظمة. ويتم استخدام بطاقة تسجيل النقاط بصورة موضوعية لتقييم المخاطر التشغيلية المختلفة في كافة الإدارات بناءً على معايير محددة مسبقاً وذلك لكي يتم تصنيفها ضمن فئات معينة. ويتم استخدام هذا التصنيف في قياس رأس المال الداخلي المتعلق بالمخاطر التشغيلية والمخاطر القانونية. كما أن قاعدة البيانات المحفوظ بها داخلياً فيما يتعلق بالأحداث المرتبطة بالمخاطر توفر وتقدم معلومات حول مدى تكرار تلك الأحداث وأثرها والتي أدت إلى نشوء المخاطر التشغيلية. ويتوافر لدى البنك سياسة وخطة لمواصلة الأعمال ومعالجة أي حالات طارئة غير متوقعة بما يؤدي إلى ضمان استمرارية الأعمال وعدم حدوث أي اختلالات للنظم والعمليات الهامة للبنك.

وتساعد التغطية التأمينية المتوفرة لدى البنك في التخفيف من المخاطر التشغيلية. وتضع سياسة إدارة المخاطر التشغيلية إرشادات عامة لإدارة النواحي التأمينية المرتبطة بأعمال البنك. كما أن استمرار البنك في استخدام بوليصة التأمين الشاملة على كافة أصوله ومقوماته قد ساهم بصورة فعالة في تحويل المخاطر التشغيلية إلى مؤسسات وجهات تأمينية ذات ملاءة عالية.

و) المخاطر الأخرى

لدى البنك مجموعة من السياسات المرتبطة بالمخاطر الأخرى ومن ضمنها المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة. وهذه السياسات تحدد الأدوار والمسئوليات لمختلف الأطراف المتداخلة في إدارة والتحكم في هذه المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، يتم تطبيق الأساليب الكمية لقياس رأس المال الداخلي لهذه المخاطر.

قطاع تكنولوجيا المعلومات

كان عام 2020 عاماً صعباً بالنسبة لكافة قطاعات الأعمال حيث سيظل عالقاً في أذهان الجميع. وبخلاف تحديات العمل المعتادة التي يواجهها قطاع تكنولوجيا المعلومات بصفته أحد القطاعات الرئيسية التي تقدم الدعم التقني للبنك، فقد قام قطاع تكنولوجيا المعلومات بتوظيف خبراته التكنولوجية لضمان استمرارية الأعمال. إن الظروف والأوضاع غير المسبوقة الناشئة عن جائحة فيروس كورونا (Covid-19) وما تبعها من فرض إغلاقا وحظر تجوال كانت بمثابة اختباراً حقيقياً بالنسبة للبنك التجاري الكويتي. وقد اضطلع قطاع تكنولوجيا المعلومات خلال تلك الفترة وخلال عام 2020 بشكل عام بدور محوري رئيسي لجهة تيسير وتوفير المنصات الإلكترونية لدعم أنشطة أعمال البنك.

لقد استطاع قطاع تكنولوجيا المعلومات تزويد مستخدمي البنك وبشكل سريع بالأدوات اللازمة للعمل من المنزل مع القيام في الوقت ذاته بضمان الالتزام بمعايير أمن المعلومات، حيث تمكن موظفو البنك من القيام بالأعمال الموكلة لهم وكذلك الالتزام بالبروتوكولات والاشتراطات الصحية المقررة من قبل وزارة الصحة الكويتية. بالإضافة إلى ذلك، استطاع العملاء القيام بالتعامل المصرفي مع البنك دون الحاجة لزيارة فروع البنك وكذلك إجراء المعاملات الهامة اللازمة لدعم أعمالهم وكذلك الأعمال المصرفية المرتبطة بأموالهم الخاصة.

وبالرغم من القيود المتعلقة بالعمل من المنزل خلال عام 2020، قام قطاع تكنولوجيا المعلومات بتنفيذ العديد من المشروعات وذلك في إطار التزام البنك وتوجهه نحو تطبيق أحدث النظم التكنولوجية الحديثة وتقديم الخدمات والمنتجات المصرفية المتطورة للعملاء من خلال تلك النظم.

قام قطاع تكنولوجيا المعلومات برقمنة البطاقات الصادرة عن البنك، كما قام البنك بالشراكة والتعاون مع شركتي Fitbit و Garmin التي تعد من أشهر الشركات المزودة للخدمات الرقمية، بتوفير خدمة تمكن العملاء من الدفع عبر أجهزة نقاط البيع باستخدام الأجهزة والساعات القابلة للارتداء والمدعمة بتقنية GarminPay و FitbitPay. ويتم دعم عمليات الدفع باستخدام تقنية الاتصال قريب المدى NFC غير التلامسية من خلال تلك التقنيات الجديدة المستخدمة لإتمام عمليات الدفع ومن ثم ضمان الالتزام بالإجراءات والاشتراطات الصحية المتعلقة بمكافحة فيروس كورونا (Covid-19). وتعد محفظة التجاري الرقمية الخاصة بالهواتف الذكية والتي تعمل بنظام تشغيل الأندرويد تقنية مماثلة لتقنيات الدفع الإلكتروني والتي تم تطبيقها لمستخدمي تلك الهواتف لإجراء عمليات الدفع عبر الهواتف التي تدعم تقنية الاتصال قريب المدى NFC على أجهزة نقاط البيع. كما استطاع قطاع تكنولوجيا المعلومات خلال هذه الفترة الصعبة أن يتيح إمكانية استخدام بطاقات الخصم الصادرة عن البنك التجاري لإجراء المعاملات المرتبطة بالتجارة الإلكترونية.

وتُعد التجربة المصرفية التي يقدمها البنك التجاري لعملائه حالياً تجربة مميزة وفريدة من نوعها حيث قام قطاع تكنولوجيا المعلومات بتقديم الدعم التكنولوجي للعديد من الخصائص والسماح الجديدة المرتبطة بتطبيق التجاري موبايل CBK Mobile App مثل فتح الحساب وإيداع الشيكات وتحديث البطاقة المدنية عن طريق تطبيق التجاري موبايل. كما قام قطاع تكنولوجيا المعلومات بتطوير الجوانب التكنولوجية لضمان تنفيذ وإضافة العديد من الخدمات ذات القيمة المضافة إلى أجهزة البنك الذكية مثل إيداع الشيكات، حيث يستطيع العملاء إيداع الشيكات بأنفسهم دون الحاجة إلى موظف الخدمات المصرفية / التيلر، وقد تم تحقيق التكامل لعملية إيداع الشيكات من خلال ربط نظام الكويت للمقاصة الإلكترونية للشيكات KECCS لإيداع الشيكات المسحوبة على البنوك الأخرى بأجهزة الخدمة الذاتية المتواجدة في كافة أفرع البنك التجاري.

وفي إطار الإجراءات الاحترازية المتبعة من قبل البنك لتقليل خطر انتقال العدوى بفيروس كورونا والحد من ملامسة الأسطح والأجهزة، قام قطاع تكنولوجيا المعلومات بتطوير نظام الحضور والانصراف باستخدام تقنية رمز الاستجابة السريعة QR code بدلاً من الاعتماد على بصمة الإصبع.

وبالإضافة إلى التحديات اليومية التي تواجه قطاع تكنولوجيا المعلومات في دعم وتعزيز البنية الأساسية وتنفيذ المشاريع المرتبطة بمجالات نشاط البنك، فقد تمكن قطاع تكنولوجيا المعلومات من الالتزام بتعليمات بنك الكويت المركزي وحصل على شهادة الالتزام بمعايير أمن المعلومات في صناعة بطاقات الدفع PCI-DSS وكذلك شهادة الأيزو 27001 بعد استكمال والوفاء بالمعايير والمتطلبات الصارمة لتحقيق هذا الإنجاز.

وحرصاً منه على دعم وتنفيذ كافة تلك التغييرات والمشروعات، فقد استمر القطاع في إجراء التحسينات اللازمة على مشروع

البنية الأساسية لشبكة نظم المعلومات ومركز البيانات، وهو ما ساعد القطاع على تعزيز نظمته التكنولوجية والنواحي المتعلقة بأمن المعلومات ومرونة الأعمال والتي لم تكن لتتحقق إلا بتحسين البنية الأساسية لنظم تكنولوجيا المعلومات.

وبفضل التنسيق بين قطاع تكنولوجيا المعلومات ووحدات الأعمال، قام البنك بإجراء التغييرات اللازمة للنظم التكنولوجية المرتبطة بتأجيل المدفوعات الشهرية للقروض، التزاماً بالقرارات والإجراءات الحكومية الصادرة في ذلك الشأن وانطلاقاً من دافع المسؤولية الاجتماعية للبنك تجاه عملائه خلال الأوقات الصعبة.

قطاع العمليات

بالرغم من التحديات التي واجهها قطاع العمليات خلال عام 2020، نتيجة لجائحة فيروس كورونا (Covid-19)، فقد نجح القطاع في إدارة وتعزيز الكفاءة التشغيلية العامة عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد التشغيلية بشكل مستمر وتحقيق الانسيابية في وتيرة تدفق الأعمال ومتابعة ومراقبة النظم والإجراءات المعمول بها، وهو ما ساهم في تحسين مستوى الخدمات المقدمة لإدارات النشاط بالبنك وانعكس إيجاباً على الخدمة المقدمة للعملاء.

مركز إدارة النقدية

نجح مركز إدارة النقدية بالتعاون مع قطاع تكنولوجيا المعلومات وإدارة الإنشاءات والممتلكات في استكمال وإتمام عمليات تصويب واختبار وتشغيل أجهزة السحب والإيداع الذكية وأجهزة ديبيولد - الشركة العالمية المتخصصة في تمكين التجارة المتصلة بالإنترنت - في جميع فروع البنك وهو ما ترتب عليه تحقيق مركزية إدارة النقد على نطاق البنك.

يقوم مركز إدارة النقدية بالتأكد من توافر النقدية للعملاء على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع خلال الفترات التي تشهد كثافة في عمليات السحب النقدي مثل أوقات صرف الرواتب وعطلات نهاية الأسبوع والعطلات الرسمية، وخلال فترة الإغلاق التي واكبت تفشي فيروس كورونا.

ونظراً للقيود التي فرضتها جائحة فيروس كورونا، قام مركز إدارة النقدية - بصفة مؤقتة - بالقيام ببعض المهام الإضافية مثل تسليم البطاقات (حتى في المناطق التي تم عزلها وفرض حظر عليها) وتسليم النقدية وصيانة أجهزة تعقيم اليدين المثبتة بجانب أجهزة السحب الآلي وغيرها من المهام الأخرى والتي تم إسنادها لمركز إدارة النقدية بشكل مؤقت ونجح في إنجازها بكفاءة عالية وفقاً للقواعد والبروتوكولات المتعارف عليها.

إدارة عمليات الخزينة والاستثمار

قامت إدارة عمليات الخزينة والاستثمار بإعادة هيكلة العديد من عملياتها وإجراءاتها الداخلية لتخفيض الوقت المستغرق في إنجاز وتمرير المعاملات عن طريق أتمتة كافة عمليات الدفع المقومة بالدينار الكويتي وتحسين كفاءة ووتيرة تدفق المعاملات التي تتم عن طريق السويقت.

بالإضافة إلى ذلك، بادرت إدارة عمليات الخزينة والاستثمار بالتنسيق مع قطاع الخزينة والاستثمار لفتح حساب جديد للأمانات Custody Account من أجل تنويع محفظة السندات وتقليل مخاطر التركيز على شركة واحدة لحفظ الأوراق المالية والسندات.

وحدة مراقبة العمليات الاحتياطية والمخاطر

تقع على عاتق وحدة مراقبة العمليات الاحتياطية والمخاطر، المكلفة بالعمل على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع، مسؤولية دعم خدمة سويقت لفرز ومراجعة الأسماء الواردة في قائمة العملاء المفروض عليهم عقوبات من قبل سويقت Swift Sanctions Screening، حيث لا يتم تمرير معاملاتهم، فضلاً عن قيام الوحدة بفحص ومراجعة إجراءات فتح الحسابات ومراقبة العمليات الاحتياطية، وهو ما من شأنه أن يساعد وبشكل فعال على تحديد أي انحرافات ويهدف في نهاية المطاف إلى حماية العملاء والتجار الذين يتعاملون مع البنك بل ويحد من المخاطر المرتبطة بالعمليات الاحتياطية.

إدارة شؤون العمليات

تضم الإدارة وحدة الرقابة على تمرير العمليات ووحدة إدارة السجلات ووحدة إعداد أدلة الإجراءات.

تعمل إدارة شؤون العمليات كأحد إدارات المكتب الخلفي (الدعم والمساندة) المتخصصة في تقديم الدعم اللازم للفروع وكذلك تقديم الدعم على مستوى البنك عن طريق إعداد أدلة الإجراءات وتحديث الإجراءات والعمليات التي تم إعادة هيكلتها.

وقد نجحت الإدارة في إضفاء العديد من الجوانب التكنولوجية وكذلك تحقيق المركزية لعدد من الأنشطة التي كان يتم إنجازها بشكل يدوي بالفروع وكذلك تحسين أنظمة وأدوات الرقابة على المعاملات وهو ما ساعد على الحد من الضغوط والأعباء التشغيلية بالفروع ومكنها من التركيز على خدمة العملاء وعمليات البيع المزدوج لمنتجات وخدمات البنك.

إدارة شؤون الائتمان وتمير القروض لعملاء التجزئة

قامت إدارة شؤون الائتمان وتمير القروض لعملاء التجزئة بأتمتة عمليات إرسال الإشعارات إلى العملاء عبر الرسائل النصية القصيرة SMS عند إتمام تمرير القروض الشخصية.

كما قامت الإدارة باستخدام نظام طباعة رمز الاستجابة السريعة QR code للتحقق من المستندات وإجراء العديد من التحسينات والتعزيزات على النظام المصرفي الأساسي فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات المقدمة للعملاء من الأفراد.

إدارة متابعة القروض والتحصيل

قامت إدارة متابعة القروض والتحصيل باستحداث خدمة السحب بدون بطاقة للعملاء المدينين والمحالين إلى القطاع القانوني لكي يتمكنوا من سحب الرواتب على مدار الساعة من خلال أجهزة السحب الآلي لدى البنك التجاري.

وكانت الإدارة قد قامت بتوقيع اتفاقية مع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لتحويل الأقساط المتأخرة للعملاء المحالين إلى القطاع القانوني من المتقاعدين المسجلين ضمن (صندوق الأسرة والقروض المتعثرة) وذلك بالنسبة للأشخاص الذين قاموا بتحويل رواتبهم إلى بنوك أخرى.

قطاع الموارد البشرية

دعم توظيف الوظائف والمسؤولية الاجتماعية

إن الأزمة الاقتصادية التي عانت منها اقتصادات العالم مؤخراً نظراً لتفشي جائحة وباء فيروس كورونا المستجد (Covid-19) قد طالت كافة مجالات الأعمال وخلفت آثاراً سلبية لا حصر له، وفرضت على البنك بشكل عام وقطاع الموارد البشرية بشكل خاص تحديات صعبة نجح البنك في الاستجابة لها ومواجهتها، حيث أنه، وعلى الرغم من ذلك، فقد التزم البنك بمواصلة دوره الهام خلال هذه الجائحة عن طريق تقديم الدعم لأصحاب الأعمال الذين تضررت أعمالهم وكذلك العاملين الذين فقدوا وظائفهم.

وفي ضوء الرؤية المستقبلية للبنك ورسالته التي تهدف إلى تعزيز قدرات وإمكانات موظفيه، اتخذ البنك عدد من المبادرات لاستقطاب الكفاءات والكوادر الوطنية وإعداد منظومة وإطار عام لتطوير مهاراتهم والإبقاء والحفاظ على تلك الكفاءات. وقد ساهمت تلك المبادرات في تعزيز التنمية المستدامة للمجتمع ككل وأثمرت عن تحقيق هدف البنك في زيادة نسبة العمالة الوطنية التي وصلت إلى ما يزيد عن 72% كما في نهاية السنة المالية 2020.

مبادرات:

تم إعداد هذا البرنامج خصيصاً لدعم الكويتيين من أصحاب المشاريع مع التركيز على المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تضررت جراء جائحة فيروس كورونا (Covid-19).

وقد تضمن هذا البرنامج المحددة مدته بـ 6 أشهر قابلة للتديد على عدد من المزايا منها تعيين أصحاب المشاريع بموجب اتفاقية تقديم خدمات استشارية وإتاحة الفرصة لهم لاكتساب خبرات ومعارف جديدة مع الاستفادة من خبراتهم ورؤيتهم في مجال المشاريع بما يعود بالنفع على الأنشطة التشغيلية لمصرفنا، بالإضافة إلى الفرصة التي يتيحها البرنامج بشأن تعيين المرشحين الراغبين منهم بشكل دائم لدى البنك في نهاية مدة البرنامج.

رواد:

تهدف هذه المبادرة إلى استقطاب وتطوير والحفاظ على الخريجين الجدد من أصحاب الكفاءات الكويتية وذلك تنفيذاً لرؤية الكويت 2035 لإعداد موظفين أكفاء قادرين على المنافسة ومواجهة التحديات القادمة في ظل التغيرات المستمرة التي تشهدها بيئة العمل.

ويستمر هذا البرنامج لمدة عام حيث يتيح الفرصة للمشاركين في فهم والانخراط في كافة أنشطة ومجالات أعمال البنك ومن ثم إعدادهم للقيام بأدوار واعدة في المستقبل.

إطلاق برنامج التجاري للخريجين الكويتيين - "مجال التمويل":

يعد استقطاب الكفاءات أحد الأمور التي تكتسب أهمية متزايدة كونها أحد المؤشرات الرئيسية للأداء والنجاح وتنامي الأعمال على المدى الطويل.

وفي هذا السياق، قام قطاع الموارد البشرية بإعداد برنامج مميز يستهدف الخريجين الجدد من الشباب الكويتي لتطوير مهارات وإمكانات هؤلاء الخريجين والإبقاء عليهم، حيث اشتمل البرنامج على تخصصات في مجال المحاسبة والتمويل للخريجين الحاصلين على نتائج عالية من جامعات مرموقة.

وقد تم إتاحة الفرصة للمتدربين الذين تم تعيينهم على مستوى "مُحترف أول" لتدويرهم في مختلف القطاعات / الإدارات - مع إجراء مراجعات وتقييمات دورية لمستوى الأداء - وحضور عدد من البرامج التدريبية (التي يتم تنظيمها بقاعات التدريب أو عن طريق التعلم الإلكتروني)، وذلك بهدف تعزيز مهاراتهم السلوكية والتقنية اللازمة لأداء الأدوار والمهام التي تُسند إليهم مستقبلاً.

ترسيخ ثقافة التعلم المدمج

تطبيق ثابِر للهاتف المحمول THABER Mobile Application

خلال هذه الأزمة الصحية العالمية غير المسبوقة، وضع البنك صحة وسلامة موظفيه على رأس أولوياته مع ضمان استمرارية أنشطة أعماله.

وفي إطار حرصه على مواكبة التطورات والمستجدات المتعلقة بانتشار فيروس كورونا (Covid-19) وحيث أن موظفي البنك كانوا ملتزمين بالبقاء في المنزل من أجل سلامتهم وسلامة الآخرين، قام قطاع الموارد البشرية بإطلاق تطبيق ثابِر للهاتف المحمول THABER Mobile Application كجزء من التزامه نحو تطوير الأداء المهني للموظفين.

وعلى غرار بوابة التعلم الإلكتروني الخاصة بالبنك، فإن تطبيق الهاتف المحمول قد سمح للموظفين بتصفح البرامج الإلكترونية المخصصة لهم واستكمال الدورات الإلزامية (مكافحة غسل الأموال، دليل حماية المستهلك، برنامج التوعية بأمن المعلومات) وكذلك الدورات الموصى بها (التكيف مع التغييرات، خدمة العملاء، وتحليل البيانات وذلك على سبيل المثال لا الحصر).

البرامج الإلكترونية

تم إعداد مجموعة من البرامج الإلكترونية للموظفين على بوابة التعلم الإلكتروني "ثابِر" THABER والتي كانت ذات أهمية وفائدة كبيرة خلال فترة انتشار فيروس كورونا مثل "العمل عن بعد"، "إدارة فرق العمل عن بعد" و"الوقاية من العدوى" و"أنت".

بالإضافة إلى ذلك، فقد تم أيضاً إطلاق برنامج "التوعية بأمن المعلومات" على بوابة التعلم الإلكتروني والذي تم إعداده خصيصاً لجميع موظفي البنك للتوعية بأهمية أمن المعلومات وإطلاع الموظفين بمسئولياتهم تجاه حماية الأصول المعلوماتية.

برنامج التعلم الإلكتروني المدمج: المواءمة والمواكبة السريعة للمتغيرات

قامت إدارة التعلم والتطوير التابعة لقطاع الموارد البشرية بإعداد نموذج أولي لبرنامج التعلم الإلكتروني المدمج الذي يتضمن دورة تدريبية تفاعلية عبر استخدام منصة Zoom لدى جهة تدريب خارجية بالإضافة إلى الإرشادات والتعليمات وأدوات ووسائل التعلم الأساسية والفيديوهات التعليمية المتاحة على بوابة التعليم الإلكتروني "ثابِر" THABER (سواء على بوابة التعلم الإلكتروني أو تطبيق الهاتف النقال).

إن نظام التدريب من خلال التعلم الإلكتروني المدمج قد سمح للمتدربين الاستفادة من التدريب الإلكتروني المباشر (لدى جهة التدريب الخارجية) وكذلك الاستفادة من مجموعة متنوعة من الموارد التعليمية الإلكترونية التي يتم تحميلها على بوابة التعلم الإلكتروني THABER.

برنامج مؤسسة الكويت للتقدم العلمي للاستجابة الطارئة

حرصاً منها على تشجيع وتعزيز ثقافة التعلم الإلكتروني في القطاع الخاص والاستمرار في تقديم المساعدة لتعزيز وتطوير الأداء المهني للموظفين خلال الأوقات الصعبة، قدمت مؤسسة الكويت للتقدم العلمي لكبرى الشركات المساهمة في دعم المؤسسة دعماً خاصاً من خلال برنامج مؤسسة الكويت للتقدم العلمي للاستجابة الطارئة.

هذا، وقد وافقت اللجنة المعنية بمؤسسة الكويت للتقدم العلمي على الدعم المرتبط بالتطبيق المخصص للبنك التجاري الكويتي، حيث جاء هذا الدعم تقديراً لجهود البنك المستمرة نحو إتاحة فرص التعلم والتطوير لموظفيه.

وسام منظومة البناء البشري للقطاع الإنساني

تقديراً لدوره المعهود في مجال المسؤولية الاجتماعية، حصل البنك التجاري الكويتي على وسام منظومة البناء البشري للقطاع الإنساني. وقد جاء ذلك ضمن حفل تدشين حملة "حياتهم غالية" المبادرة الوطنية لدعم فرق الصحة النفسية لذوي الإعاقة وتقليد وسام منظومة البناء البشري للقطاع الإنساني للجهات والقيادات الداعمة للمبادرة. وقد كان ذلك نتيجة مشاركة البنك الفعالة في حملة "شركاء في توظيفهم" من خلال توظيف الشباب الكويتي من ذوي الاحتياجات الخاصة في عدد من إدارات البنك التجاري.

بروتوكول عودة الموظفين للعمل بعد جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19)

قام قطاع الموارد البشرية بإعداد "بروتوكول عودة الموظفين للعمل بالبنك التجاري الكويتي" بعد الإغلاق نتيجة جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) وذلك عن طريق توضيح الإجراءات الاحترازية والتدابير الواجب اتخاذها من قبل البنك بعد العودة إلى العمل بناءً على قرارات الجهات المختصة في دولة الكويت.

وقد هدف هذا البروتوكول إلى المحافظة على الصحة والسلامة المهنية لجميع الموظفين في مقرات العمل، مع مراعاة المرونة في الاستجابة لأي مستجدات تطرأ فيما يتعلق بالتعامل مع فيروس كورونا المستجد والتدابير المتعارف عليها عالمياً.

بالإضافة إلى ذلك، يتم إرسال رسائل إرشادية وتعليمية ذات صلة بمكافحة فيروس كورونا بصفة أسبوعية إلى جميع المستخدمين للتوعية بأهمية الالتزام بإجراءات الصحة والسلامة الموصى بها وفقاً لإرشادات منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة الكويتية.

قطاع التدقيق الداخلي

تتمتع وظيفة التدقيق الداخلي بالبنك بالاستقلالية والموضوعية حيث يُعهد إلى قطاع التدقيق الداخلي تقديم التأكيدات اللازمة في مجال أعمال التدقيق وكذلك تقديم الخدمات الاستشارية اللازمة للبنك بما يساهم في تحسين وتحقيق قيمة مضافة للأنشطة التشغيلية للبنك. كما يضطلع القطاع بدور هام في مساعدة البنك على تحقيق أهدافه من خلال تطبيق منهجية دقيقة ومنظمة لتقييم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر والأدوات والضوابط الرقابية بالبنك والإجراءات والسياسات المرتبطة بالحوكمة.

وفي هذا الإطار، فإن لدى البنك بنية أساسية راسخة للتدقيق الداخلي من خلال قطاع تدقيق داخلي يمتلك كفاءات وخبرات عالية يعهد إليها مسئولية إجراء الاختبارات والتقييمات الموضوعية والمستقلة لكافة أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة بالبنك وتضمن التزام وحدات الأعمال والتشغيل بالسياسات والإجراءات الداخلية والمتطلبات الرقابية والقانونية. كما يعمل قطاع التدقيق الداخلي عن كثب لتقديم توصيات بشأن التحسينات اللازمة للأنشطة التشغيلية وجودة الخدمات.

من ناحية أخرى، فإن قطاع التدقيق الداخلي يحرص دائماً على تأسيس علاقات عمل جيدة تتسم بالشفافية والنزاهة مع كافة قطاعات الأعمال بالبنك وأصحاب المصالح في كافة مراحل التدقيق من خلال عقد العديد من الاجتماعات والمناقشات مع تلك القطاعات بدءاً من مرحلة التخطيط للتدقيق ووصولاً إلى مرحلة إعداد ورفع التقارير الخاصة بنتائج التدقيق.

وفي ضوء التحول الرقمي للخدمات المصرفية، يعمل القطاع على مواكبة منهجية متطورة ومتقدمة للتدقيق الداخلي تعتمد على إتباع منظومة مبتكرة شاملة تركز على الالتزام بأسس ومبادئ الإدارة السليمة (الحوكمة) واستخدام الأساليب المتطورة ووسائل التكنولوجيا الحديثة عند القيام بتقديم تأكيدات ذات تأثير كبير ورؤى أكثر فاعلية بشأن الأعمال التشغيلية للبنك، مع الالتزام بالكفاءة والمهنية العالية. ويحرص القطاع دوماً على دعم وتطوير المهارات الوظيفية لموظفيه تعزيزاً لمبدأ الحاجة إلى التغيير والتطوير المستمر والإلمام بالمتطلبات الأساسية لإجراء التغييرات اللازمة في بيئة التدقيق الداخلي بما يمكنهم من تقديم المزيد من التأكيدات المرتبطة بالجوانب التشغيلية لجميع الإدارات والقطاعات بالبنك فيما يرتبط بالمخاطر التي تكتنف أعمال الإدارات والقطاعات المختلفة بالبنك.

ويعمل قطاع التدقيق الداخلي بالتعاون مع قطاع الموارد البشرية على زيادة نسبة الموظفين الكويتيين لدى قطاع التدقيق الداخلي وتطوير مهارات وقدرات وإمكانات موظفيه من أجل إعداد فريق مهني من المدققين الداخليين من أصحاب المهارات والكفاءات لتقديم الدعم والمساندة للبنك في تقييم المخاطر والأدوات والضوابط الرقابية بالبنك على نحو فعال وكفاءة عالية.

قطاع الالتزام والحوكمة

قطاع الالتزام والحوكمة هو قطاع مستقل يتبع مباشرة لجنة الحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة، ويعمل بشكل أساسي على مراقبة الالتزام بالتعليمات والمتطلبات الرقابية المحلية ذات الصلة بأنشطة وأعمال البنك وتجنب البنك لمخاطر عدم الالتزام. ويعمل القطاع كمرجع داخل البنك بشأن الاستفسارات المتعلقة بالالتزام بالتعليمات الرقابية، كما يعمل على توطيد سبل التعاون مع كافة قطاعات وإدارات البنك المختلفة، كذلك يعمل كحلقة وصل بين البنك والجهات الرقابية فيما يتعلق بالتعليمات الصادرة والمسائل ذات الصلة بالالتزام؛ فضلاً عن تعزيز بيئة وثقافة الإلتزام والحوكمة لدى كافة العاملين في البنك. ويقوم القطاع بإعداد التقارير السنوية حول إطار الإلتزام والحوكمة في البنك وتقديمها إلى لجنة الحوكمة ومنها إلى مجلس الإدارة. ويقوم القطاع بمهامه من خلال إدارة الإلتزام وإدارة الحوكمة والإفصاح.

إدارة الإلتزام:

وهي معنية بالتحقق من استيفاء البنك لمتطلبات التعليمات الرقابية المحلية المتعلقة بأنشطة وأعمال البنك، وتجنب البنك المخاطر التي قد يتعرض لها نتيجة عدم الإلتزام، وذلك من خلال قيامها بما يلي:

- مساعدة القطاعات / الإدارات المختلفة في البنك على الفهم الصحيح وتفسير وتوضيح تعليمات الجهات الرقابية.
- إعداد وتحديث سياسة الإلتزام الخاصة بالبنك.
- مراجعة السياسات والإجراءات للتحقق من توافقها مع تعليمات الجهات الرقابية.
- العمل كمرجع داخل البنك بشأن الاستفسارات المتعلقة بالالتزام بالتعليمات والمتطلبات الرقابية.
- التنسيق بين مفتشي البنك المركزي والقطاعات / الإدارات المختلفة في البنك فيما يتعلق بعمليات التفتيش.
- المساهمة في تدريب وتوعية العاملين في البنك بكل ما يتعلق بالالتزام.

- متابعة الإجراءات التصحيحية التي تمت من قبل القطاعات / الإدارات المختلفة في البنك بشأن المخالفات / الملاحظات الواردة من الجهات الرقابية.
- متابعة الشركات التابعة فيما يتعلق بوضع الإلتزام لديها.

إدارة الحوكمة والإفصاح:

- وهي معنية بالتحقق من الإلتزام بتعليمات ومتطلبات بنك الكويت المركزي بشأن قواعد الحوكمة وكذلك القواعد والضوابط الواردة في دليل الحوكمة، وتشتمل قواعد الحوكمة على معايير الإفصاح والشفافية والتي يحرص البنك على القيام بها بالصورة المطلوبة وفق تعليمات بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال وقواعد البورصة، حيث تقوم الإدارة بشكل دوري بمراجعة إطار الحوكمة والإفصاح في البنك. وتتضمن مهام الإدارة ما يلي:
- إتخاذ الإجراءات اللازمة لمتابعة تعليمات ومتطلبات البنك المركزي بشأن قواعد الحوكمة.
 - مراجعة وتحديث دليل الحوكمة والنظم الداخلية والسياسات الخاصة بالحوكمة للتحقق من توافقها مع متطلبات قواعد الحوكمة والإفصاح وفق تعليمات الجهات الرقابية المحلية.
 - التعامل مع كافة متطلبات الإفصاح والشفافية وفق القواعد المقررة.
 - العمل كمرجع داخل البنك بشأن الإستفسارات المتعلقة بالحوكمة والإفصاح.
 - التحقق من مدى إستيفاء الشركات التابعة لمتطلبات الحوكمة.
 - المساهمة في تدريب وتوعية العاملين في البنك بكل ما يتعلق بالحوكمة والإفصاح.

هذا وخلال عام 2020 قام القطاع بالتعامل مع بعض المتطلبات الجديدة ومنها ما يلي:

- تطبيق متطلبات قواعد الحوكمة الخاصة بإدارة الإلتزام، حيث تم تحديث سياسة الإلتزام لتشمل العمل على تحديد وتقييم المواضيع المتعلقة بمخاطر عدم الإلتزام ومدى كفاءة إدارة هذه المخاطر.
- المتابعة والتحقق من استيفاء متطلبات تعليمات البنك الكويت المركزي، ومنها تعليمات الإطار الاستراتيجي للأمن السيبراني، والتعليمات الخاصة بتنظيم أعمال الدفع الإلكتروني للأموال.
- مباشرة تطبيق التحديثات التي تمت على قواعد الحوكمة ومنها إجراء تعديل النظام الأساسي بإضافة أعضاء مستقلين، وتسمية عضوين مستقلين من أعضاء مجلس الإدارة الحاليين، وكذلك تضمين الأعضاء المستقلين في تشكيل مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، فضلاً عن تعديل دليل الحوكمة والنظم الداخلية لمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، وغير ذلك من الأمور والترتيبات الأخرى ذات الصلة.
- متطلبات تعليمات هيئة أسواق المال وقواعد البورصة بشأن الإفصاح واجتماعاته الجمعية العامة في ظل الظروف الاستثنائية المتعلقة بتفشي فيروس كورونا المستجد.

القطاع القانوني

القطاع القانوني بالبنك هو أحد أجهزته الفاعلة والقادرة على إمداده بأفضل الخدمات القانونية على نحو يلبي احتياجاته، ويحمي مصالحه ومصالح مساهميه وعملائه، ويحفظ مكانته ويحقق طموحاته بين منافسيه. ومن هذا المنطلق، فإن القطاع القانوني بالبنك يمثل بيئة عمل مهنية واضحة الأهداف، تعكف على تقديم الخدمات القانونية المطلوبة منه بشكل محترف، وبالسرعة الممكنة.

ويهدف القطاع القانوني إلى تكوين فريق عمل كفاء ومتخصص في الشؤون القانونية، وقادر على التواصل المبدع والتفاعل الخلاق مع خطط البنك واستراتيجياته، مع العمل على تطوير قدراته باضطراد من خلال الممارسة والتدريب.

هذا وقد نجح البنك، من خلال القطاع القانوني والتعاون المثمر مع جميع القطاعات والإدارات، في الدخول في مفاوضات ومداورات متعددة من عدد من العملاء المتعثرين أدت إلى تسويات مالية جيدة ساهمت في تدعيم المركز القانوني والمالي للبنك.

كما يحرص القطاع القانوني على توفير الدقة والسرعة والحدثة والمرونة في تقديم الفتاوى والآراء القانونية لمجلس الإدارة والتنفيذية والإدارات والفروع المختلفة في البنك، وبما يتوافق وأحكام القانون والنظم اللائحية والتعليمات الرقابية السارية وما يلحق بها من تغييرات من وقت إلى آخر.

ولا شك أيضاً أن إحكام عقود البنك ومستنداته تقع دوماً ضمن أولوياته، لتنظيم العلاقات التي تربط البنك بمن يتعامل معه على نحو منضبط وبأسلوب متوازن، مع السعي لتحديث نماذج المستندات المستخدمة كلما اقتضت الحاجة، حتى تتواءم مع التطورات المتلاحقة في الصناعة المصرفية، وتلبي احتياجات البنك ورغبات عملائه.

كما يشكل التمثيل الوافي والمشرف للبنك أمام جهات القضاء والتحقيق بدولة الكويت وسائر الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة دوراً أصيلاً يسعي القطاع القانوني بالبنك إلى تحقيقه بنجاح.

بالإضافة إلى ما تقدم، يلتزم القطاع القانوني بدوره الرامي إلى إرساء آلية فعالة وسريعة في التعامل مع طلبات القطاعات والإدارات المختلفة في البنك والتي تتطلع إلى الحصول على الخدمات القانونية اللازمة وإرشادها إلى الحلول المناسبة، مع الأخذ في الاعتبار القواعد القانونية واللائحية ذات العلاقة، ودون إغفال لتحديات النشاط المصرفي المتطور واعتبارات المنافسة المتزايدة.

وأخيراً يولي القطاع القانوني أهمية خاصة للإسهام الجاد في نشر وتعميق المعارف القانونية المصرفية للعاملين في إدارات وفروع البنك المختلفة، وبصفة خاصة الملتحقين الجدد به.

قطاع التواصل المؤسسي

على الرغم من الظروف التي مرت بالكويت والعالم بأسره جراء تفشي وباء كورونا، إلا أن تلك الظروف لم تقف عائقاً أمام قطاع التواصل المؤسسي في البنك خلال عام 2020، بل ربما تكون قد ساهمت في ترسيخ مكانة البنك في مجال المسؤولية الاجتماعية من خلال تقديم الرعاية والمشاركة في الفعاليات الاجتماعية المختلفة، وكذلك الأنشطة المتنوعة التي تغطي شتى مجالات العمل الإنساني والخيري، وهو ما ساهم في إبراز الصورة العامة للبنك كمؤسسة مصرفية تدرك أهمية المسؤولية المجتمعية لدفع عجلة التنمية المستدامة.

وقد باشر قطاع التواصل المؤسسي، بتضافر جهود كافة القطاعات والإدارات، في التعامل مع الجائحة بشكل احترافي بدءاً من إطلاع الموظفين على الاشتراطات الصحية الواجب اتباعها في مقر البنك وفروعه ووضع الملصقات الإرشادية وتوزيع المعقمات وضمان سلامة الموظفين العاملين في الصفوف الأمامية وانتهاءً باتباع كافة الإرشادات الاحترازية الصحية والتباعد الاجتماعي للمحافظة على سلامة الموظفين والعملاء على السواء.

وتجاوباً مع الأحداث التي تمر بها الكويت مع تفشي الجائحة، قام البنك بإطلاق حملة "ضاعف أجرك مع التجاري" التي تمت الموافقة عليها من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والهادفة إلى تحقيق التكافل الاجتماعي عن طريق قيام البنك بالتبرع بمبلغ مماثل لما يقدمه أي متبرع للجمعيات والجهات الخيرية المشاركة في الحملة من خلال حساباتها لدى البنك التجاري.

وانطلاقاً من حرص البنك على مشاركة المجتمع في مختلف المناسبات والنشاطات التي تخدم جميع فئات المجتمع، وخصوصاً ذوي الاحتياجات الخاصة، قام قطاع التواصل المؤسسي باستقبال طلبة وطالبات مدرسة النبراس النموذجية من ذوي الاحتياجات الخاصة للاحتفال معهم بهذه المناسبة الوطنية، بالإضافة إلى تعريفهم بطبيعة العمل في قطاع التواصل المؤسسي واعطائهم نبذة مختصرة عن الخدمات المختلفة الأخرى التي يوفرها البنك لعملائه.

وإيماناً من التجاري بأن حماية البيئة تمثل بعداً اجتماعياً هاماً في برامج مسؤوليته الاجتماعية، شارك البنك في أكبر حملة تنظيف حملت عنوان "الكويت نظيفة بسواعد أبنائها" بهدف التوعية بأهمية المحافظة على البيئة البرية والبحرية. وقد جاءت هذه الحملة التي نظمتها شركة النوير الكويتية تزامناً مع اليوم العالمي لتنظيف البيئة "World Cleanup Day" لتعكس جهود البنك التجاري الرامية إلى دعم الشراكة المجتمعية وتعزيز التعاون مع مختلف فئات المجتمع والمساهمة في المبادرات التي من شأنها الحفاظ على البيئة.

وبمناسبة الإحتفالات بالعيد الوطني ويوم التحرير، قام البنك بتزيين مبناه الرئيسي. وفي إطار آخر قام قطاع التواصل المؤسسي في البنك بتنظيم زيارة لكل من رجال الأمن والجمارك العاملين في منفذ النويصيب بالإضافة إلى زيارة الكوادر العاملة في إدارة الطوارئ الطبية التابعة لوزارة الصحة، وذلك للاحتفال معهم بفرحة الأعياد الوطنية وتقديراً لجهودهم التي يبذلونها في كافة الأوقات. كما حرص البنك على مشاركة الطاقم الطبي والكوادر العاملة في مستشفى الرازي فرحة الأعياد الوطنية وتوزيع الهدايا على جميع الحضور وذلك تقديراً لجهودهم الطبية الكبيرة التي يبذلونها في مختلف الأوقات لراحة المرضى.

وقد استمر البنك في تعزيز دوره الاجتماعي بتقديم الرعاية والدعم للأنشطة والفعاليات المجتمعية المختلفة التي تنظمها محافظات الكويت الستة لقاطنيتها ليؤدي هذا التعاون إلى نجاح كبير للفعاليات المجتمعية التي نظمتها محافظات الكويت بدعم ورعاية البنك التجاري.

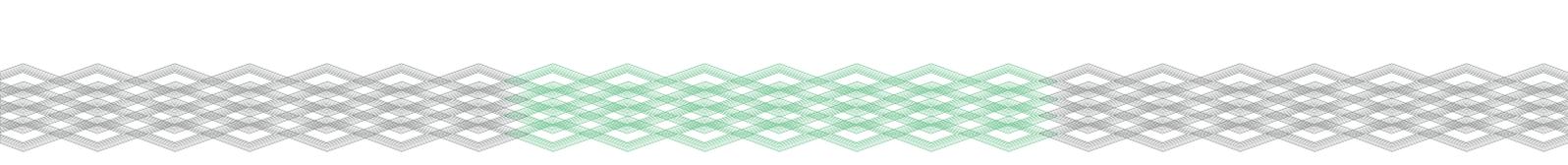
وواصل البنك خلال عام 2020 فعاليات حملة "هون عليهم" الموجهة لفئة عمال التنظيف والبناء، حيث استمر البنك في ترتيب الزيارات للعمال في المناسبات المختلفة بهدف توزيع الهدايا عليهم في مواقع عملهم تقديراً لجهودهم في المحافظة على البيئة الكويتية نظيفة وصحية.

وحرص البنك على إصدار رزنامته السنوية للعام 2020 التي احتوت على العديد من الصور التي تعكس حقبة زمنية من القرن الماضي حيث تزامنت فيه الإنجازات وانتقلت الكويت، خلال تلك الحقبة الزمنية الهامة، من مرحلة إلى مرحلة أخرى مهمة في تاريخها وشهدت على سبيل المثال لا الحصر تأسيس الجيش الكويتي وتطور التعليم في الكويت، فضلاً عن اللوحات الأخرى التي

تضمنتها الرزنامة والتي باتت - كغيرها من إصدارات التجاري المرتبطة بإحياء التراث - توثق جوانب مهمة من التطور الذي تشهده الكويت وأضحت مرجع لا ينتهي بنهاية العام.

ونظراً لأهمية منصات التواصل الاجتماعي، استمر قطاع التواصل المؤسسي في تفعيل كافة وسائل التواصل مع عملائه والجمهور من خلال مواقع التواصل الاجتماعي (الإنستغرام - الفيسبوك - تويتر - سناب شات - لينكد إن و يوتيوب) خلال أزمة كورونا، حيث قام البنك ببث العديد من الرسائل التوعوية الخاصة بمحاربة فيروس كورونا وسُبل الوقاية منه، إلى جانب الحملة الاعلانية الإلكترونية التي واكبت احتفال البنك بمرور 60 عاماً على تأسيسه إلى جانب المسابقات التي نظمها البنك لمتابعيه على مختلف وسائل التواصل الاجتماعي.

ولما كانت أنشطة البنك التجاري في مجال المسؤولية الاجتماعية متنوعة وشاملة، فقد أصدر البنك كتيبه الخاص عن جميع الأنشطة والفعاليات المتنوعة التي قام قطاع التواصل المؤسسي بتنظيمها ورعايتها ودعمها خلال عام 2020.



قواعد ونظم الحوكمة

مقدمة

يستند البنك التجاري الكويتي في تطبيقه لقواعد الحوكمة إلى التعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي وإلى المعايير الدولية الصادرة من لجنة بازل للرقابة المصرفية في هذا الخصوص، وذلك إرساءً لأفضل الممارسات في كافة مجالات الحوكمة الرشيدة، حيث يقوم البنك بتطبيق مجموعة من النظم الداخلية والسياسات والممارسات التي تستهدف تأصيل أسس الإدارة السليمة في البنك وتعزيز ثقافته في هذا المجال.

وخلال عام 2020 إستمر البنك بتعزيز سياساته وإجراءاته وممارساته مستهدفاً التطبيق الفعال للتعليمات والمعايير الصادرة بشأن قواعد الحوكمة، وذلك حماية للبنك ومصالحه ومصالح مساهميه ومودعيه ودائنيه وعملاؤه والعاملين فيه وغيرهم من أصحاب المصالح، كما تم إتخاذ ما يلزم من إجراءات وتحديث النظم الداخلية والسياسات القائمة في البنك لتتوافق مع متطلبات بنك الكويت المركزي.

كذلك عمل البنك على مواثمة أوضاعه مع التحديثات التي صدرت على تعليمات قواعد ونظم الحوكمة التي أصدرها بنك الكويت المركزي في شهر سبتمبر عام 2019، ويستمر البنك في العمل على إستكمال تطبيق تلك القواعد إتزاماً بالتعليمات وتحقيق مبادئ الإدارة السليمة.

كما يحرص البنك على التعامل بأقصى درجات الشفافية والإفصاح عن كافة المعلومات الجوهرية التي تتعلق بالبنك، وذلك بالإفصاح عنها وفق التعليمات الصادرة من هيئة أسواق المال وقواعد البورصة، فضلاً عن نشرها على الموقع الإلكتروني للبنك والذي يتضمن كذلك دليل الحوكمة المعتمد لدى البنك.

المساهمين الرئيسيين

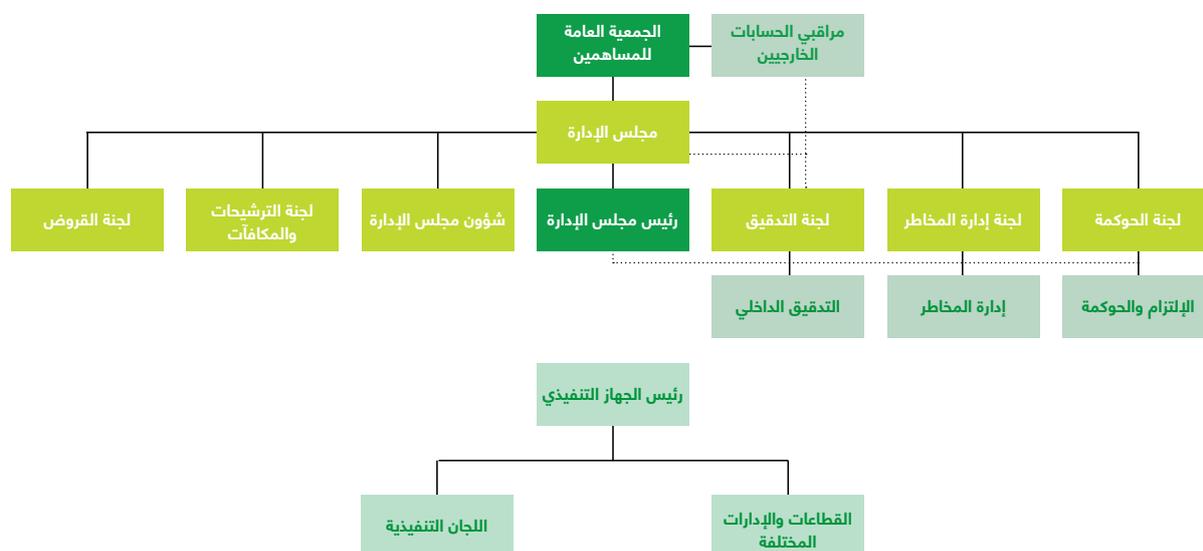
فيما يلي بيان بالمساهمين الذين تتجاوز ملكيتهم 5% من رأس مال البنك كما في نهاية عام 2020:

23.221%

شركة الشرق القابضة

هيكل الحوكمة

قام البنك بوضع هيكل واضح للحوكمة يهدف إلى توفير معايير وممارسات حوكمة كافية وفعالة لمجموعة البنك، وقد تم مراعاة أن يتضمن هيكل الحوكمة أشكالاً مناسبة من الرقابة الفعالة على أنشطة المجموعة بما يحقق الحوكمة الرشيدة، ويتم مراجعة هذا الهيكل بشكل دوري للتحقق من إستمرار ملائمته وليعكس أية تطورات في هذا الشأن. ويبين الشكل التالي الهيكل العام لإطار الحوكمة.



مجلس الإدارة ومسئوليته الرئيسية وأبرز إنجازاته

وفقاً لقانون الشركات ولائحته التنفيذية للبنك وقواعد الحوكمة وكذلك النظام الأساسي، تم إنتخاب أعضاء مجلس الإدارة من قبل المساهمين في إجتماع الجمعية العامة بالتصويت السري وذلك لمدة ثلاث سنوات بعد الحصول على موافقة بنك الكويت المركزي. وخلال شهر أبريل من عام 2020 قامت الجمعية العامة بتسمية عضوين مستقلين من بين أعضاء مجلس الإدارة تطبيقاً لقواعد الحوكمة وكذلك النظام الأساسي للبنك. وفي شهر أكتوبر من نفس العام تقدم العضوين المستقلين بإستقالتهما من مجلس الإدارة، وعلى ذلك بدأ البنك في إتخاذ الإجراءات اللازمة نحو استيفاء متطلبات ترشيح الأعضاء المستقلين تطبيقاً لقواعد الحوكمة وتعليمات وتوجيهات بنك الكويت المركزي.

ويتسم هيكل مجلس الإدارة بصفة جماعية بالتنوع في المؤهلات العلمية والخبرات العملية والمهارات المتخصصة والمعرفة المناسبة في مجالات التمويل والمحاسبة والإقراض والعمليات المصرفية والتخطيط الإستراتيجي والحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية والبيئة التنظيمية والرقابية، فضلاً عن ذلك فإن المجلس على إطلاع مستمر بالتطورات الإقتصادية المحلية والإقليمية والدولية.

نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة

الشيخ/ أحمد دعيج جابر الصباح - رئيس مجلس الإدارة

حاصل على بكالوريوس العلوم - تخصص تمويل عام 2000 من جامعة بنتلي / الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى ماجستير في إدارة الأعمال - تخصص إدارة عامة واستراتيجية عام 2008 من كلية كويت ماسترخت لإدارة الأعمال. ويشغل الشيخ/ أحمد حالياً منصب رئيس مجلس الإدارة للبنك التجاري الكويتي منذ 31 مارس 2018، كما أنه رئيس لجنتي القروض والحوكمة المنبثقتين عن مجلس الإدارة. وقد سبق أن شغل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة من 4/4/2015 إلى 31/3/2018 وعضو مجلس الإدارة من 29/4/2012 إلى 3/4/2015.

كما تولى الشيخ/ أحمد المناصب التالية:

- رئيس مجلس إدارة شركة التجاري للوساطة المالية منذ عام 2014 حتى مارس 2020.
 - نائب رئيس مجلس إدارة إتحاد مصارف الكويت من فبراير 2019 حتى تاريخه.
 - عضو مجلس إدارة في معهد الدراسات المصرفية ممثلاً عن البنك التجاري الكويتي منذ أبريل 2018 حتى تاريخه.
 - عضو مجلس إدارة في الشركة الكويتية للمقاصة ممثلاً عن البنك التجاري الكويتي من عام 2018 إلى عام 2019.
- وقد شغل الشيخ/ أحمد الوظائف التالية:
- مدير استثمار في شركة التجاري للاستثمار من عام 2010 إلى عام 2012.
 - محلل ائتمان في البنك التجاري الكويتي في وحدة خدمات المساهمين من عام 2005 إلى عام 2010.
 - مخطط في مؤسسة البترول الكويتية من عام 2001 إلى عام 2003.

السيد / عبدالرحمن عبدالله عبدالرحمن العلي - نائب رئيس مجلس الإدارة (منذ شهر أكتوبر 2020)

حاصل على بكالوريوس هندسة ميكانيكية عام 1975، وعلى ماجستير إدارة أعمال / تمويل وإستثمار عام 1979 من جامعة وسكانس / الولايات المتحدة الأمريكية.

لدى السيد/ عبدالرحمن خبرة كبيرة تناهز الثلاثين عاماً في مجال الإستثمار وتمويل المشاريع، وقد جاء جانباً كبيراً منها خلال عمله في مؤسسة الخليج للاستثمار، حيث شغل منصب نائب رئيس أول، كما شغل عضوية مجلس إدارة البنك الصناعي من عام 2010 إلى عام 2011 وعضوية مجلس إدارة شركة المتحدة للحديد من عام 1998 إلى عام 2015 والشركة المتحدة القابضة من عام 1998 إلى عام 2006 ويشغل حالياً عضوية لجنة أخلاقيات البحوث في مركز دسمان للسكر منذ عام 2010. وبالإضافة إلى كونه عضواً في مجلس إدارة البنك منذ 29 أبريل 2012، فإن السيد/ عبد الرحمن يشغل حالياً منصب نائب رئيس مجلس الإدارة منذ شهر أكتوبر 2020، كما يتولى رئاسة لجنة إدارة المخاطر وعضوية لجنة القروض المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

الأستاذة/ عنود فاضل إبراهيم الحدران - نائب رئيس مجلس الإدارة (مستقيلة خلال العام في شهر أكتوبر 2020)

حاصلة على بكالوريوس محاسبة عام 2002 من جامعة الكويت، وعلى ماجستير إدارة أعمال عام 2007 من كلية كويت ماسترخت وللاستاذة/ عنود خبرات متنوعة من خلال عملها في الجهات التالية:

- مدير أول الإستثمارات المحلية والخليجية في شركة بيت الإستثمار العالمي من عام 2002 إلى عام 2007.
- نائب الرئيس التنفيذي - الصناديق الإستثمارية ومحافظ العملاء - في شركة مجموعة الأوراق المالية من عام 2008 إلى عام 2016.

كما شغلت عضوية مجالس إدارات الشركات التالية:

- الشركة الوطنية الدولية القابضة من عام 2006 إلى عام 2007.
- الشركة الكويتية القطرية للتطوير العقاري من عام 2009 إلى عام 2016.

- البنك التجاري الكويتي من 7/4/2010 إلى 22/3/2011 ثم شغلت منصب نائب رئيس مجلس الإدارة من 23/3/2011 إلى 29/4/2012.
- شركة المجموعة التعليمية القابضة من عام 2016 إلى عام 2017.
- الشركة الكويتية السعودية للصناعات الدوائية من عام 2009 إلى يوليو عام 2018.
- شركة التجارة والاستثمار العقاري منذ عام 2016 حتى تاريخه.
- وبالإضافة إلى شغلها مجدداً عضوية البنك التجاري الكويتي وانتخابها نائباً لرئيس مجلس الإدارة منذ 31 مارس 2018 حتى أكتوبر 2020، فإن الأستاذة/ عنود كانت ترأس لجنة الحوكمة وعقب تسميتها كعضو مستقل ترأست كل من لجنة إدارة المخاطر و لجنة الترشيحات والمكافآت كذلك كانت عضو في لجنة القروض المنبثقين عن مجلس الإدارة.

السيد / بدر سليمان عبد الله الأحمد

- حاصل على البكالوريوس في تخصص المحاسبة عام 1980 من جامعة الكويت، كما حصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال عام 1983 / الولايات المتحدة الأمريكية. وتمتد خبرة السيد/ بدر إلى سنوات عديدة شغل خلالها عدة مناصب منها:
- مراقب المحاسبة ديوان الموظفين (1983 - 1985).
 - مقيد في جدول المحاسبين القانونيين بالملكة العربية السعودية تحت رقم 212 في 14/9/1407 هجري.
 - مدقق حسابات - سوق الكويت للأوراق المالية (1985 - 1986).
 - نائب مدير إدارة الترميم - الشركة الكويتية لخدمات الطيران (1986 - 2002).
 - مدير عام - الشركة المتحدة للدواجن (2006 - 2007).
 - مدير مؤسسة سيفواي للتجارة العامة والمقاولات منذ 1989 حتى تاريخه.
 - نائب رئيس مجلس الإدارة في البنك التجاري الكويتي من 7/4/2010 إلى 11/5/2010.
 - رئيس مجلس الإدارة في البنك التجاري الكويتي من 11/5/2010 إلى 23/3/2011.
 - عضو مجلس الإدارة في البنك التجاري الكويتي من 23/3/2011 إلى 29/4/2012.
 - عضو مجلس إدارة شركة مجموعة الأوراق المالية من عام 2013 حتى سبتمبر عام 2019.
 - وبالإضافة إلى كونه عضواً في مجلس إدارة البنك منذ 25 يونيو 2013، فإن السيد/ بدر يتولى حالياً رئاسة لجنة التدقيق وعضوية لجنة الحوكمة المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

الدكتور/ أرشيد عبدالهادي زيد مبارك الحوري

- حاصل على ليسانس حقوق وشرعية سنة 1987 من جامعة الكويت، كما حصل على دبلوم عالي بالقانون الإداري عام 1993/1994 من أكاديمية الشرطة / مصر، وماجستير حقوق قانون إداري عام 1996 من جامعة القاهرة / مصر، ودكتوراه في الحقوق (القانون العام - إداري) عام 2001 من جامعة عين شمس / مصر. وتمتد خبرة الدكتور/ أرشيد إلى سنوات عديدة شغل خلالها عدة وظائف ومناصب منها:
- مدير الإدارة القانونية في الحرس الوطني (1994 - 2007).
 - مستشار سمو رئيس الحرس الوطني (2007 - 2008).
 - كما شغل الدكتور/ أرشيد عضوية مجلس إدارة شركة التجاري للاستثمار خلال الفترة من عام 2010 إلى عام 2013، ومنصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة ياكو الطبية وحالياً رئيساً لمجلس إدارتها، فضلاً عن عمله كمنتدب للتدريس بكلية الحقوق / جامعة الكويت خلال الفترة منذ عام 2012 حتى تاريخه.
 - وبالإضافة إلى عضويته في مجلس إدارة البنك منذ 6 يوليو 2013، فإن الدكتور/ أرشيد يشغل حالياً عضوية لجنة التدقيق ولجنة الحوكمة المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

السيد / مساعد نوري مساعد الصالح المطوع

- حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال عام 1998 من جامعة سافوك / الولايات المتحدة الأمريكية، وكان أيضاً زميل في جامعة هارفارد في مركز الشؤون الدولية Harvard University's Center for International Affairs.
- ويمتلك السيد/ مساعد خبرة تزيد عن 20 عاماً في مجال الإستثمارات والاستشارات والعقارات والبنوك وإدارة الشركات.
 - يشغل حالياً وظيفة نائب الرئيس التنفيذي لشركة ماس المتحدة للتجارة والمقاولات.
 - نائب رئيس مجلس إدارة سابق ورئيس تنفيذي لشركة مشاريع الوطنية القابضة.
 - تم اختياره ضمن القائمة السنوية المنتقاة من قبل المنتدى الإقتصادي الدولي (دافوس) كما تم تكريمه باعتباره أحد الشخصيات القيادية العالمية الشابّة (YGL).
 - عضو في منظمة الرؤساء الشباب (YPO) منذ عام 2004.
 - عضو سابق في مجلس إدارة الجمعية الكويتية لرعاية المعاقين.
 - حاصل على خبرة مصرفية مع Banque Baring Brothers و FIM Bank.
 - وبالإضافة إلى كونه عضواً في مجلس إدارة البنك منذ 30 سبتمبر 2014، فإن السيد/ مساعد يرأس حالياً لجنة الترشيحات والمكافآت وعضوية لجنة إدارة المخاطر المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

الأستاذة/ رشا يوسف حسين العوضي (مستقيلة خلال العام في شهر أكتوبر 2020)

حاصلة على البكالوريوس في مجال المحاسبة والمراجعة عام 1992 من جامعة الكويت، كما أنها محاسب قانوني معتمد، متداول أوراق مالية معتمد، محكم، محلل استثماري عالمي معتمد، مدقق استثمار ومشتقات مالية معتمد، ومدقق داخلي معتمد. وهي عضو في الجمعية الكويتية للمحاسبين والمراجعين.

الأستاذة/ رشا فضلاً عن تأهيلها العلمي العالي فإنها من ذوي الخبرة الطويلة في مجال الإستثمارات. وشغلت خلال حياتها المهنية الوظائف التالية:

- ضابط استثمار في الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والإستثمارات الخارجية (1992 - 1996).
- ضابط أول في الشركة الكويتية للإستثمار (1997 - 1998).
- مساعد نائب رئيس العمليات في بيت الإستثمار العالمي (1998 - 1999).
- نائب رئيس العمليات في بيت الإستثمار العالمي (2000 - 2006).
- نائب الرئيس الأول في يونيكاب للإستثمار والتمويل (شركة تمويل الإسكان سابقاً) من عام 2006 إلى عام 2019.
- مدير عام الشركة الكويتية الأولى للخدمات التعليمية من عام 2010 إلى عام 2019.
- مدير عام شركة الريادة العالمية للخدمات التعليمية من عام 2018 إلى عام 2019.
- عضوية مجلس إدارة شركة إسكان عمان للإستثمار ورئيس لجنة التدقيق فيها من عام 2008 إلى عام 2019.

وبالإضافة إلى ذلك تشغل حالياً:

- عضوية مجلس إدارة إتحاد المدارس الخاصة.
- وبالإضافة إلى كونها عضواً في مجلس إدارة البنك منذ 4 أبريل 2015 حتى أكتوبر 2020، فإن الأستاذة/ رشا كانت تشغل عضوية كل من لجنة الحوكمة ولجنة التدقيق المنبثقتين عن مجلس الإدارة وعقب تسميتها كعضو مستقل ترأست لجنة التدقيق وكذلك كانت عضو في لجنة الحوكمة المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

السيد / محمد عبدالرزاق الكندري

حاصل على بكالوريوس إدارة أعمال عام 2000 من جامعة ريتشموند في فرجينيا، وخلال مسيرته العملية شغل عضوية مجالس إدارات الشركات التالية:

- شركة أجيال العقارية الترفيهية منذ عام 2014 حتى تاريخه.
 - شركة تكنولوجيا لإنتاج الغازات الصناعية منذ عام 2014 حتى تاريخه.
 - الشركة الأولى للاستثمار منذ عام 2014 حتى تاريخه.
 - فينشر كابيتال بنك (البحرين) منذ عام 2012 حتى تاريخه.
 - الشركة الكويتية السعودية للصناعات الدوائية من عام 2012 إلى عام 2019.
 - شركة إياس للتعليم الأكاديمي والتقني من عام 2016 إلى عام 2019.
 - نائب رئيس مجلس الإدارة في شركة الخليج للطاقة القابضة من عام 2011 حتى تاريخه.
 - وللسيد/ محمد الكندري خبرات متنوعة من خلال شغله الوظائف القيادية التالية:
 - نائب الرئيس التنفيذي للإستثمار المباشر في شركة مجموعة الأوراق المالية منذ عام 2017 حتى تاريخه.
 - مدير تنفيذي للإستثمار المباشر في شركة مجموعة الأوراق المالية من عام 2011 إلى عام 2017.
 - نائب رئيس إدارة الأصول في شركة الرؤيا للإستثمار والإجارة من عام 2007 إلى عام 2009.
- وبالإضافة إلى كونه عضواً في مجلس إدارة البنك منذ 28 يناير 2020، فإن السيد/ محمد الكندري يشغل حالياً عضوية كل من لجنة إدارة المخاطر ولجنة التدقيق المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

الشيخ/ طلال محمد سلمان الصباح

حاصل على بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال عام 2001 من الجامعة الأمريكية / واشنطن دي سي، ويعمل الشيخ/ طلال الصباح حالياً في شركة مجموعة الأوراق المالية، كما شغل عضوية مجالس إدارات الشركات التالية:

- شركة الخليج لصناعة الزجاج من عام 2005 إلى عام 2006.
 - شركة صناعات التبريد والتخزين من عام 2003 إلى عام 2008.
- وبالإضافة إلى كونه عضو مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي منذ 31 مارس 2018، فإن الشيخ/ طلال يشغل حالياً عضوية كل من لجنة التشريعات والمكافآت ولجنة القروض المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

السيد / مناف محمد علي المهنا

حاصل على بكالوريوس هندسة معمارية عام 1989 من جامعة ميامي / الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى ماجستير في إدارة المشاريع عام 1997 من جامعة الكويت. وللسيد/ مناف خبرات متنوعة سواء من خلال عمله على مستوى مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية في الجهات التالية:

- وزارة الدفاع - هندسة المنشآت العسكرية - مراقب للمشاريع الخاصة (مشاريع قوات التحالف) من عام 1991 إلى عام 2008.
- شركة الخليج للإنشاءات والأعمال البحرية والمقاولات العامة من عام 2006 إلى عام 2018.

- عضو مجلس إدارة الشركة الأولى لتسويق الوقود من عام 2009 إلى عام 2010.
 - عضو مجلس إدارة شركة الخليج الوطنية القابضة من عام 2010 إلى عام 2017.
 - عضو مجلس إدارة شركة الإمتيازات الخليجية القابضة من عام 2010 إلى عام 2018.
 - المدير التنفيذي لشركة بلاينيوم المتحدة منذ عام 2003 حتى تاريخه.
- وبالإضافة إلى كونه عضو مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي منذ 31 مارس 2018، فإن السيد/ مناف يشغل حالياً عضوية كل من لجنة القروض ولجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

السيد / يوسف يعقوب العوضي

- كويتي حاصل على البكالوريوس في تخصص المحاسبة عام 2004 من جامعة الكويت. وتمتد خبرة السيد/ يوسف إلى سنوات عديدة شغل خلالها عدة وظائف في شركات متعددة على النحو التالي:
- نائب الرئيس التنفيذي - إدارة الصناديق الاستثمارية ومحافظ العملاء في شركة مجموعة الأوراق المالية منذ 17/7/2016 حتى تاريخه.
 - مدير تنفيذي - إدارة الإستثمار في شركة مجموعة الأوراق المالية من عام 2014 إلى عام 2016.
 - مدير استثمار في شركة مجموعة الأوراق المالية من عام 2011 إلى عام 2014.
 - مساعد مدير - إدارة الإستثمار العقاري في شركة أعيان للإجارة والإستثمار من 17/1/2010 إلى 30/11/2010.
 - مدير استثمار - إدارة الإستثمار المباشر في الشركة الأهلية القابضة من 4/8/2007 إلى 31/10/2009.
 - محاسب في شركة وفره للاستثمار الدولي من عام 2004 إلى عام 2007.
- كما شغل عضوية مجالس إدارات الشركات التالية:
- عضو مجلس إدارة الشركة الكويتية السعودية للصناعات الدوائية من عام 2012 إلى عام 2019.
 - رئيس مجلس إدارة شركة إياس للتعليم الأكاديمي والتقني من عام 2014 إلى عام 2017.
 - نائب رئيس مجلس إدارة المجموعة التعليمية القابضة من عام 2014 إلى عام 2017.
 - عضو مجلس إدارة المجموعة التعليمية القابضة من 22/5/2017 إلى 3/12/2017.
 - عضو مجلس إدارة شركة سما التعليمية من عام 2015 إلى عام 2017.
 - عضو مجلس إدارة شركة آفاق للخدمات التربوية من عام 2016 إلى عام 2017.
 - عضو مجلس إدارة الشركة التعليمية المتطورة في المملكة العربية السعودية من 18/5/2015 إلى 1/1/2016.
 - عضو مجلس إدارة شركة ألفا أطلانتيك للصحراء المغربية في مملكة المغرب منذ عام 2015 حتى تاريخه.
 - عضو مجلس إدارة شركة بوابة الأهلية العقارية من عام 2008 إلى عام 2009.
 - عضو مجلس إدارة (مستقل) شركة الإمتيازات الخليجية القابضة من عام 2018 حتى تاريخه.
- وبالإضافة إلى كونه عضواً في مجلس إدارة البنك منذ 9 نوفمبر 2020، فإن السيد/ يوسف يشغل حالياً عضوية لجنة الترشيحات والمكافآت وعضوية لجنة إدارة المخاطر المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

المهام والمسئوليات الرئيسية لمجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الشاملة عن البنك بشكل عام بما في ذلك وضع الأهداف الإستراتيجية، وإعتماد خطط العمل، وتحديد إستراتيجية ونزعة المخاطر، وتطوير معايير الحوكمة، وإعتماد السياسات، وتطوير الثقة العامة في إدارة البنك بالإضافة إلى المشاركة الفعالة في تنظيم أعمال البنك وتحمل كافة المسئوليات المتعلقة بسلامته المالية، والحفاظ على مصالح المساهمين وأصحاب المصالح، والتركيز على إدارة المخاطر وحوكمتها بما في ذلك مخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني، وحوكمة الإلتزام، وتعزيز نظم الرقابة الداخلية وأعمال التدقيق الداخلي والخارجي، وغير ذلك من مسئوليات ومهام ملقاة على عاتق المجلس بموجب القوانين واللوائح وقرارات وتعليمات الجهات الرقابية.

ويولي مجلس الإدارة أهمية كبيرة لتطبيقات الحوكمة، حيث يحرص على خلق ثقافة القيم المؤسسية لدى كافة العاملين في البنك من خلال السعي الدائم نحو تحقيق الأهداف الإستراتيجية وتحسين معدلات الأداء والإلتزام بالقوانين والتعليمات الرقابية خاصة قواعد ونظم الحوكمة. وعلى ذلك، يتبنى المجلس حزمة من النظم والسياسات والتقارير التي يسعى إلى تطبيقها بشكل فعال كتكافة مؤسسية وليس كتعليمات رقابية.

أبرز إنجازات مجلس الإدارة خلال عام 2020

- إعتماد إستراتيجية إدارة المخاطر (نزعة المخاطر) 2020-2024.
- المراجعة الدورية لتقارير إستراتيجية إدارة المخاطر.
- مراجعة وإعتماد البيانات المالية الربع سنوية والسنوية للبنك.
- مراجعة الهيكل التنظيمي للبنك وإعتماد التعديلات عليه وكذلك مراجعة هيكل الحوكمة ومجلس الإدارة وهيكل قطاع إدارة المخاطر.

- مراجعة التقارير الخاصة بكفاية رأس المال وإختبارات الضغط والتقارير الدورية لإدارة المخاطر.
- مراجعة تقارير قطاع إدارة المخاطر بشأن كفاية رأس المال الخاصة بالشركة التابعة.
- مراجعة وإعتماد المنهجية المتعلقة بإختبارات الضغط.
- إعتماد الميزانية التقديرية للبنك لعام 2021.
- مراجعة التقارير الخارجية الخاصة بتقييم المخاطر المرتبطة بتكنولوجيا وأمن المعلومات وخطة العمل.
- مراجعة وتحديث إطار أمن المعلومات.
- إعتماد التحديثات التي تمت على النظم الداخلية لمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه لتتوافق مع التحديثات التي تمت على تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن قواعد ونظم الحوكمة.
- إعتماد التحديثات على السياسات والمتطلبات الخاصة بقواعد الحوكمة ودليل الحوكمة.
- إعادة تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بما يتوافق مع آخر المستجدات.
- إعتماد التحديثات على سياسات إدارة المخاطر لدى البنك.
- إعتماد التحديثات على السياسات المختلفة التي تقوم عليها أنشطة البنك.
- إعتماد تقييم أداء مجلس الإدارة وأعضاء المجلس ورئيس الجهاز التنفيذي وإعتماد خطة التدريب المقترحة لأعضاء مجلس الإدارة لعام 2020.
- إعتماد مقترح إستحداث مستويات وظيفية جديدة وتغيير للدرجات الوظيفية الحالية.
- مراجعة التقارير الدورية الخاصة بأنشطة البنك ووظائفه المختلفة.
- مراجعة إعادة هيكلة شبكة فروع البنك.
- مراجعة التقارير الدورية الخاصة بأعمال مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن المجلس.
- مراجعة وتقييم أداء المحافظ الإئتمانية والإستثمارية والقروض.
- متابعة ملاحظات ومخالفات الجهات الرقابية والإجراءات المتخذة بشأنها.
- مراجعة تقرير مراقب الحسابات الخارجي بشأن أنظمة الرقابة الداخلية لعام 2019 وتقارير المتابعة المعدة في هذا الشأن.
- مراجعة خطاب الإدارة المعد من قبل مراقبي الحسابات الخارجي.
- الموافقة على تعيين مكاتب تدقيق خارجي للقيام ببعض الأعمال المختلفة بالبنك.
- إعتماد تحديث خطة التعاقب الوظيفي.
- إعتماد خطة إستمرارية الأعمال والتقرير الخاص بإختبار هذه الخطة.
- مراجعة ومتابعة الجوانب الإدارية المختلفة في البنك والمرتبطة بمواصله الأعمال خلال فترة الإغلاق التام الممتدة من 11 إلى 30 مايو 2020.
- مراجعة خطة إدارة وإستمرارية الأعمال في المرحلة الأولى لإستئناف الحكومة للعمل خلال الفترة من 31 مايو إلى 18 يونيو 2020.
- مراجعة قائمة المرشحين لعضوية مجلس الإدارة (الأعضاء المستقلين والأعضاء غير المستقلين) للدورة القادمة 2021-2023.

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة ومهامها ومسئولياتها الرئيسية وأبرز إنجازاتها خلال عام 2020

في إطار تاصيل قواعد الحوكمة السليمة في البنك فقد تم تشكيل خمس لجان منبثقة عن المجلس وذلك لتعزيز رقابة المجلس على العمليات المهمة في المجموعة، لكل منها نظام داخلي يوضح مهامها ومسئولياتها وينظم عملها وما يتعلق بإعداد التقارير الدورية في ضوء طبيعة مهامها ومسئولياتها ورفعها إلى مجلس الإدارة فضلاً عن تقارير المتابعة المرفوعة إلى رئيس مجلس الإدارة. من هذه اللجان أربع لجان تتولى المساعدة في الإشراف على تطبيقات قواعد الحوكمة بمحاورها المختلفة، بالإضافة إلى لجنة القروض المعنية بمحفظة التسهيلات الإئتمانية، وذلك وفقاً لما يلي:

لجنة الحوكمة

<p>الشيخ/ أحمد دعيح الصباح السيد/ بدر سليمان الأحمد السيد/ أرشيد عبدالهادي الحوري</p> <p>رئيساً للجنة</p> <p>* نظراً لإضافة الأعضاء المستقلين إلى تشكيل اللجان، فقد تم إعادة تشكيل اللجنة بتاريخ 9/6/2020 وتولى السيد/ بدر الأحمد رئاسة اللجنة وذلك بدلاً من الأستاذة/ عنود الحذران، كما شغلت الأستاذة/ رشا العوضي عضوية اللجنة.</p> <p>* نظراً لإستقالة الأستاذة/ رشا العوضي، فقد تم إعادة تشكيل اللجنة بتاريخ 24/11/2020 وتولى الشيخ/ أحمد الصباح رئاسة اللجنة.</p>	<p>تشكيل اللجنة</p>
<ul style="list-style-type: none"> • إعداد وتحديث دليل حوكمة يتم إعتماده من مجلس الإدارة على أن يتضمن القواعد والضوابط الواردة في تعليمات البنك المركزي بشأن قواعد الحوكمة كحد أدنى. على أن يتم نشره على الموقع الإلكتروني للبنك. • مراجعة التقارير السنوية المقدمة من إدارة الإلتزام في البنك حول إلتزام البنك بالتشريعات والتعليمات الرقابية ذات الصلة وآخر التطورات في هذا المجال. وكفاءة إدارة البنك لمخاطر عدم الإلتزام التي تواجه البنك في ضوء قيام إدارة الإلتزام - مرة على الأقل سنويا - بتحديد وتقييم المواضيع المتعلقة بتلك المخاطر وخطط البنك بشأن كفاءة إدارة هذه المخاطر. وعرض هذه التقارير على مجلس الإدارة. • مراجعة التقارير السنوية المقدمة من إدارة الحوكمة والإفصاح في البنك بغرض متابعة تنفيذ ما يتضمنه دليل الحوكمة من قواعد وضوابط، ومتابعة ممارسات الحوكمة في البنك للتحقق من مدى فاعليتها وإقتراح ما يلزم من تحسينات بشأنها، ومتابعة مدى قدرة الشركات التابعة على إستيفاء متطلبات الحوكمة المعمول بها. وعرض هذه التقارير على مجلس الإدارة. • مراجعة تقرير الحوكمة (ضمن التقرير السنوي للبنك) حول مدى إلتزام البنك بتطبيق تعليمات وبنود دليل الحوكمة، وبيان أسباب عدم الإلتزام (إن وجدت) بتطبيق أي من تلك التعليمات والبنود. • تقييم هيكل الحوكمة بصورة سنوية للتأكد من إستمرارية ملاءمته، والتحقق من أن هذا الهيكل يسهم في الرقابة الفعالة على الشركات التابعة، وعرض ذلك على مجلس الإدارة بشكل سنوي. • إقتراح/مراجعة أي تعديلات على عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك مرتبط بقواعد ونظم الحوكمة. • مراجعة النظام الداخلي لمجلس الإدارة وسياسات الحوكمة المختلفة وغير ذلك من النظم الداخلية وسياسات ومتطلبات الحوكمة وفقاً لتعليمات الجهات الرقابية أو حسب طلب مجلس الإدارة. 	<p>المهام والمسئوليات الرئيسية للجنة</p>
<ul style="list-style-type: none"> - مراجعة تحديث دليل الحوكمة بما يتوافق مع التعليمات المحدثة التي صدرت من بنك الكويت المركزي بشأن قواعد ونظم الحوكمة، والتحقق من الإلتزام بما جاء به. - مراجعة التقارير السنوية الخاصة بإدارة الإلتزام وإدارة الحوكمة والإفصاح في البنك لعام 2019، والتي تتضمن مدى التحقق من قدرة الشركات التابعة على إستيفاء متطلبات الحوكمة المعمول بها ومنها إلى مجلس الإدارة للمراجعة مع التوصيات اللازمة. - مراجعة التحديثات التي تمت على سياسة الإلتزام. - مراجعة تحديث النظام الداخلي لمجلس الإدارة و النظام الداخلي للجنة الحوكمة. 	<p>أبرز إنجازات اللجنة</p>

لجنة التدقيق	
<p>تشكيل اللجنة</p> <p>السيد/ بدر سليمان الأحمد الدكتور/ أرشيد عبدالهادي الحوري السيد/ محمد عبدالرزاق الكندري</p> <p>رئيساً للجنة</p>	<p>* نظراً لإضافة الأعضاء المستقلين إلى تشكيل اللجان، فقد تم إعادة تشكيل اللجنة بتاريخ 9/6/2020 وتولت الأستاذة/ رشا العوضي رئاسة اللجنة، وذلك بدلاً من السيد/ بدر الأحمد.</p> <p>* تم إعادة تشكيل اللجنة بتاريخ 24/11/2020 وتولى السيد/ بدر الأحمد رئاسة اللجنة، وذلك نظراً لإستقالة رئيس اللجنة السابق الأستاذة/ رشا العوضي.</p>
<p>المهام والمسئوليات الرئيسية للجنة</p> <ul style="list-style-type: none"> • مراجعة نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي والخارجي للبنك. • مراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية للبنك. • مراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية والتأكد من كفاية الموارد المخصصة للوظائف الرقابية. • الإشراف على ودعم إستقلالية ووظيفة التدقيق الداخلي. • مراجعة البيانات المالية للبنك قبل عرضها على مجلس الإدارة، بما في ذلك التأكد من مدى كفاية المخصصات. • التحقق من إلتزام البنك بالقوانين والقرارات والتعليمات الرقابية ذات العلاقة بأنشطة وأعمال البنك والصادرة من الجهات الرسمية في الدولة. • تقييم أداء رئيس التدقيق الداخلي سنوياً وتحديد مكافآته ومكافآت المدققين الداخليين. • تقديم التوصية إلى مجلس الإدارة بشأن تعيين، إنهاء عمل، وتحديد آتاع مراقبي الحسابات الخارجيين، وأية شروط تعاقدية أخرى تتعلق بهم، وذلك بناءً على مراجعة خطابات التعاقد معهم، ويتمتع على اللجنة الإجتماع مرة واحدة على الأقل خلال العام الميلادي وبدون حضور الإدارة التنفيذية مع كل من مراقبي الحسابات الخارجيين، رئيس التدقيق الداخلي، رئيس الإلتزام والحوكمة. • الإلتزام بالمهام والمسئوليات الأخرى ذات الصلة بالتدقيق الداخلي والخارجي ونظم الرقابة الداخلية. 	<p>أبرز إنجازات اللجنة</p> <ul style="list-style-type: none"> - المراجعة الدورية للبيانات المالية الربع سنوية والسنوية للبنك. - مراجعة ومتابعة تقرير مراقب الحسابات الخارجي بشأن أنظمة الرقابة الداخلية لعام 2019 وتقارير المتابعة المعدة في هذا الشأن. - مراجعة خطاب الإدارة المعد من قبل مراقبي الحسابات الخارجي. - التوصية بإعادة تعيين مراقبي الحسابات الخارجيين ومراجعة الشروط التعاقدية المتعلقة بهم. - تكليف مكاتب تدقيق الحسابات الخارجيين لفحص أنظمة الرقابة الداخلية والتحقق من الإلتزام بتطبيق قانون الإمتثال الضريبي وإتفاقية معايير الإبلاغ المشترك. - تكليف مكاتب تدقيق خارجي لإجراء تقييم شامل لأوضاع البنك وتوظيفاته ولتقييم الإطار الإستراتيجي للأمن السيبراني للبنك. - الإطلاع على نتائج التفتيش التي قام بها بنك الكويت المركزي والتي تم إستلام التقارير الخاصة بها والعمل على متابعتها. - مراجعة ومتابعة تقارير إدارة التدقيق الداخلي. - متابعة تنفيذ خطة التدقيق المعتمدة لعام 2019 وآخر المستجدات المرتبطة بها. - مراجعة الهيكل التنظيمي لقطاع التدقيق الداخلي. - تقييم أداء رئيس التدقيق الداخلي ومراجعة آلية ونموذج التقييم. - مراجعة خطة التدقيق الداخلي المعدلة لعام 2020. - مراجعة التحديتات التي تمت على النظام الداخلي للجنة التدقيق.

لجنة إدارة المخاطر

<p>السيد / عبدالرحمن عبدالله العلي رئيساً للجنة السيد / محمد عبدالرزاق الكندري السيد / مساعد نوري الصالح السيد / يوسف يعقوب العوضي</p> <p>* نظراً لإضافة الأعضاء المستقلين إلى تشكيل اللجان، فقد تم إعادة تشكيل اللجنة بتاريخ 9/6/2020 وتولت الأستاذة/ عنود الحذران رئاسة اللجنة، وذلك بدلاً من السيد / عبدالرحمن العلي.</p> <p>* تم إعادة تشكيل اللجنة بتاريخ 24/11/2020 وتولى السيد / عبدالرحمن العلي رئاسة اللجنة، وذلك نظراً لإستقالة رئيس اللجنة السابق الأستاذة/ عنود الحذران.</p>	<p>تشكيل اللجنة</p>
<ul style="list-style-type: none"> • مراجعة إستراتيجية ونزعة المخاطر للبنك قبل إعتماها من مجلس الإدارة. • مراجعة سياسات إدارة المخاطر في البنك قبل إعتماها من مجلس الإدارة والتحقق من تعميم هذه السياسات على القطاعات / الإدارات المعنية في البنك عن طريق قطاع إدارة المخاطر. • التحقق من تطبيق تعليمات البنك المركزي الخاصة بمعايير كفاية رأس المال (بازل) والتقييم الداخلي لها وإختبارات الضغط. • مراجعة نظام تقييم (قياس) الإئتمان وما شابهه تمهيداً لإعتماها من مجلس الإدارة. • التحقق من قيام إدارة المخاطر بتنفيذ إستراتيجية ونزعة المخاطر وتطوير منهجيات لتحديد وقياس ومراقبة وتخفيف المخاطر، بالإضافة إلى قيامها بوضع وتطوير أنظمة وإجراءات قوية وشاملة لإدارة مختلف أنواع المخاطر، ونشر ثقافة حوكمة المخاطر داخل البنك. • التحقق من قيام الإدارة التنفيذية بتطبيق إستراتيجية ونزعة سياسات المخاطر. • مراجعة التقارير الخاصة بالمخاطر المتصلة بالشركات التابعة وإتخاذ اللازم بشأنها، ومراجعة السياسات المتصلة بتلك المخاطر تمهيداً لعرضها على مجلس الإدارة. • مراجعة التقارير الدورية المقدمة من قبل إدارة المخاطر حول إنكشافات البنك على المخاطر والإلتزام بالحدود المعمول بها لمختلف المخاطر وعمليات إحتساب كفاية رأس المال وتقييم رأس المال الداخلي. • مناقشة نتائج إختبارات الضغط بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة والإجراءات الواجب إتخاذها بناءً على هذه النتائج، بالإضافة إلى مناقشة الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة في تلك الإختبارات، وعرض ذلك على مجلس الإدارة. • التأكد من إنشاء وظيفة لأمن المعلومات لدى البنك ومن إستمرارية توافر المعايير اللازمة لهذه الوظيفة على النحو الوارد في تعليمات بنك الكويت المركزي، وعرض ذلك على مجلس الإدارة. • مراجعة الإستراتيجيات والسياسات والضوابط الخاصة بنظم أمن المعلومات والأمن السيبراني والتي يتعين أن تتماشى مع إستراتيجية وأهداف البنك ونزعة المخاطر، وعرضها على مجلس الإدارة، ومراجعة تقارير المتابعة التي تعدها الإدارة التنفيذية في هذا الشأن. 	<p>المهام والمسئوليات الرئيسية للجنة</p>
<ul style="list-style-type: none"> - مراجعة إستراتيجية إدارة المخاطر للفترة من 2020 - 2024 (نزعة المخاطر). - المراجعة الدورية لتقارير إستراتيجية إدارة المخاطر. - مراجعة المنهجية المتعلقة بإختبارات الضغط. - مراجعة التقارير الخاصة بكفاية رأس المال وإختبارات الضغط والتقارير الدورية لإدارة المخاطر. - مراجعة التقارير الدورية المتعلقة بمؤشرات المخاطر الرئيسية ومخاطر السمعة. - مراجعة تحليل محافظ الإئتمان التجاري والخدمات المصرفية الدولية وإئتمان الأفراد والإستثمارات. - مراجعة التقارير الخاصة بالمخاطر المتصلة بالشركات التابعة. - مراجعة التحديتات التي تمت على سياسات إدارة المخاطر قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة للإعتما. - مراجعة إطار عمل أمن المعلومات. - مراجعة سياسة إدارة التشغيل وإلغاء سياسة إدارة المخاطر القانونية. - مراجعة سياسة إدارة مخاطر السوق. - مراجعة سياسة إدارة مخاطر أسعار الفائدة. - مراجعة سياسة عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وإختبارات الضغط والمنهجية المتعلقة بها. - مراجعة سياسة إدارة تكنولوجيا المعلومات. - مراجعة سياسة أمن المعلومات. - مراجعة سياسة إدارة مخاطر أمن المعلومات. - مراجعة سياسة وخطة إستمرارية الأعمال وتقرير إختبار خطة إستمرارية الأعمال. - مراجعة الهيكل التنظيمي لقطاع إدارة المخاطر. - مراجعة التحديتات التي تمت على النظام الداخلي للجنة إدارة المخاطر. - مراجعة ومتابعة الجوانب الإدارية المختلفة في البنك والمرتبطة بمواصلة الأعمال خلال فترة الإغلاق التام الممتدة من 11 إلى 30 مايو 2020 - مراجعة خطة إدارة وإستمرارية الأعمال في المرحلة الأولى لإستئناف الحكومة للعمل خلال الفترة من 31 مايو إلى 18 يونيو 2020. 	<p>أبرز إنجازات اللجنة</p>

لجنة الترشيحات والمكافآت

تشكيل اللجنة	
<p>السيد/ مساعد نوري الصالح الشيخ/ طلال محمد الصباح السيد/ مناف محمد المهنا السيد/ يوسف يعقوب العوضي</p> <p>* نظراً لإضافة الأعضاء المستقلين إلى تشكيل اللجان، فقد تم إعادة تشكيل اللجنة بتاريخ 9/6/2020 وتولت الأستاذة/ عنود الحذران رئاسة اللجنة، وذلك بدلاً من السيد/ مساعد الصالح.</p> <p>* تم إعادة تشكيل اللجنة بتاريخ 24/11/2020 وتولى السيد/ مساعد رئاسة اللجنة، وذلك نظراً لإستقالة رئيس اللجنة السابق الأستاذة/ عنود الحذران.</p>	
<p>المهام والمسئوليات الرئيسية للجنة</p> <ul style="list-style-type: none"> • إعداد وتحديث معايير الترشح لعضوية مجلس الإدارة متضمنة الشروط والمتطلبات اللازمة وفقاً للتشريعات ذات الصلة وتعليمات بنك الكويت المركزي في هذا الشأن، وتقديمها إلى مجلس الإدارة للإعتماد. • تقديم التوصيات لمجلس الإدارة بشأن المرشحين لعضوية المجلس وفقاً لمعايير الترشح المعتمدة من مجلس الإدارة والتشريعات ذات الصلة والتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي في هذا الشأن ويشمل ذلك التحقق من الشروط والمتطلبات اللازمة لضمان إستقلالية الأعضاء المستقلين. • إجراء مراجعة سنوية للإحتياجات التدريبية المناسبة واللازمة لأعضاء مجلس الإدارة بفرض تنمية خبراتهم ومهاراتهم ومعرفتهم التي تتطلبها عضوية مجلس الإدارة، وتقديم التوصيات إلى المجلس بشأن ذلك. • إجراء مراجعة سنوية لهيكل مجلس الإدارة، وتقديم التوصيات إلى المجلس بشأن التغييرات التي يمكن إجراؤها على ذلك الهيكل. • التأكد بشكل سنوي من إستمرار توافر شروط الإستقلالية في الأعضاء المستقلين طوال فترة عضويتهم في مجلس الإدارة. • إجراء تقييم سنوي لأداء مجلس الإدارة ككل وأداء كل عضو على حدة ويشمل هذا التقييم ما يتوافر لدى الأعضاء من خبرة ومعرفة وتقييم صلاحيتهم وسلطانهم وما يتوافر لديهم من صفات قيادية. • تزويد أعضاء مجلس الإدارة الجدد عند الإنتخاب/التعيين بكتيب/دليل يوضح حقوق وواجبات ومسئوليات العضو. ويتولى أمين سر اللجنة متابعة ذلك. • التأكد من أن أعضاء مجلس الإدارة يمكنهم الوصول إلى المعلومات والتقارير حول المواضيع الهامة عن البنك، ويتولى أمين سر اللجنة متابعة ذلك. • التأكد من أن أعضاء المجلس على إطلاع مستمر حول أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي، وذلك من خلال الوسائل المناسبة. • إعداد سياسة المكافآت، وتقديمها إلى مجلس الإدارة للإعتماد. • الإشراف على تطبيق سياسة ونظام المكافآت من خلال المعلومات والتقارير التي تقدم من الإدارة إلى اللجنة بشكل ربع سنوي، وعرض ذلك على مجلس الإدارة. • مراجعة سياسة المكافآت على أساس سنوي على الأقل أو حسب طلب مجلس الإدارة، وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن أية تعديلات/تحديثات ولا يعمل بهذه التعديلات/التحديثات إلا بعد إعتمادها من مجلس الإدارة وتشمل هذه المراجعة إجراء تقييم سنوي لمدى كفاية وفاعلية سياسة المكافآت لضمان تحقيق أهدافها وفقاً للمعلومات الخاصة بسير عمل نظام المكافآت والتي تعرض على اللجنة، وعرض ذلك على مجلس الإدارة. • تقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن مستوى ومكونات المكافآت المقترحة لرئيس الجهاز التنفيذي ونوابه ومساعديه ومن هم بمستوى هذه الوظائف من المسؤولين التنفيذيين في البنك، ولا يعمل بهذه التوصيات إلا بعد إعتمادها من المجلس. • التحقق من ان الإدارة التنفيذية قد تبت الأنظمة والإجراءات والآليات الفعالة لضمان الإلتزام بتطبيق سياسة المكافآت المعتمدة وعرض ذلك على مجلس الإدارة. • التحقق من أن سياسات وممارسات منح المكافآت لدى الشركات المالية التابعة للبنك والفرع الخارجية (إن وجدت) تتماشى مع سياسة المكافآت لدى البنك ومع تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن قواعد الحوكمة. • التحقق من إجراء مراجعة سنوية مستقلة لسياسة المكافآت، ويمكن إجراء ذلك عن طريق إدارة التدقيق الداخلي في البنك أو جهة إستشارية خارجية ويكون الهدف من هذه المراجعة هو تقييم مدى إلتزام البنك بسياسة وممارسات منح المكافآت. وتقوم اللجنة بعرض نتائج هذا التقييم على مجلس الإدارة. 	
<p>أبرز إنجازات اللجنة</p> <ul style="list-style-type: none"> - تقييم أداء مجلس الإدارة وأعضاء المجلس ومراجعة نماذج تقييم الأداء. - مراجعة خطة تدريب أعضاء مجلس الإدارة المقترحة لعام 2020. - مراجعة التحديثات التي تمت على النظام الداخلي للجنة الترشيحات والمكافآت. - المراجعة الدورية لسياسة المكافآت قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة للإعتماد. - مراجعة تحديثات سياسة الموارد البشرية. - مراجعة خطة التعاقب الوظيفي وخطط الإحلال. - مراجعة تقرير التدقيق الداخلي بشأن سياسة المكافآت. - مراجعة التقارير والمعلومات الدورية المقدمة من قطاع الموارد البشرية. - مراجعة مقترح استحداث مستويات وظيفية وتغيير الدرجات. - المراجعة الدورية لسياسة المكافآت الخاصة بالشركة التابعة. - مراجعة مقترح تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة. - مراجعة قائمة بأسماء المرشحين لعضوية مجلس الإدارة لدورة القادمة 2023-2021 الأعضاء المستقلين والأعضاء غير المستقلين. 	

لجنة القروض	
تشكيل اللجنة	الشيخ/ أحمد دعيح الصباح السيد/ مناف محمد المهنا السيد/ عبدالرحمن عبدالله العلي الشيخ/ طلال محمد الصباح * تم تعديل تشكيل اللجنة بتاريخ 9/6/2020، كما تم إعادة تشكيل اللجنة بتاريخ 24/11/2020.
المهام والمسئوليات الرئيسية للجنة	<ul style="list-style-type: none"> مراجعة السياسة الائتمانية والتعديلات المقترحة عليها قبل اعتمادها من مجلس الإدارة وذلك بما يتفق مع تعليمات البنك المركزي ذات الصلة. مراجعة وتعديل واعتماد الحدود الائتمانية المقررة للدول، وحدود التعامل المقررة للأطراف المقابلة المحددة للبنوك. مراجعة وتعديل واعتماد حدود التعامل بالقطع الأجنبي ضمن الحدود المقررة من البنك المركزي. مراجعة وتعديل والموافقة على منح وتجديد التسهيلات الائتمانية بناءً على توصية لجنة الائتمان والاستثمار ضمن الحدود المقررة من البنك المركزي. منح الموافقات على إجراءات رد الأموال وعكس الفوائد والرسوم وإدراج البنود خارج الميزانية العمومية والتسوية النهائية للمبالغ المشطوبة وتجاوز وتمديد الحدود الائتمانية على النحو المبين في السياسة الائتمانية وبموجب التعليمات والتوجيهات الصادرة عن بنك الكويت المركزي.
أبرز إنجازات اللجنة	<ul style="list-style-type: none"> - مراجعة وتعديل السياسة الائتمانية. - مراجعة واعتماد التسهيلات الائتمانية ضمن الحدود المقررة لها من مجلس الإدارة. - متابعة أوضاع المحفظة الائتمانية للبنك والمخاطر المتصلة بها.

إجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه والحضور

يوضح الجدول التالي عدد إجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه خلال عام 2020 مع بيان مشاركة الأعضاء في حضور الإجتماعات:

مجموع اجتماعات الأعضاء	لجنة القروض	لجنة الترشيحات والمكافآت	لجنة التدقيق	لجنة المخاطر	لجنة الحوكمة	اجتماعات مجلس الإدارة	إجمالي عدد الإجتماعات المنعقدة خلال عام 2020
86	34	8	10	12	4	18	
عدد الإجتماعات التي حضرها أعضاء مجلس الإدارة							أعضاء مجلس الإدارة
52	34					18	الشيخ/ أحمد الصباح
60	33			11		16	السيد/ عبدالرحمن العلي
43	19	3		6	2	13	الأستاذة/ عنود الحذران
27			8	4	2	13	السيد/ بدر الأحمد
32		3	10	*1	2	16	الدكتور/ أرشيد الحوري
24	*1+5	4		2		12	السيد/ مساعد الصالح
24			8		4	12	الأستاذة/ رشا العوضي
35			9	8	2	16	السيد/ محمد الكندري
52	29	4		4		15	الشيخ/ طلال الصباح
54	25	7		4		18	السيد/ مناف المهنا
5		1		1		3	السيد/ يوسف العوضي

ملاحظة:

* عضو بديل لإستكمال النصاب القانوني.

خلال عام 2020:

- بلغ إجمالي عدد القرارات بالتمير الصادر من قبل مجلس الإدارة عدد (15) قرار.
- بلغ إجمالي عدد التوصيات/الموافقات بالتمير الصادر من قبل لجنة الحوكمة عدد (3) قرارات.
- بلغ إجمالي عدد التوصيات/الموافقات بالتمير الصادر من قبل لجنة إدارة المخاطر عدد (2) قرار.
- بلغ إجمالي عدد التوصيات/الموافقات بالتمير الصادر من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت عدد (2) قرار.
- بلغ إجمالي عدد التوصيات/الموافقات بالتمير الصادر من قبل لجنة القروض عدد (17) قرار.

نظراً لإستقالة السيد/ حازم الخالد من عضوية مجلس الإدارة في شهر يناير 2020، فقد تم استدعاء السيد/ محمد عبدالرزاق الكندري العضو الإحتياط الأول إعتباراً من 28/1/2020 لإستكمال الدورة الحالية لمجلس الإدارة.

نظراً لإستقالة العضوين المستقلين الأستاذة/ عنود الحذران والأستاذة/ رشا العوضي من عضوية مجلس الإدارة في شهر أكتوبر 2020، فقد تم استدعاء السيد/ يوسف يعقوب العوضي العضو الإحتياط الثاني إعتباراً من 10/11/2020 لإستكمال الدورة الحالية لمجلس الإدارة.

ونشير في هذا الصدد إلى أن اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه خلال عام 2020 تتوافق مع قواعد الحوكمة الصادرة عن بنك الكويت المركزي والنظم الداخلية المنظمة لأعمال المجلس ولجانه، وذلك من حيث عدد الإجتماعات، ودوريتها، والنصاب القانوني للحضور، والموضوعات التي يتم مراجعتها ومناقشتها من قبل الاعضاء. ويجدر التنويه مجدداً إلى أنه نظراً لإستقالة العضوين المستقلين في شهر أكتوبر 2020 وحتى يتسنى الإستمرار بالنظر في شؤون البنك فقد جرى عقد إجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن المجلس دون وجود أعضاء مستقلين منذ ذلك الوقت، على أنه في ظل توجيهات بنك الكويت المركزي في هذا الشأن بدأ البنك في إتخاذ الإجراءات اللازمة لإستيفاء متطلبات الترشيح لعضوية مجلس الإدارة للدورة القادمة بما في ذلك الأعضاء المستقلين.

تقييم مجلس الإدارة

تطبيقاً لقواعد الحوكمة، تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت - من خلال منهجية التقييم الذاتي وفق مجموعة من النماذج والمؤشرات المعتمدة في هذا الشأن - بتقييم أداء مجلس الإدارة وأعضاء المجلس بشكل سنوي، ويتم عرض هذا التقييم على مجلس الإدارة للمراجعة والإعتماد وتبني التوصيات اللازمة في هذا الخصوص والتي تستهدف في النهاية تعزيز قدرات المجلس وأعضاؤه في المجالات المتصلة بعمل المجلس وجوانب التطوير والتدريب اللازمة للأعضاء. وقد جاءت نتائج التقييم إيجابية فيما يتعلق بأداء وأعمال المجلس.

بيان مجلس الإدارة عن مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

تتضمن مسؤوليات مجلس الإدارة التحقق من أن أعماله تتم في إطار التشريعات ذات الصلة والتعليمات الرقابية خاصة الصادرة من بنك الكويت المركزي، كما أنه مسئول عن سلامة البنك المالية وأن البنك يدار بشكل حصيف وفي حدود مقبولة من المخاطر وبما لا يُعرض البنك لأية مخاطر غير محسوبة قد تؤدي إلى خسائر مادية وغير مادية، بجانب توافر نظم الرقابة الداخلية المناسبة.

وفي هذا الإطار فقد اعتمد المجلس هيكلًا تنظيميًا ملائمًا لطبيعة وأنشطة البنك ولتفويض إستراتيجيات البنك وأهدافه والقيام بأعماله في إطار قواعد الحوكمة الرشيدة، يتضمن أشكالاً من الرقابة على أنشطة البنك بالإضافة إلى وظائف للتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والإلتزام والحوكمة، مع مراعاة تحديد المهام والمسؤوليات والصلاحيات لكل الوحدات التي يشتملها ذلك الهيكل، مع الأخذ بالإعتبار نظم الرقابة الداخلية بما تشتمله من الرقابة الثنائية والفصل في المسؤوليات وتوافر السياسات والإجراءات وتوصيف مختلف الوظائف.

وفي إطار التحقق من كفاية وفاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنك وذلك لحماية أصوله وسلامته المالية وكفاءة عملياته، يقوم المجلس بالتحقق بصورة منتظمة من السياسات والضوابط ووظائف الرقابة الداخلية (بما فيها التدقيق الداخلي / إدارة المخاطر / الإلتزام والحوكمة) من أجل تحديد المجالات التي تتطلب تحسين، بالإضافة إلى تحديد ومعالجة المخاطر والقضايا الهامة، فضلاً عن أن موضوع نظم الرقابة الداخلية يعتبر أحد البنود المتكررة في جدول أعمال مجلس الإدارة، حيث يتم مناقشة أية تطورات في هذا المجال والتحقق من معالجة أي ملاحظات مثارة بشأنها.

كما يقوم المجلس من خلال التقارير الدورية المقدمة له من اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بمراجعة وإعتماد قواعد ومعايير وأدلة الحوكمة ونظم الرقابة الداخلية المناسبة لعمل وأنشطة البنك مع الأخذ بالإعتبار كافة فروع وشركته التابعة، والتحقق من فاعليتها وتطوير تلك القواعد والمعايير وفقاً للتطورات التي تطرأ عليها، كل ذلك بما يتماشى مع تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن قواعد ونظم الحوكمة. وتشتمل التقارير المنوه عنها أي ملاحظات تثار من قبل الجهات الإشرافية ومراقبي الحسابات الخارجيين بالإضافة إلى التدقيق الداخلي.

في إطار ما تقدم فإن مجلس الإدارة يرى أن نظم الرقابة الداخلية في البنك مناسبة.

تقرير المدقق الخارجي حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي يتم تكليف مراقب حسابات مستقل لتقييم نظم الرقابة الداخلية في البنك، وخلال عام 2020 وبعد موافقة بنك الكويت المركزي تم تكليف مكتب بي دي أو النصف وشركاه، لتقييم نظم الرقابة الداخلية للبنك لعام 2019، حيث أفاد وفق تقريره المؤرخ 27/9/2020 أن السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية للمجموعة في الأجزاء التي تم فحصها قد تم إنشاؤها والإحتفاظ بها آخذين بالإعتبار متطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 14 نوفمبر 1996 والتعميم الصادر من بنك الكويت المركزي بتاريخ 14 يناير 2020، والمحور الرابع من تعليمات قواعد ونظم الحوكمة والمتعلقة بإدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 20 يونيو 2012 وتعديلاتها الصادرة بتاريخ 10 سبتمبر 2019، والتعليمات الصادرة بتاريخ 14 مايو 2019 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتعليمات الصادرة بتاريخ 9 فبراير 2012 بشأن سرية معلومات العملاء وأنشطة الأوراق المالية للمجموعة والتعليمات الخاصة بالرقابة الداخلية فيما يتعلق بالوقاية والإبلاغ عن حالات الإحتيال والإختلاس. وعلى ذلك، فإن الملاحظات التي تم رفعها بشأن فحص وتقييم الرقابة الداخلية لا تؤثر بشكل جوهري على مصداقية عرض القوائم المالية للمجموعة لعام 2019. وأضاف التقرير أن الإجراءات التي تم إتخاذها من قبل المجموعة لمعالجة الملاحظات المذكورة بما في ذلك ملاحظات السنوات السابقة تعتبر مرضية. وفيما يلي التقرير المذكور.

السادة/ أعضاء مجلس الإدارة المحترمين

البنك التجاري الكويتي (ش.م.ك.ع.)
شارع مبارك الكبير
المنقطة 13029
دولة الكويت

التاريخ 27 سبتمبر 2020

تحية طيبة وبعد،،،

تقرير حول السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية

وفقاً لخطاب تعييننا المؤرخ في 5 يوليو 2020، قمنا بفحص السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية لبنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع. ("البنك") والشركة التابعة للبنك "شركة التجاري للوساطة المالية" (بشار إليهم معا بـ "المجموعة") وذلك عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019، كما يلي:

وقد شمل الفحص كافة الإدارات والأنشطة بالمجموعة وهي كما يلي:

- | | |
|---|----------------------------|
| ■ الخدمات المصرفية الدولية والقروض المشتركة | ■ الحوكمة |
| ■ الخدمات العامة | ■ بيئة الرقابة العامة |
| ■ إدارة المخاطر | ■ الخزينة والاستثمار |
| ■ وحدة شكاوى العملاء | ■ الخدمات المصرفية للأفراد |
| ■ الرقابة المالية والتخطيط | ■ التواصل المؤسسي |
| ■ تكنولوجيا المعلومات | ■ الخدمات المصرفية للشركات |
| ■ الإستراتيجية والتخطيط | ■ العمليات |
| ■ إدارة المنشآت والممتلكات | ■ الموارد البشرية |
| ■ أنشطة الأوراق المالية | ■ القانونية |
| ■ مكافحة الإختلاس والإحتيال | ■ الإلتزام |
| ■ سرية معلومات العملاء | ■ مكافحة غسل الأموال |
| ■ الإئتمان | ■ التدقيق الداخلي |

لقد قمنا بفحصنا وفقاً لمتطلبات التعميم الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 14 يناير 2020، آخذين في الاعتبار متطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 14 نوفمبر 1996، والمحور الرابع من تعليمات قواعد ونظم الحوكمة والمتعلقة بإدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 20 يونيو 2012 وتعديلاتها الصادرة بتاريخ 10 سبتمبر 2019، والتعليمات الصادرة بتاريخ 14 مايو 2019 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتعليمات الصادرة بتاريخ 9 فبراير 2012 بشأن سرية معلومات العملاء وأنشطة الأوراق المالية للمجموعة والتعليمات الخاصة بالرقابة الداخلية فيما يتعلق بالوقاية والإبلاغ عن حالات الإحتيال والإختلاس.

وبصفتكم أعضاء مجلس إدارة البنك فإنكم مسؤولون عن إرساء النظم المحاسبية والإحتفاظ بالسجلات المحاسبية المناسبة والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية مع الأخذ في الإعتبار المنافع المتوقعة والتكاليف المتعلقة بتأسيس تلك الأنظمة والإمتثال للمتطلبات الواردة في تعليمات بنك الكويت المركزي المشار إليها في الفقرة السابقة. إن الهدف من التقرير هو إعطاء تأكيدات معقولة وليست قاطعة عن مدى كفاية الإجراءات والأنظمة المتبعة بغرض حماية الموجودات ضد أية خسائر ناتجة عن أي استخدام أو تصرف غير مصرح به، وأن

المخاطر الرئيسية يتم مراقبتها وتقييمها بشكل ملائم، وأن المعاملات يتم تنفيذها طبقاً لإجراءات التفويض المقررة وأنه يتم تسجيلها بشكل صحيح. وذلك لتمكينكم من القيام بأعمالكم بشكل سليم.

قد تحدث أخطاء أو مخالفات ولا يتم اكتشافها بسبب نواحي القصور المتأصلة في أي نظام من أنظمة الرقابة الداخلية، إضافة إلى ذلك فإن توقع التقييم للأنظمة على الفترات المستقبلية يخضع لخطر أن تصبح معلومات الإدارة وإجراءات الرقابة غير كافية بسبب التغييرات في الظروف، أو أن تتدني درجة الإلتزام بتلك الإجراءات.

نظراً لطبيعة وحجم عمليات البنك، خلال السنة المنتهية 31 ديسمبر 2019، وجوهية وتقييم المخاطر لملاحظتنا، مع الاستثناءات للأمور الموضحة في التقرير المقدم إلى مجلس إدارة البنك، في رأينا:

- أ. السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية للمجموعة في الأجزاء التي تم فحصها من قبلنا، فقد تم إنشاؤها والاحتفاظ بها طبقاً لمتطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر من قبل بنك الكويت المركزي بتاريخ 14 نوفمبر 1996 والتعميم الصادر من بنك الكويت المركزي بتاريخ 14 يناير 2020.
- ب. الملاحظات التي تم رفعها في فحص وتقييم الرقابة الداخلية لا تؤثر بشكل جوهري على مصداقية عرض القوائم المالية للمجموعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2019.
- ج. الإجراءات التي تم أخذها من قبل المجموعة لمعالجة الملاحظات التي تم ذكرها في التقرير، بما في ذلك ملاحظات السنوات السابقة تعتبر مرضية.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام والتقدير،،،



قيس محمد النصف
ترخيص رقم 38 فئة "أ"
BDO النصف وشركاه

قواعد السلوك المهني وأخلاقيات العمل

يستمر البنك في تطبيق الممارسات السليمة للحوكمة بإعتبارها مبادئ أساسية وجزء هام من ثقافته العامة، ولقد قام البنك خلال العام بالجهود اللازمة التي من شأنها تعزيز الإلتزام بالقيم السلوكية ورفع مستوى الوعي بتلك القيم لدى الموظفين.

وقد إلتزم البنك بتحقيق قيم الحوكمة وتم إرساء هذه القيم ضمن عدد من الركائز التي تبلورت من خلال مجموعة من السياسات والإجراءات والممارسات المتبعة في البنك ومنها ما يلي:

ميثاق السلوك المهني

يعتبر ميثاق السلوك المهني المعتمد من مجلس الإدارة أحد الركائز الأساسية للحوكمة لدى البنك، حيث يحرص مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على ضرورة الإلتزام بذلك الميثاق ضمن سير الأعمال اليومية للبنك وفي تعامله مع العملاء وكافة الأطراف الأخرى.

ويتم مراجعة هذا الميثاق بصورة دورية للتحقق من مواكبته لكافة التطورات في مجالات الحوكمة وضبط السلوك المهني وأخلاقيات العمل، كما يشرف مجلس الإدارة على كفاءة تطبيق الميثاق من خلال أعمال التدقيق والرقابة الداخلية لتحديد أية فجوات يمكن الوقوف عليها وإتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

تعارض المصالح

يعمل البنك على تطبيق سياسة تعارض المصالح المعتمدة من مجلس الإدارة، كما يقوم البنك بإشراف لجنة الحوكمة ومجلس الإدارة بمراجعة هذه السياسة بشكل دوري بما يتناسب مع طبيعة أعمال البنك والتطورات التشريعية والرقابية، بالإضافة إلى تبني مجموعة من الإجراءات والنماذج والسجلات المنظمة للإفصاح عن حالات تعارض المصالح وآلية التعامل معها.

التعامل مع الأطراف ذات العلاقة

يحرص البنك على أن يتم إجراء كافة التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على أسس متساوية/تجارية بحته وتخضع للشروط والأحكام التي تنطبق على التعاملات المماثلة مع الغير دون وجود أي شروط تفضيلية، وذلك من خلال تطبيق سياسة التعامل مع الأطراف ذات العلاقة المعتمدة من مجلس الإدارة، كذلك يقوم البنك بإشراف لجنة الحوكمة ومجلس الإدارة بمراجعة هذه السياسة بشكل دوري بما يتناسب مع طبيعة أعمال البنك والتطورات التشريعية والرقابية، بالإضافة إلى توافر قائمة بالأطراف ذات العلاقة بالبنك وتبني مجموعة من الإجراءات والنماذج والسجلات المنظمة لمعاملات الأطراف ذات العلاقة.

الإفصاح والشفافية

يولي البنك أهمية كبيرة للإفصاح والشفافية على إعتبار أنه يعد أحد الوسائل الهامة لممارسة المساهمين لحقوقهم، وعلى ذلك فقد حرص البنك على توفير سياسة معتمدة بشأن الإفصاح والشفافية تنطبق على أي معلومات متوافرة لدى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بما في ذلك أي قطاع/إدارة داخل البنك والتي يتعين الإفصاح عنها للجهات الرقابية المحلية والجهات الأخرى والجمهور، وتهدف هذه السياسة بشكل أساسي إلى تقديم إطار عمل لعملية الإفصاح في البنك وضمان الإلتزام بالقوانين واللوائح والتعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال وقواعد البورصة المتعلقة بالإفصاح والشفافية.

الأشخاص المطلعين

من منطلق حرص البنك على الحفاظ على سرية المعلومات الداخلية الخاصة بالبنك وعملاؤه والحد من إمكانية إساءة استخدام تلك المعلومات، تم توفير وإستخدام سياسة لتنظيم التعامل في الأوراق المالية للأشخاص المطلعين بعد مراجعتها من قبل لجنة الحوكمة وإعتمادها من مجلس الإدارة، كما تم إتخاذ مجموعة من الإجراءات ومنها الحصول على الإقرارات والتعهدات المطلوبة من الأشخاص المطلعين وكذلك وضع الترتيبات التعاقدية المناسبة مع الجهات الأخرى المطلعة وإعداد قائمة بالأشخاص المطلعين وتحديثها بإستمرار فضلاً عن إعداد النماذج والسجلات اللازمة في هذا الشأن.

السرية المصرفية

يحرص مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين على سرية المعلومات والبيانات المتعلقة بالبنك وعملاؤه وغيرهم من أصحاب المصالح وفقاً لأحكام القوانين والقواعد والتعليمات الصادرة من قبل بنك الكويت المركزي والجهات الرقابية الأخرى. كذلك يحرص البنك على إستمرار تطبيق الضوابط الكفيلة بالحفاظ على سرية المعلومات وفقاً للسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة في هذا الشأن ونظم الرقابة الداخلية والتي تقضي بالمحافظة على السرية المصرفية.

أمن المعلومات والأمن السيبراني

في ضوء الأهمية المتزايدة لأمن المعلومات في العمل المصرفي وفي ظل التحديات المترتبة على المخاطر الناتجة عن التطور المتسارع للتقنيات الحديثة المستخدمة في هذا المجال، فإن البنك يحرص على بذل كل الجهود التي من شأنها تعزيز نظم حماية أمن المعلومات وتفادي تلك المخاطر بما يتماشى مع أحدث التطورات والممارسات، وذلك من خلال إعداد وإعتماد السياسات والضوابط الخاصة بنظم أمن المعلومات والأمن السيبراني وإنشاء إدارة مستقلة ومتخصصة مزودة بالكوادر والموارد اللازمة لتنفيذ ومراقبة تلك السياسات والضوابط ورفع التقارير الخاصة بذلك إلى لجنة المخاطر ومجلس الإدارة، فضلاً عن نشر الوعي في هذا المجال.

الإبلاغ عن المخالفات والتجاوزات

يهدف البنك من تطبيق سياسة الإبلاغ عن المخالفات والتجاوزات المعتمدة من مجلس الإدارة إلى تعزيز ثقافة الإنفتاح على موظفيه وأي أشخاص آخرين، وتوفير وسيلة يتم من خلالها إشراكهم في حماية البنك ومصالحه، فضلاً عن إيجاد آلية يتم من خلالها تمكينهم من الإبلاغ عن المعلومات المتوافرة لديهم إلى البنك، بشأن أية معاملات أو تصرفات داخل البنك يشتهه في مخالفتها/ تخالف بالفعل القوانين أو التعليمات الرقابية أو السياسات الداخلية، أو بشأن أية عمليات أخرى تتم في البنك بشكل يثير شبهات أو مخاوف معينة، وإمكانية التواصل مع رئيس مجلس الإدارة مباشرة بشأن ذلك، وبما يوفر الحماية اللازمة لهؤلاء المبلغين.

شكاوى العملاء

حرصاً على إيجاد الحلول المناسبة للشكاوى التي يتقدم بها العملاء وتلبية للمتطلبات الرقابية، قام البنك بإنشاء إدارة متخصصة للتعامل مع شكاوى العملاء تعمل بتبعية مباشرة لرئيس الجهاز التنفيذي. ويتوافر لهذه الإدارة سياسة وإجراءات معتمدة تنظم عملها فضلاً عن الآليات المناسبة للتعامل مع الشكاوى، كما تقوم هذه الإدارة بالإشراف على التطبيق الفعال لدليل حماية العملاء، كل ذلك بما يتوافق مع تعليمات بنك الكويت المركزي ذات الصلة.

إطار وسياسة المكافآت

يتوافر لدى البنك سياسة معتمدة لمنح المكافآت تشمل جوانب ومكونات منح المكافآت لدى البنك، يتم مراجعتها سنوياً من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت قبل عرضها على مجلس الإدارة للإعتماد. علماً بأن آخر مراجعة لهذه السياسة تم بتاريخ 25/8/2020.

أهم أهداف سياسة المكافآت

1. تعزيز الحوكمة الفعالة والممارسات السليمة لنظام منح المكافآت المالية بما يتماشى مع إستراتيجية المخاطر.
2. استقطاب والحفاظ على الموظفين المؤهلين ذوي الكفاءة وأصحاب المهارات والخبرات اللازمة.
3. التحقق من ربط المكافآت المالية بالأداء العام للبنك ومدى الزماني للمخاطر، مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية تعديل المكافآت المالية التي قد تمنح للموظفين في حال الأداء الضعيف/السلبى للبنك وبما يتوافق مع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك على المدى الطويل.

أهم ملامح سياسة المكافآت

1. يتبنى البنك سياسة مكافآت تشمل كافة العاملين في البنك عن طريق تطبيق نظام التقييم/التدرج الوظيفي ومن خلال هيكل معتمد للرواتب والمزايا يضمن تسكين الموظفين بصورة مناسبة.
2. عند تحديد مستوى الرواتب والمكافآت في البنك، يتم الأخذ بالإعتبار المتطلبات القانونية والرقابية بالإضافة إلى النظم المعمول بها في دولة الكويت، وكذلك مستوى الرواتب والمكافآت في القطاع المصرفي المحلي.
3. تنقسم المكافآت وفقاً للسياسة إلى: مكافآت ثابتة وتشمل الراتب الأساسي والبدلات والعلاوات الثابتة/التكميلية. ومكافآت متغيرة وهي المكافآت المتعلقة بالأداء، وتعتمد على الأداء المالي للبنك ومساهمة القطاعات/الإدارات في هذا الأداء بالإضافة إلى تقييم أداء الموظفين، وتنقسم هذه المكافآت إلى مكافآت مستحقة الدفع (الحافز السنوي) وهي التي قد يتم دفعها للموظفين بعد نهاية كل سنة مالية بناءً على الأداء المالي للبنك وتقييم وقياس أداء الموظفين خلال تلك السنة، ومكافآت مؤجلة الدفع وهي التي قد يتم دفعها للموظفين على مدى يصل إلى ثلاث سنوات كحد أقصى وفقاً للأسلوب والنسب والفئات المحددة من قبل مجلس الإدارة، ووفقاً للمتطلبات الرقابية يتم تطبيق مبدأ الإسترداد (Claw back) لهذا النوع من المكافآت بحيث يمكن تعديلها أو إسترجاعها عند الحالات الإستثنائية مثل الأداء المالي الضعيف/السلبى للبنك.
4. وفقاً للهيكل التنظيمي للبنك وقواعد الحوكمة، فإن قطاع الإلتزام والحوكمة و قطاع إدارة المخاطر و قطاع التدقيق الداخلي تتبع كل من لجنة الحوكمة و لجنة إدارة المخاطر و لجنة التدقيق على التوالي، ومن الناحية الإدارية فإن الإدارات الثلاث تتبع رئيس مجلس الإدارة والذي يقوم بدوره بتقييم رؤساء قطاعي الإلتزام والحوكمة و إدارة المخاطر فيما تقوم لجنة التدقيق بتقييم أداء رئيس قطاع التدقيق الداخلي، وليس للإدارة التنفيذية أي دور في هذا التقييم أو الترقيات أو المكافآت لرؤساء القطاعات المذكورة.

الإفصاح عن المكافآت خلال عام 2020

مجلس الإدارة:

بلغت مكافآت رئيس وأعضاء مجلس إدارة البنك خلال عام 2020 ما مجموعه نحو 438,000 دينار كويتي. ويتم الإفصاح عن مكافآت مجلس الإدارة في القوائم المالية السنوية للبنك والتي تخضع إلى موافقة الجمعية العامة للمساهمين.

كبار التنفيذيين:

بلغت مكافآت خمسة من كبار التنفيذيين في البنك ممن تلقوا أعلى المكافآت خلال عام 2020 متضمناً رئيس الجهاز التنفيذي ومضافاً إليهم رئيس المدراء الماليين ورئيس التدقيق الداخلي ورئيس إدارة المخاطر ما مجموعه 934,912 دينار كويتي.

فئات الموظفين:

ملاحظات	إجمالي المكافآت	عدد الموظفين	الضفة
يتضمن ذلك عدد 9 موظفين يخضع تعيينهم لموافقة بنك الكويت المركزي تقدر مكافآتهم بمبلغ 959,977 د.ك.	1,393,845 د.ك.	14	الإدارة التنفيذية والإشرافية (العليا)
تشمل رئيس الجهاز التنفيذي ونائب رئيس الجهاز التنفيذي لقطاع الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية الدولية، رئيس قطاع الخزينة والاستثمار، رئيس قطاع الخدمات المصرفية للأفراد.	578,379 د.ك.	4	الموظفين ذوي صلاحيات اتخاذ قرارات بشأن إنكشافات للمخاطر
تشمل رؤساء كل من قطاع الرقابة المالية والتخطيط، قطاع التدقيق الداخلي، قطاع إدارة المخاطر، قطاع الإلتزام والحوكمة، القطاع القانوني.	414,874 د.ك.	5	الموظفين المسؤولين عن الرقابة المالية وإدارة المخاطر

- تتمثل المكافآت في الراتب الأساسي وبدل درجة وظيفية وعلاوة المواصلات والعلاوة التكميلية، وغيرها من المكافآت الأخرى (البدلات والعلاوات والمزايا الأخرى) مثل بدل تذاكر السفر والتأمين الصحي والمساعدات التعليمية ومكافأة نهاية الخدمة ... وغير ذلك.
- المكافآت التي يقدمها البنك حالياً لموظفيه تشتمل على المكافآت الثابتة والمكافآت المتغيرة إن وجدت.
- تدفع المكافآت عن طريق تحويلها إلى حسابات الموظفين لدى البنك.

التعاقب الوظيفي

من منطلق الحرص على حسن سير العمل داخل البنك، قام مجلس الإدارة بإعتماد خطة للتعاقب الوظيفي بغرض تطوير مستوى إداري ثاني داخل قطاعات البنك المختلفة وتجهيز الكوادر الفنية اللازمة لشغل الوظائف التنفيذية الرئيسية المختلفة لدى البنك بالسرعة المطلوبة لدرء أية مخاطر في هذا الشأن. ويتم إجراء تقييم للموظفين المناسبين الذين يتم إختيارهم والتي تتوافر فيهم المؤهلات والمتطلبات الواجبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي ذات الصلة، وبالتالي تحديد احتياجاتهم التدريبية حسب خطة وبرنامج محدد.

الإلتزام بتعليمات ودليل الحوكمة

- إلتزم البنك بتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن بقواعد ونظم الحوكمة وكذلك دليل الحوكمة المعتمد، وذلك بالإنتهاء من إعداد وإعتماد النظم والسياسات والمتطلبات الخاصة بقواعد الحوكمة كما يتم تحديث هذه النظم والسياسات بشكل دوري.
- تم إتخاذ الإجراءات التي تكفل التطبيق المناسب لقواعد الحوكمة ومن ضمنها تشكيل لجان منبثقة عن مجلس الإدارة تقوم بتعزيز فاعلية إشراف المجلس على العمليات المهمة في البنك ومتابعة تنفيذ متطلبات الحوكمة بمحاورها المختلفة.
- يتم تعميم ميثاق وسياسات السلوك المهني وأخلاقيات العمل على أعضاء مجلس الإدارة وكافة موظفي البنك والحصول على توقيعهم بالإلتزام بما جاء بها.
- يتضمن الهيكل التنظيمي المعتمد للبنك أشكالاً مناسبة من الرقابة على أنشطة المجموعة بالإضافة إلى وظائف للتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر و الإلتزام والحوكمة، لتحقيق الحوكمة الرشيدة.

- تقوم إدارة التدقيق الداخلي - كجهة مستقلة عن الإدارة التنفيذية - بالتدقيق على مدى التطبيق الصحيح لقواعد الحوكمة وتقديم تقريرها في هذا الشأن إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة ومنها إلى مجلس الإدارة.
- يتم بشكل سنوي تكليف مراقب حسابات خارجي مستقل بتقييم نظم الرقابة الداخلية وإعداد تقرير يتم تقديمه إلى بنك الكويت المركزي في هذا الشأن يتضمن جزءاً خاصاً حول مدى إلتزام البنك بتطبيق تعليمات وقواعد الحوكمة. علماً بأن تقرير مراقب الحسابات الخارجي لعام 2019 لم يتضمن أي ملاحظة بشأن قواعد الحوكمة.
- كما عمل البنك على مواثمة أوضاعه مع التحديثات التي صدرت على تعليمات قواعد ونظم الحوكمة التي أصدرها بنك الكويت المركزي في شهر سبتمبر عام 2019، حيث تم إجراء التعديل اللازم على النظام الأساسي للبنك من حيث زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة وإضافة أعضاء مستقلين، بالإضافة إلى تعديل النظم الداخلية للمجلس واللجان وغيرها من سياسات ومتطلبات الحوكمة الأخرى، ويستمر البنك في العمل على تطبيق تلك القواعد إلتزاماً بالتعليمات وتحقيق مبادئ الإدارة السليمة.

حقوق المساهمين وأصحاب المصالح

تعكس نظم عمل البنك وسياساته وممارساته ما تتضمنه القوانين والنظم والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية من ضوابط وإجراءات بشأن حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وتتضمن معاملتهم بصورة متساوية بما في ذلك صغار المساهمين والمساهمين الأجانب، وإتاحة الفرصة لهم لمساءلة المجلس وتصويب أي تجاوزات لحقوقهم وذلك عن طريق توفير معلومات وافية ودقيقة دون التمييز بين المساهمين.

كما يعي البنك أن حماية حقوق الأطراف ذات المصالح مع البنك تمثل ركائز الحوكمة الجيدة وأن النجاح النهائي للبنك إنما هو ثمرة العمل المشترك فيما بين الأطراف المختلفة، وتشمل الأطراف أصحاب المصالح على أي شخص أو جهة لديها علاقة مع البنك مثل المودعين، المساهمين، العاملين في البنك، الدائنين، العملاء، الموردين، والمجتمع وأي جهة أخرى ذات علاقة بالبنك.

اللجان التنفيذية

يتوافر لدى البنك ثمانية لجان تنفيذية/إدارية تتبع رئيس الجهاز التنفيذي، وذلك على النحو التالي:

1. لجنة الإئتمان والاستثمار:

تتضمن مهامها مراجعة كافة حالات القروض والطلبات الإئتمانية والإستثمارية وتقديم التوصيات إلى لجنة القروض المنبثقة عن المجلس و إتخاذ القرارات اللازمة بشأنها وفقاً للصلاحيات القائمة في البنك.

2. لجنة الموجودات والمطلوبات:

تتضمن مهامها اتخاذ القرارات اللازمة بشأن هيكل الميزانية العمومية وأسعار الفائدة وإدارة السيولة، مع الأخذ بالإعتبار كافة المخاطر ذات الصلة ومراجعة كافة التقارير المتعلقة بإدارة المخاطر.

3. لجنة المخصصات:

تتضمن مهامها دراسة وتقييم التسهيلات الإئتمانية المستحقة لكل عميل وتحديد المخصصات المطلوبة مقابل هذه التسهيلات الإئتمانية وفقاً للتعليمات الصادرة من الجهات الرقابية والمعايير الدولية ذات الصلة.

4. لجنة تكنولوجيا المعلومات ومخاطر العمليات:

تتضمن مهامها وضع إستراتيجية وسياسات البنك بشأن تكنولوجيا المعلومات وأمن تكنولوجيا المعلومات وضمان توافرها مع إستراتيجية أعمال البنك، ومتابعة الإجراءات الخاصة بتنفيذها، كما ستكون مسؤولة عن الإشراف ومناقشة ومراجعة قضايا المخاطر التشغيلية على مستوى البنك.

5. لجنة المشتريات والعطاءات:

تتضمن مهامها النظر في المشتريات وإختيار العطاءات البالغ قيمتها تسعة آلاف دينار كويتي أو أكثر قبل عرضها على الإدارة العليا في البنك للموافقة وفقاً للصلاحيات.

6. لجنة الإدارة:

يشترك بها كافة رؤساء القطاعات/الإدارات في البنك، وتتضمن مهامها إحداث التنسيق اللازم بين كافة قطاعات/إدارات البنك لتحقيق الأهداف المذكورة في إستراتيجية البنك وخططه وسياساته المعتمدة وتنفيذها، وضمان تبادل المعلومات وتدفعها بين قطاعات/إدارات البنك من جهة، والإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه من جهة أخرى.

7. لجنة الإخطار عن المعاملات المشبوهة:

تم تشكيل هذه اللجنة بناءً على تعميم بنك الكويت المركزي المؤرخ 12 أغسطس 2019، وذلك بهدف إتخاذ القرارات اللازمة بشأن حالات الإخطار عن المعاملات المشبوهة، وتحديد عما إذا كان سيتم إبلاغ وحدة التحريات المالية الكويتية (KFIU) بشأن كل حالة من هذه الحالات من عدمه.

8. لجنة الأصول الخاصة:

تم تشكيل هذه اللجنة بغرض تعزيز القرارات التي يتم إتخاذها من قبل إدارة البنك بشأن الفوائد و/أو المديونيات التي لم يتم تحصيلها وذلك بهدف حفظ حقوق البنك ومساهميه.

الإدارة التنفيذية والإشرافية

إلهام يسري محفوظ

رئيس الجهاز التنفيذي

مصرفية تنفيذية بخبرة مكثفة في مجالات العمل المصرفي المختلفة، التحقت بالعمل لدى البنك التجاري الكويتي عام 2000 كمدير إدارة الخدمات المصرفية الدولية، وتدرجت في عدة مناصب قيادية لتشغل منصب مدير عام فرع البنك في نيويورك، ثم مدير عام بالوكالة للإدارة المصرفية الدولية، ثم مدير عام الإدارة المصرفية الدولية منذ ديسمبر 2010 ورئيس الجهاز التنفيذي بالوكالة منذ يونيو 2010 حتى فبراير 2012. وفي أبريل 2012 تمت ترقيتها إلى منصب نائب رئيس الجهاز التنفيذي في البنك، وتم تعيينها رئيساً للجهاز التنفيذي منذ 20 نوفمبر 2014.

وقبل التحاقها بالعمل لدى البنك التجاري الكويتي، عملت الأستاذة/ إلهام لدى العديد من المؤسسات المالية الكويتية أكسبتها دراية واسعة بكافة مجالات العمل المصرفي وتوجهات القطاع المصرفي في الكويت نظراً لخبرتها الطويلة في القطاع التي تناهز 36 عاماً. الأستاذة إلهام محفوظ حاصلة على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال مع مرتبة الشرف عام 1984 من الجامعة الأمريكية / مصر وحضرت العديد من الدورات والحلقات التدريبية في مجال العمل المصرفي التنفيذي داخل الكويت وخارجها.

سحر عبدالعزيز الرميح

نائب رئيس الجهاز التنفيذي لقطاع الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية الدولية

حاصلة على شهادة البكالوريوس في الإقتصاد عام 1988 من جامعة الكويت، تتمتع بخبرة تتجاوز 31 عاماً في القطاع المصرفي معظمها في مجال الإئتمان التجاري. إلتحقت للعمل بالبنك التجاري الكويتي في عام 2000 بعد أن عملت قرابة 12 عاماً في مؤسسات مصرفية كويتية أخرى. والسيدة/ سحر تقوم مع فريق العمل التابع لها بإدارة المحفظة الإئتمانية التجارية بالبنك، وقد تم تكليفها خلال الفترة من 9 ديسمبر 2015 إلى 30 يونيو 2018 بمهام مدير عام قطاع الخدمات المصرفية للأفراد بالوكالة، كما تم تكليفها بتاريخ 23 سبتمبر 2018 بمهام مدير عام قطاع الخدمات المصرفية الدولية بالوكالة، وقد تم ترقيتها في ديسمبر 2018 لتصبح نائب رئيس الجهاز التنفيذي لقطاع الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية الدولية.

مسعود الحسن خالد

رئيس المدراء الماليين - قطاع الرقابة المالية والتخطيط

حاصل على شهادة البكالوريوس في التجارة عام 1981 من جامعة بنجاب / لاهور - باكستان، وحاصل على دبلوم في المعايير الدولية للتقارير المالية وعضو منتسب في معهد محاسبي التكاليف والحسابات المالية في باكستان. يعمل السيد/ مسعود بالبنك التجاري الكويتي منذ 29 عاماً تقلد خلالها مهام مختلفة، وهو لديه القدرة على إدارة الأعمال بما يتناسب مع إستراتيجية البنك ودعمته المالية، كما يمتلك مهارات في التواصل وتقديم المعلومات وتطوير العلاقات، كذلك فهو على استعداد لإستيعاب التطورات المهنية المستمرة ويؤمن بخطط التعاقب الوظيفي والتدريب المهني ويشجع عليه بهدف تحسين أداء فريق العمل.

حسين علي العريان

مدير عام - قطاع الخزينة والإستثمار

حاصل على شهادة البكالوريوس في علوم الحاسوب وإدارة الأعمال (التسويق) عام 1992 من جامعة ولاية كاليفورنيا ساكرامنتو / الولايات المتحدة الأمريكية، ولديه خبرة مصرفية تتجاوز 26 عاماً في أنشطة الخزينة المختلفة ومجالات التمويل والسيولة في البنوك الكويتية، وقد تدرج في عدة وظائف قيادية خلال فترة عمله إلى أن إلتحق للعمل بالبنك التجاري الكويتي بتاريخ 18 فبراير 2018 كمدير عام لإدارة الخزينة ثم شغل بتاريخ 23 سبتمبر 2018 وظيفة مدير عام قطاع الخزينة والإستثمار.

هنداء أحمد المسلم

مدير عام - قطاع الخدمات المصرفية للأفراد (بالوكالة)

حاصلة على شهادة بكالوريوس في العلوم السياسية والإدارة العامة عام 1990 من جامعة الكويت، خبرة 28 عاماً في مجال الخدمات المصرفية للأفراد، عملت لدى بيت التمويل الكويتي بوظيفة مشرف خلال الفترة من عام 1992 إلى عام 1995، كما عملت بوظيفة مساعد مدير فرع لدى بنك الخليج خلال الفترة من عام 1995 إلى عام 1998 إلى أن التحقت للعمل في البنك

التجاري الكويتي عام 1998 كمديرة فرع، وتدرجت وظيفياً لتصبح نائب مدير منطقة، ثم مدير منطقة، إلى أن تم تكليفها لتصبح مدير عام بالوكالة لقطاع الخدمات المصرفية للأفراد منذ 12 نوفمبر 2019.

بول عبدالنور داود

مدير عام - قطاع العمليات

حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال عام 2006 من جامعة كندي ويسترن - الولايات المتحدة الأمريكية. للسيد/ بول خبرة تصل إلى 39 سنة في البنك التجاري الكويتي حيث إنضم للعمل بالبنك في عام 1981. وقد عمل في مجال الخدمات المصرفية للأفراد إذ تدرج ليشغل العديد من الوظائف في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد حتى شغل منصب مدير عام في نفس القطاع، وإعتباراً من 9 ديسمبر 2015 تم تكليف السيد/ بول بمهام مدير عام قطاع العمليات بالوكالة، ثم مديراً عاماً بالأصالة ابتداءً من 28 يونيو 2016.

منير عبدالسلام صالح

المستشار القانوني لرئيس مجلس الإدارة و مدير عام القطاع القانوني

حاصل على ليسانس في الحقوق عام 1990 من جامعة القاهرة، وهو محام مُقيد للترافع أمام محكمة النقض والإدارية العليا والدستورية العليا، مُحكم دولي مُقيد بمركز التحكيم لدول مجلس التعاون الخليجي وعضو اتحاد المحامين العرب - عضو الجمعية المصرية للقانون الدولي. وقد مارس العمل القانوني الخاص منذ عام 1990 في جمهورية مصر العربية ثم في دولة الكويت منذ عام 1998 لدى أحد أكبر مكاتب المحاماة وتولى خلالها (منتدباً لفترة محددة) أعمال المستشار القانوني لبنك برقان، ثم تولى مهام مدير الإدارة القانونية بشركة مجموعة الأوراق المالية منذ عام 2001 وحتى بداية عام 2019 إلى أن تبوأ منصبه بالبنك التجاري الكويتي في مايو 2019. وخلال مسيرته استصدر العديد من الأحكام لصالح المؤسسات التي عمل بها فضلاً عن اسهاماته في العديد من لجان سن القوانين واللوائح التنفيذية.

نواف علي السعيد

رئيس قطاع التدقيق الداخلي بالوكالة

حاصل على شهادة دبلوم في المحاسبة عام 1999 من الهيئة العامة للتعليم التطبيقي - كلية الدراسات التجارية بالكويت، كما أنه حاصل على دورات مهنية في مجالات عدة ومنها شهادة المدقق الداخلي المهني وشهادة مسؤل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. تمتد خبرة السيد/ نواف في القطاع المصرفي إلى 22 عاماً عمل خلالها في عدة بنوك محلية منها بنك الكويت الصناعي وبنك الخليج والبنك الأهلي المتحد، حيث تنوعت خبرته العملية بكل من قطاع العمليات وقطاع التدقيق الداخلي. إلى أن انضم إلى أسرة البنك التجاري الكويتي في عام 2010 كمشرف في قطاع التدقيق الداخلي، وفي تاريخ 1 نوفمبر 2020 تم تكليفه بمهام رئيس التدقيق الداخلي بالوكالة.

سياما سوندار بارفتراج

رئيس مدراء المخاطر بالوكالة

حاصل على شهادة البكالوريوس في العلوم عام 1979 من جامعة S.V في الهند، وهو عضو معتمد في المعهد الهندي للمصرفيين حاصل على العديد من الدورات المهنية المتخصصة في مجال إدارة المخاطر وإدارة الائتمان. تمتد خبرة السيد/ سياما إلى 37 عاماً في المجال المصرفي حيث جانب كبير منها يرتبط بمخاطر الائتمان. إبتدأ مشواره البنكي في بنك الهند كموظف في الفروع وترقى على مدى 11 عام ليصبح نائب مدير الائتمان في فرع حيدرآباد، كما عمل في بنك أندسلند بالهند كمساعد نائب الرئيس ومحلل ائتماني. ويعمل السيد/ سياما في البنك منذ عام 2007 وكان يتولى خلال العام مسئولية رئيس إدارة المخاطر بالوكالة، كما يشارك بشكل دائم في إجتماعات مجلس الإدارة ولجنتي المخاطر والقروض المنبثقتين عن مجلس الإدارة، وهو كذلك عضو في لجنة المخصصات و لجنة الموجودات والمطلوبات و لجنة المشتريات والعطاءات.

تميم خالد الميعان

مدير عام - قطاع الإنترنام والحوكمة

حاصل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة عام 2000 من جامعة الكويت، وشهادة إختصاصي مكافحة غسل الأموال المعتمد (CAMS) يتمتع بخبرة مصرفية تضوق 20 عاماً في مجال الإشراف والإلتزام الرقابي من خلال عمله لدى كل من بنك الكويت المركزي وعدة بنوك تقليدية وإسلامية محلية وأجنبية، وقد إنضم السيد/ تميم للعمل في البنك التجاري الكويتي كمدير عام قطاع الإنترنام والحوكمة منذ 24 يونيو 2018.

الشيخة/ نواف سالم الصباح

مدير عام - قطاع التواصل المؤسسي

تتمتع بخبرة تزيد عن 23 عاماً في مجال العمل المصرفي الإعلامي، انضمت للعمل في البنك التجاري كمدير لإدارة الإعلان والعلاقات العامة وتدرجت في مراكز وظيفية عدة حتى شغلت منصب مدير عام قطاع التواصل المؤسسي في عام 2018. وخلال مسيرتها العملية لدى البنك حرصت الشيخة/ نواف وفريق العمل في قطاع التواصل المؤسسي على إبراز الصورة العامة للبنك

وكذلك وضع برامج المسؤولية الاجتماعية لدى البنك مع العمل على التواصل المستمر مع جمهور العملاء عبر قنوات التواصل المعتادة وكذلك قنوات التواصل الاجتماعي الحديثة.

بدر محمد مصلح قمحية

مدير عام - قطاع تكنولوجيا المعلومات (بالوكالة)

حاصل على بكالوريوس علوم الكمبيوتر عام 2000 من جامعة آل البيت في المملكة الأردنية الهاشمية، ولديه خبرة عملية تزيد عن 20 عاماً. إنضم للعمل بالبنك التجاري الكويتي عام 2007 كمساعد مدير تطوير البرمجيات في إدارة تكنولوجيا المعلومات وتدرج بمهامه إلى أن عين في فبراير 2017 مديراً عاماً بالوكالة للقطاع.

خلال عمله بالبنك التجاري قام السيد/ بدر وفريق عمله بتطوير وإنشاء العديد من الأنظمة والبرمجيات التي ساهمت في تطوير سير أعمال البنك وتطوير كافة القطاعات ابتداءً من تطوير النظام المصرفي الرئيسي والخدمات المصرفية عبر الإنترنت وتطبيق أجهزة الهاتف وتطوير مركز الاتصالات والرسائل النصية وبرمجيات البطاقات الذكية، وقد توجت هذه الإنجازات بتحويل أفرع البنك إلى أفرع ذاتية الخدمة، وإعادة بناء البنية التحتية وشبكات الإتصال داخل البنك و خارجه و مراكز البيانات في بيئتي الإنتاج والإحتياط بأحدث التقنيات والأجهزة وبما يتوافق مع أعلى معايير الأمن والسلامة المتبعة عالمياً.

صادق جعفر عبد الله

مدير عام - قطاع الموارد البشرية

حاصل على شهادة بكالوريوس إدارة الأعمال عام 2004 من جامعة الكويت، ودرجة الماجستير من كلية ماسترخت لإدارة الأعمال في عام 2007، لديه 16 عاماً من الخبرة في المجال المصرفي بدولة الكويت، حيث تدرج وظيفياً من إدارة خدمة العملاء، إلى التحليل المالي والإستراتيجي، وصولاً إلى إدارة الموارد البشرية، وقد إنضم للعمل بالبنك التجاري الكويتي عام 2016 كمدير تنفيذي بقطاع الموارد البشرية ومنذ 2 ديسمبر 2018 تم تكليفه بالقيام بمهام مدير عام قطاع الموارد البشرية.

المسؤولية الإجتماعية

برزت أهمية المسؤولية المجتمعية في ظروف تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) حيث باشر قطاع التواصل المؤسسي بتضاطر جهود كافة القطاعات والإدارات بالبنك، في التعامل مع الجائحة بشكل احترافي بدءاً من إطلاع الموظفين على الإشتراطات الصحية الواجب اتباعها في مباني ومقار البنك ووضع الملصقات الإرشادية وتوزيع المعقمات وضمان سلامة الموظفين العاملين في الصفوف الأمامية وانتهاءً بإتباع كافة الإرشادات الإحترازية الصحية والتباعد الإجتماعي للمحافظة على سلامة الموظفين والعملاء على السواء.

وتجاوباً مع الأحداث التي تمر بها الكويت من أزمة كورونا، قام البنك بإطلاق حملة «ضاعف أجرك مع التجاري» التي تمت الموافقة عليها من قبل وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل الهادفة إلى تحقيق التكافل الإجتماعي عن طريق قيام البنك بالتبرع بمبالغ مماثل لما يقدمه أي متبرع للجمعيات والجهات الخيرية المشاركة في الحملة من خلال حساباتها لدى البنك التجاري.

وشارك البنك أيضاً في الصندوق الذي دشنته اتحاد مصارف الكويت لترتيب دعم مالي مقداره 10 مليون دينار كويتي من البنوك الكويتية لمساندة جهود وزارة الصحة في التصدي للوباء.

كما حرص البنك بمشاركة المجتمع في مختلف المناسبات والنشاطات التي تخدم جميع فئات المجتمع، وخصوصاً ذوي الإحتياجات الخاصة، قام قطاع التواصل المؤسسي باستقبال طلبة وطالبات مدرسة النبراس النموذجية من ذوي الإحتياجات الخاصة للاحتفال معهم بهذه المناسبة الوطنية.

وإيماناً من التجاري بأن حماية البيئة تمثل بعداً اجتماعياً هاماً في برامج مسؤوليته الإجتماعية، شارك البنك في أكبر حملة تنظيف حملت عنوان «الكويت نظيفة بسواعد أبنائها» والهادفة إلى التوعية بأهمية المحافظة على البيئة البرية والبحرية.

وبمناسبة الإحتفالات بالعيد الوطني ويوم التحرير، قام البنك بتنظيم زيارة لكل من رجال الأمن والجمارك العاملين في منفذ النويصيب بالإضافة إلى زيارة كوادر العاملين في إدارة الطوارئ الطبية التابعة لوزارة الصحة، كما حرص البنك على مشاركة الطاقم الطبي والكوادر العاملة في مستشفى الرازي فرحة الأعياد الوطنية وتوزيع الهدايا على جميع الحضور وذلك تقديراً لجهودهم الطبية الكبيرة التي يبذلونها في مختلف الأوقات لراحة المرضى.

وفي سياق آخر استمر البنك في تعزيز دوره الإجتماعي من أجل التنمية الإجتماعية المستدامة بتقديم الرعاية والدعم للأنشطة والفعاليات المجتمعية المختلفة التي تنظمها محافظات الكويت الستة لقاطنيها، ليسفر هذا التعاون عن نجاح كبير لهذه الفعاليات بدعم ورعاية البنك التجاري.

وواصل البنك فعاليات حملة «هون عليهم» الموجهة لفئة عمال التنظيف والبناء، حيث استمر البنك في ترتيب الزيارات في المناسبات المختلفة لفئة عمال التنظيف والبناء في مواقع عملهم تقديراً لجهودهم في المحافظة على البيئة الكويتية نظيفة وصحية.

وحرص البنك على إصدار رزنامته السنوية للعام 2020 التي احتوت على العديد من الصور التي تعكس العديد من لوحاتها حقبه زمنية من القرن الماضي والتي تزاممت فيها الإنجازات انتقلت الكويت خلالها من مرحلة إلى مرحلة أخرى مهمة في تاريخها.

ونظراً لأهمية مواقع التواصل الاجتماعي، قام قطاع التواصل المؤسسي بتفعيل كافة وسائل التواصل مع عملائه والجمهور من خلال مواقع التواصل الاجتماعي (الإنستغرام - الفيسبوك - تويتر - سناب شات - لينكد إن - يوتيوب) خلال أزمة كورونا، كما قام البنك ببث العديد من الرسائل التوعوية الخاصة بمحاربة فيروس كورونا، وسُبل الوقاية منه، بالإضافة إلى المسابقات التي يقوم البنك بتنظيمها لمتابعيه على مختلف وسائل التواصل الاجتماعي.

إفصاح الإدارة التنفيذية عن أداء البنك وخطته المستقبلية

بناءً على تعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة بشأن قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية، فإن الإدارة التنفيذية بالبنك وإذ ساهمت بكافة الأعمال والأنشطة التشغيلية والعمليات المصرفية الحالية للبنك وقامت بتقديم رؤيتها لخطط البنك المستقبلية، فإنها تؤكد أن الإيضاحات والبيانات الواردة أدناه هي بيانات كاملة قد قام مجلس الإدارة باعتمادها وتستند على البيانات المالية التي تم نشرها وكذلك على رؤية الإدارة التنفيذية للبنك.

وفي هذا السياق، ترى الإدارة التنفيذية أن البنك التجاري الكويتي مؤسسة مالية مستقرة، مرتكزة في ذلك على ما يتمتع به البنك من جودة أصوله ونمو أنشطة أعماله المدرة للدخل، هذا إلى جانب متانة قاعدة رأس مال البنك ونسب السيولة المرتفعة المتوائمة مع طبيعة نشاطه واحتياجاته. وتعرض البيانات أدناه موجزاً عن المركز المالي للبنك. كما تحتوي البيانات المالية للبنك على كافة المعلومات المالية المتعلقة بالبنك. ويتعين قراءة إفصاح الإدارة التنفيذية عن أداء البنك وخطته المستقبلية بشكل متصل مع البيانات المالية المجمعة لمصرفنا للعام المنتهي في 31 ديسمبر 2020. إن كافة المبالغ المذكورة هي بالدينار الكويتي وقد تم استخراجها من البيانات المالية المجمعة التي تم إعدادها وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية.

الأهداف المالية

يهدف البنك إلى تقديم تجربة مصرفية متميزة للعملاء وتحقيق ربحية جيدة للمساهمين مع المحافظة على أساسيات وركائز القوة المالية للبنك. ولتحقيق هذا الهدف، يقوم البنك بتنفيذ ثلاثة أولويات استراتيجية هي:

- التركيز على الشرائح الأساسية للعملاء لتحقيق زيادة متسارعة في معدلات ربحية البنك.
- التبسيط والتحول في عمليات البنك لتقديم قيمة مصرفية حديثة ومتطورة في علاقاتنا مع العملاء.
- تنمية ورفع مستوى المهارات والمواهب المصرفية بصفة عامة.

تُبين الفقرات أدناه الأهداف المالية للبنك على المدى المتوسط من خلال بعض معايير قياس الأداء المالي للبنك. وتعمل تلك الأهداف على وضع مجموعة من المعايير والأطر لمستويات الأداء المالي المتوقع للبنك خلال الفترات المقبلة. ويرى البنك أن لديه القدرة على تحقيق أهدافه المالية من خلال تعزيز الكفاءة التشغيلية واستحداث قنوات مبتكرة لتقديم ورقمنة الخدمات المصرفية وتحديد أولوياته الاستراتيجية.

يتسم نموذج تخطيط أعمال البنك بالدقة والوضوح وبشكل يضع مجموعة من الأهداف المحددة لكل شريحة ويأخذ في الحسبان الظروف الاقتصادية السائدة ونزعة البنك تجاه المخاطر وتنامي احتياجات عملاء البنك وفرص النمو المتاحة على نطاق قطاعات الأعمال والنشاط بالبنك. ويسعى البنك، من خلال أهدافه المالية متوسطة الأجل، إلى تحقيق متوسط عائد سنوي على حقوق المساهمين (قبل احتساب المخصصات) يزيد عن 12.5% مع الحفاظ على نسب رأس المال التي تتجاوز المتطلبات الرقابية. وسوف يواصل البنك البناء على هذا الزخم لتعزيز جودة واستمرارية تقديم الخدمات للعملاء بما يدعم ثقافة البنك المرتكزة على تحقيق الأهداف وأن يحافظ البنك على العصرية المصرفية بتبني معايير الابتكار في مجال العلاقات المصرفية مع عملائه.

أساسيات وركائز القوة المالية

تنوع أنشطة الأعمال التي تساهم بشكل مستمر في تحقيق معدلات ربحية قوية وتنامي معدلاتها وتحقيق أرباح مميزة للمساهمين على المدى البعيد.

توافر رכיكة قوية لنمو الأعمال وتحديد وتعزيز نواحي القوة التي تمنح الميزة التنافسية للبنك من خلال:

- توفير نموذج للأعمال المصرفية المتميزة على مستوى الكويت.
- القيام بأنشطة تشغيلية متنوعة ومتميزة لاقتناص فرص النمو المتاحة.
- التحول نحو استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة والقدرات المعلوماتية والرقمية بما يساهم في تعزيز الخدمات المقدمة للعملاء وتحقيق قيمة مضافة لأعمال البنك بشكل عام.
- توافر قاعدة رأسمالية جيدة.
- العمل على إرساء مبادئ الكفاءة التشغيلية المستدامة مع القدرة على إعادة الاستثمار من خلال الاستخدام الأمثل للموارد وتبسيط وتحسين وتيرة إنجاز الأعمال.
- تعيين الموظفين أصحاب المهارات والكفاءات وخلق ثقافة العمل بروح الفريق الواحد وتعزيز خطط الإحلال.

الرؤية العامة للنتائج المالية

تسببت الجهود المبذولة لاحتواء تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) في حدوث تأثيراً عميقاً على كافة اقتصادات دول العالم. وعليه، قام القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتنفيذ حزمة متنوعة من الإجراءات لتخفيف الضغط على العملاء من الأفراد والشركات. وبهذا الصدد، قدمت الحكومات، من خلال البنوك المركزية، برامج للتخفيف من تداعيات الأزمة ودعم فاعلية أداء الأسواق المالية. ولم يكن البنك التجاري الكويتي بمنأى عن ذلك، حيث تعامل البنك وشارك في الجهود المجمعّة لمواجهة ومنع تفشي وباء كورونا، وقام بإغلاق بعض فروع مؤقّتاً وفتح بعض الفروع الأخرى لساعات محدودة اعتباراً من مارس 2020. ومع تخفيف القيود خلال الربع الثالث من عام 2020، قام البنك بإعادة فتح عدداً من فروع الرجوع إلى ساعات العمل المعتادة لتلبية احتياجات العملاء مع الالتزام التام بتوجيهات وزارة الصحة بشأن الإجراءات الاحترازية الواجبة لحماية كل من الموظفين والعملاء. وقد تم اتخاذ تدابير واحتياطات إضافية في مراكز العمل التي ظلت مفتوحة، بما في ذلك تعديل نسب حضور الموظفين، وتوفير معدات الحماية الصحية، وتعزيز عمليات التنظيف والتعقيم، وتطبيق معايير التباعد الاجتماعي لتقليل الاتصال المباشر بين الأفراد. فضلاً عما تقدم، تم إضافة خصائص وميزات جديدة ومطورة لتطبيق التجاري على الهواتف الذكية وعلى القنوات المصرفية عبر الإنترنت لتسهيل عملية تقديم الخدمات دون حاجة العميل إلى زيارة الفروع. ويستمر البنك في مواجهة المزيد من الضغوط على هوامش الربحية نتيجة خفض أسعار الفائدة. ونتيجة لذلك، يرى البنك أنه من الأهمية بمكان تدعيم الأرباح عن العام 2021 بنسب مخصصات منخفضة، وتحسين الأنشطة الموجهة لخدمة العملاء، والاستمرار في ضبط النفقات. هذا، ويتوقع البنك، في نفس الوقت، تزايد الضغوط على هوامش الربحية بالنظر إلى ظروف خفض أسعار الفائدة. ونظراً لمتانة النسب الرأسمالية للبنك والمستويات المرتفعة من السيولة والاحتياطيات الضخمة في مواجهة خسائر القروض، والتواجد الواسع المنصب على خدمة العملاء من الأفراد والشركات، ترى الإدارة أن البنك في مركز جيد يمكنه من إدارة كافة أنواع المخاطر وتنفيذ خطط النمو.

متانة الميزانية العمومية

يحرص البنك على المحافظة على قوة ومتانة ميزانيته العمومية معتبراً ذلك الركيزة الأساسية لنجاحه على المدى البعيد. كما يهدف البنك إلى الحفاظ على نسب ومراكز رأسمالية قوية. ويتطلع البنك إلى تحقيق التوازن المستمر بين أهدافه المتمثلة في الاحتفاظ بفائض جيد من رأس المال لتحسين البنك ضد أي ظروف غير متوقعة واجهة حالة الضبابية التي تسيطر على البيئة التشغيلية من جهة، والاستثمار في أعمالنا الأساسية، والتحول الرقمي وتنمية مواردنا البشرية من ناحية أخرى.

• نسبة حقوق المساهمين- الشريحة الأولى من رأس المال CET1

بلغت نسبة حقوق المساهمين CET1 من الشريحة الأولى لرأس المال 17.2% كما في نهاية عام 2020 والتي تتجاوز بشكل كبير النسبة المقررة من قبل بنك الكويت المركزي البالغة 9.5%. كما بلغت نسبة رأس المال بمفهومه الشامل 18.4% مقارنة بالنسبة الرقابية المقررة بـ 13.5%.

• نسبة تغطية السيولة

يتم قياس قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية من خلال نسبة تغطية السيولة LCR حيث يتم قياس الأصول السائلة عالية الجودة غير المرهونة (HQLA) التي يمكن تحويلها إلى نقد تلبية لاحتياجات السيولة ضمن سيناريو ضغط السيولة لفترة 30 يوماً. يتطلب معيار نسبة تغطية السيولة LCR ألا تقل النسبة عن 100% في حالة انعدام الضغوط المالية. بالنسبة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، بلغ متوسط نسبة تغطية السيولة اليومي خلال السنة 166% مقارنة بالمتطلبات الرقابية البالغة 100%.

• نسبة صافي التمويل المستقر

تقاس قدرة البنك في الحصول على التمويل طويل ومتوسط الأجل بهدف تمويل أصوله طويلة ومتوسطة الأجل باستخدام نسبة صافي التمويل المستقر NSFR. يتطلب معيار نسبة صافي التمويل المستقر من البنوك الاحتفاظ بمصادر التمويل المستقر لمواجهة تركيبة الأصول والبنود خارج الميزانية العمومية. يهدف هيكل التمويل المستقر إلى تقليل احتمالية أن تؤدي الاضطرابات في مصادر التمويل المعتادة للبنك إلى تآكل مركز السيولة بطريقة تزيد من مخاطر الاخفاق وقد تؤدي إلى ضغوط نظامية أوسع. بالنسبة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، كما أن متوسط صافي التمويل المستقر اليومي قد بلغ 107.3% خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 مقارنة بالمتطلبات الرقابية البالغة 100%.

بلغ إجمالي الموجودات 4.4 مليار دينار كويتي كما في نهاية عام 2020 بانخفاض قدره 9.9% مقارنة بالعام الماضي. وتمثل القروض والسلفيات نسبة قدرها 51.9% من إجمالي الموجودات، فيما تمثل الاستثمارات في الأوراق المالية والاستثمار في الأذونات والسندات الصادرة عن بنك الكويت المركزي ما نسبته 12.9% و4.2% على التوالي. ومن الجدير بالذكر أن نسبة القروض غير المنتظمة ظلت عند نسبة «صفر» للعام الثالث على التوالي.

بلغ إجمالي المطلوبات 3.7 مليار دينار كويتي من ضمنها ودائع العملاء التي بلغت 2.4 مليار دينار كويتي. وقد بلغ إجمالي حقوق المساهمين 692.8 مليون دينار كويتي.

بيان الدخل

بلغت الإيرادات التشغيلية 131.6 مليون دينار كويتي عن عام 2020 (بانخفاض بنسبة 17.1% عن العام السابق). وقد تحققت الإيرادات التشغيلية بشكل أساسي من صافي إيرادات الفوائد والتي بلغت 79.0 مليون دينار كويتي والرسوم والعمولات والتي بلغت 37.0 مليون دينار كويتي وإيرادات التعامل بالقطع الأجنبي التي بلغت 6.4 مليون دينار كويتي وإيرادات توزيعات الأرباح والتي بلغت 3.6 مليون دينار كويتي. هذا وقد بلغت قيمة القروض التي تم شطبها خلال العام 83.59 مليون دينار كويتي فيما بلغت المبالغ المستردة مقابل القروض المشطوبة سابقاً 15.9 مليون دينار كويتي. وتماشياً مع السياسة المتحفظة التي يتبناها البنك وتعامله الحصيف والفعال مع المشاكل التي قد تكتنف أنشطة أعماله، تم تحويل الأرباح التشغيلية إلى المخصصات المحددة مقابل بعض القروض التي تمثل مخاوف مستقبلية فيما يتعلق بعدم الانتظام بالنسبة لإدارة البنك. وقد تم استخدام المخصص المحدد لتحويل هذه القروض إلى حساب نظامي يتم الاحتفاظ به في سجلات البنك. وعليه، فإن صافي الربح الناتج والخاص بالمساهمين قد بلغ لا شيء للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020. علماً بأن الجانب الأكبر من هذه الإيرادات التشغيلية جاء من الخدمات المصرفية المقدمة لكل من الشركات والأفراد. ولا تزال عملية إدارة المصاريف والتحكم فيها هي أحد نقاط القوة لدى البنك حيث بلغت نسبة التكاليف إلى الإيرادات 30.5% وهي أقل بكثير من المعدل السائد في الجهاز المصرفي بدولة الكويت.

استعراض البيئة التشغيلية

وفقاً لصندوق النقد الدولي (IMF)، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 5.5% في عام 2021 و 4.2% في عام 2022. بعد الانكماش المقدر بنسبة 3.5% في عام 2020. وقد قام الصندوق بتعديل توقعاته الخاصة بعام 2021 لتعكس الارتعاج في وتيرة الأنشطة في وقت لاحق من هذا العام، مدفوعاً بطرح مجموعة من اللقاحات وسياسات الدعم الإضافي في عدد من الاقتصادات الكبيرة. هذا، ومن المتوقع أن تختلف درجة التعافي بشكل كبير على مستوى الدول، ويعتمد ذلك على مدى توفر المعدات والتجهيزات الطبية، وفعالية سياسات الدعم، والتعرض للأثار غير المباشرة فيما بين الدول.

وفي إطار الإجراءات الوقائية لمواجهة الآثار السلبية لتفشي جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19)، قرر بنك الكويت المركزي في منتصف مارس 2020 خفض سعر الخصم من 2.5% إلى 1.5%. وجاء القرار عقب الانخفاض الحاد الذي شهدته مؤشرات السلع على مستوى العالم وقرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض أسعار الفائدة بنسبة 1%. علاوة على ذلك، أعلن بنك الكويت المركزي عن تعديلات في سياسته الرقابية بهدف دعم البنوك للاضطلاع بدورها المحوري في توفير التمويل المطلوب بشدة في هذه الأوقات لتجنب تحول نقص السيولة إلى مشكلات ملاءة مالية طويلة الأجل.

في الربع الثالث من عام 2020، ارتفع نمو الائتمان المحلي بنسبة 1.7% على أساس ربع سنوي مقارنة وأدى ذلك إلى معدل نمو بنسبة 5% سنوياً وعلى عكس الربع الأول والثاني من العام، حيث كان النمو الائتماني في الربع الثالث (على أساس ربع سنوي مقارنة) مدفوعاً بقطاع القروض الاستهلاكية؛ الذي سجل نمواً بنسبة 6.2% على أساس ربع سنوي مقارنة (ويمثل هذا النمو أعلى مستوى نمو ربع سنوي مقارنة بنسبة 4.7% على مدار السنوات الثمانية الماضية)، في حين انخفض الإقراض التجاري بشكل كبير على أساس ربع سنوي مقارنة، لكنه شهد نمواً بنسبة 5.5% على أساس ربع سنوي مقارنة. ويرجع انتعاش التسهيلات السكنية إلى نمو القروض السكنية والقروض الاستهلاكية الشخصية، بنسبة نمو بلغت 5% و 20% على أساس ربع سنوي على التوالي. وقد استمر نمو الودائع في الارتفاع في الربع الثالث، بمعدل نمو 6% على أساس ربع سنوي ويعود الفضل في ذلك إلى الودائع الخاصة والحكومية التي حققت نمواً نسبته 5% و 12% سنوياً على التوالي. كان النمو في وديع القطاع الخاص ملحوظاً في عام 2020، مقارنةً بانخفاض بنسبة 2% تقريباً في عام 2019. ويُعد تأجيل سداد القروض الاستهلاكية وانخفاض الإنفاق على خلفية القيود المفروضة على الحركة والسفر من بين الأسباب المحتملة لنمو الودائع.

بعد وصول قيمة المشاريع التي قامت الحكومة بترسيبها إلى مستوى منخفض بمبلغ 106 مليون دينار كويتي في الربع الثاني من عام 2020، عادت وارتفعت قيمة تلك المشاريع بنسبة 82% على أساس ربع سنوي مقارنة في الربع الثالث لتصل إلى 192 مليون دينار كويتي. ومع ذلك، لا يزال هذا المبلغ متواضعاً ويقل بنحو 45% عن قيمة المشاريع التي تم اعتمادها في الربع الثالث من عام 2019. وقد تراجعت وتيرة ترسية المشاريع إلى 129 مليون دينار كويتي في الربع الأخير من عام 2020، بانخفاض نسبته 18.5% مقارنة بنفس الفترة من عام 2019. وبشكل عام، تجاوز إجمالي المشاريع المطروحة في عام 2020 بشكل طفيف ما كان عليه في عام 2019 (بقيمة 1.1 مليار دينار كويتي)، حيث بلغ 1.23 مليار دينار كويتي مدعوماً بالمشاريع الكبيرة التي تم ترسيبها (بقيمة 568 مليون دينار كويتي) في الربع الأول قبل تفشي الوباء. وفقاً لمجلة ميدل إيست إيكونوميك دايجست (MEED) (Middle East Economic Digest)، من المقرر أن تبلغ قيمة المشاريع حوالي 3.4 مليار دينار كويتي في عام 2021، معظمها في قطاع الإنشاءات، ولكن بالنظر إلى التأخيرات التي حدثت مؤخراً، من المتوقع أن تكون القيمة الإجمالية أقل من ذلك. ويمثل ميناء مبارك الكبير البحري التابع لوزارة الأشغال العامة (271 مليون دينار كويتي) ومرفق شركة نفط الكويت للإنتاج الجوراسي المرحلة الثانية (270 مليون دينار كويتي) بعض من المشاريع الجوهرية المتوقع ترسيبها في عام 2021.

إن فائض الحساب الجاري لدولة الكويت قد تقلص في الربع الثاني من عام 2020، مسجلاً 108 مليون دينار كويتي (1.2% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر في الربع الثاني) مقارنة بفائض قدره 220 مليون دينار كويتي في الربع الأول من العام (2.4% من الناتج المحلي الإجمالي). وكان هذا بسبب انخفاض الفائض التجاري الناتج عن انهيار أسعار النفط في بداية الربع الثاني، على الرغم من التعويض الجزئي عن ذلك نتيجة الانخفاض الحاد في الواردات (بنسبة 17.7% على أساس ربع سنوي مقارنة).

وتراجع السياحة الخارجية. على الجانب الآخر، ظل حساب رأس المال دون تغيير عن الفترة الفصلية السابقة، مسجلاً صافي تدفق خارجي بمبلغ 700 مليون دينار كويتي بالاصافي (أي ما يعادل 8.1% من الناتج المحلي الإجمالي). تراجعت عائدات تصدير النفط، والتي تمثل حوالي 89% من إجمالي الصادرات، بنحو 50% في الربع الثاني من عام 2020 (حيث وصلت إلى 1.8 مليار دينار كويتي) مقارنة بالربع السابق بسبب انخفاض أسعار النفط الخام. في الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية 2021/2020 (من أبريل إلى ديسمبر)، سجل إجمالي الإيرادات انخفاضاً بنسبة 46% على أساس سنوي مقارنة بمبلغ 6.9 مليار دينار كويتي. وخلال نفس الفترة، انخفض الإنفاق بنحو 10% ليصل إلى 12.3 مليار دينار كويتي. ونتيجة لذلك، بلغ العجز المالي 5.4 مليار دينار كويتي (وهو ما يمثل حوالي 22% بالنسبة والتناسب من الناتج المحلي الإجمالي). ومن المتوقع أن يكون هذا العجز أكبر في المستقبل سيما وأنه، في ظل الظروف الحالية، من المتوقع أن يصل إلى حوالي 10 مليارات دينار كويتي عن مجمل السنة المالية. بلغ متوسط سعر الخام الكويتي المعد للتصدير 25.8 دولار أمريكي للبرميل في الربع الثاني مقارنة بسعر 52.1 دولار أمريكي للبرميل في الربع الأول. علاوة على ذلك، انخفض إنتاج النفط إلى أدنى مستوى له (على أساس المتوسط الربع سنوي) في تسع سنوات عند 2.48 مليون برميل يومياً في الربع الثاني بسبب تخفيضات إمدادات النفط التي طبقتها منظمة أوبك. تراجعت أسعار النفط، كما في نهاية يناير 2021، بشكل طفيف عن المستويات المرتفعة الأخيرة وسط تجدد المخاوف بشأن الطلب على النفط بعد انتشار سلالات جديدة من فيروس كورونا المستجد أكثر فتكاً وانتشاراً. ومن المحتمل أن يشهد النصف الثاني من العام تسارع الطلب على النفط حسب رؤية وكالة الطاقة الدولية، ووفقاً لتوقعات النمو الصادرة عن صندوق النقد الدولي لعام 2021.

ارتفع التضخم خلال الربع الثالث من عام 2020، حيث وصل مع نهاية ذلك الربع إلى 2.0% مقارنة بنسبة 1.7% في الربع الثاني على أساس سنوي مقارنة. يُقدر التضخم بنحو 1.8% في عام 2020 على أساس المتوسط السنوي مقارنة بنسبة 1.1% في عام 2019. وتعود الزيادة في معدلات التضخم بشكل أساسي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمواد المعدة للاستخدامات المنزلية نتيجة الاضطرابات الاقتصادية التي أحدثها وباء كورونا. وبالتطلع إلى عام 2021، قد توجد ضغوط نحو الانخفاض ناتجة عن الضعف المتوقع في الطلب على السكن على خلفية الانخفاض في عدد الوافدين، مما قد يساعد في تعويض بعض الضغوط التضخمية المتوقعة من تحسن النشاط الاقتصادي. علاوة على ذلك، ومع إعادة فرض حالة الإغلاق في أوروبا خلال الربع الأخير من عام 2020، قد يكون للاضطرابات في جانب العرض تأثير جوهري على أسعار الواردات و مواد التجزئة.

النظرة المستقبلية - المخاطر والتحديات

المخاطر والتحديات النظامية

ضبابية الأوضاع العالمية والإقليمية

لقد كان عام 2020 ضمن أصعب الأعوام التي مرت على الاقتصاد العالمي منذ أكثر من 70 عاماً، حيث شهد العام عمليات إغلاق غير مسبوقه للأنشطة الاقتصادية إلى جانب قيام البنوك المركزية باتخاذ تدابير تهدف إلى التيسير الموسع للسياسات النقدية في جميع أنحاء العالم. ومن المتوقع، مع وجود اللقاحات، أن تعود أرباح الشركات والإنتاج العالمي بحلول نهاية عام 2021 إلى مستويات ما قبل وقوع الجائحة. ومع ذلك، فإن عودة الأمور إلى طبيعتها سوف يعتمد إلى حد كبير على سرعة تقديم وتلقي اللقاحات وهو ما من شأنه تخفيف حدة المخاطر. لجأت البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم، بسبب الوباء، إلى تبني سياسات التيسير في منح القروض مما أدى إلى خفض أسعار الفائدة. ونتيجة لذلك، بلغت القيمة السوقية لسندات الدين العالمية ذات العائد السلبى 18 تريليون دولار أمريكي وهو ما يمثل خطاً أحمر للاقتصاد العالمي. ومع دوران عجلة الإنتاج والخروج من دوامة هبوط وتراجع الأسواق، قد يشهد العالم ضغوطاً تضخمية قوية تؤدي إلى ارتفاع العوائد، يقابلها بالتالي تعرض الحكومات لضغوط لتقليل العجز بعد ارتفاع عائدات السندات بشكل ملموس وهو ما قد يؤدي إلى مزيداً من الشكوك حول إمكانية استدامة عمليات الاقتراض.

إن الظروف والأوضاع العامة تستوجب من البنوك العمل على تعزيز عملية مراقبة المخاطر واتخاذ الإجراءات اللازمة لتخفيف المخاطر بهدف حماية المحافظ الائتمانية ومعدلات الربحية. ومع قيام البنك بمواصلة سياسته المتحفظة القائمة على زيادة النمو في الموجودات الآمنة نسبياً، فإنه يقوم تزامناً مع ذلك وعلى نحو فعال بمتابعة التطورات المتعلقة بمحفظة القروض الحالية واتخاذ الإجراءات الملائمة بشأنها.

يقوم البنك بتطبيق مجموعة من المعايير الإستراتيجية وتتضمن تلك المعايير بشكل عام عدداً من الاعتبارات والمؤشرات المتعلقة بالاقتصاد الكلي والمتغيرات المحلية والملاءة المالية ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل ومخاطر أسعار الفائدة. ويعمل البنك على متابعة تلك الاعتبارات والمؤشرات الأساسية المرتبطة بالاقتصاد الكلي على نحو مستمر لتحديد جوانب التحسن المرتبطة بكل منها.

يرى البنك أن أداء ونمو محفظة الخدمات المصرفية للشركات بشكل عام يرتبط بنمو الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت والذي يعتمد بشكل رئيسي على أسعار النفط، حيث أن الإيرادات النفطية تمثل عنصراً أساسياً من الناتج المحلي الإجمالي للعام لدولة الكويت.

وفي ضوء ما تقدم، فإن البنك يسعى من خلال إستراتيجيته القائمة على مبدأ الحيطة والحذر إلى البحث عن فرص نمو لحفظته الائتمانية مع التركيز أيضاً على الاستردادات المتعلقة بالقروض التي تم استئزالها أو شطبها.

العوامل المحلية غير المستقرة

تتبع منظمة «الأوبك» وروسيا إستراتيجية تعتمد على إدارة المعروض النفطي بشكل منسق وفعال وبما يضمن الاستقرار النسبي لأسعار النفط. وفي حالة أن هذه الإستراتيجية لم تحقق نتائجها وأهدافها المرجوة، فإن انخفاض أسعار النفط وتداعياته سوف تشكل تحدياً كبيراً أمام أسواق رأس المال وخاصة فيما يتصل بالميزانية العمومية للبنك. علاوة على ذلك، فإن تجدد تركيز المجموعات الاقتصادية الكبرى (الولايات المتحدة وأوروبا والصين) على مصادر الطاقة المتجددة لمكافحة تغير المناخ يشكل مخاطراً تراجع وهبوط للقطاع النفطي، كما أن التباطؤ في ترسية المشاريع الحكومية خلال عام 2020 بسبب انتشار الجائحة أثر سلباً على معدلات النمو في القطاع المصرفي. إن أحد الهواجس الرئيسية التي يتعرض لها الاقتصاد المحلي هي احتمال تراجع حجم ومعدلات الإنفاق الحكومي على خلفية انخفاض الإيرادات النفطية.

تركز الموجودات والمطلوبات

قام البنك على نحو حصيل بتخفيض محفظة التسهيلات / الإنكشافات تجاه قطاع الأوراق المالية كما انخفضت الانكشافات/ التسهيلات الائتمانية الموجهة لقطاعي المقاولات والإنشاءات بصورة هامشية نتيجة التقدم المحقق في تنفيذ العقود الكبرى الجاري انجازها بينما زادت حصة البنك في قطاعي التجارة والخدمات خلال الفترة. إن مخاطر التركيز في بند المطلوبات بالميزانية العمومية للبنك والذي يرجع بشكل أساسي إلى النسبة الكبيرة للإيداعات من الجهات الحكومية وشبه الحكومية وهو أمر منطقي نتيجة السيولة العالية لدى هذه الجهات. ومع ذلك، فإن نسبة تركيز الودائع تعتبر جيدة وضمن حدود نزعة البنك للمخاطر فيما يتعلق بالأطراف المقابلة والمنتجات المصرفية الهامة. هذا، وقد وضع البنك إستراتيجية إدارة المخاطر للفترة من 2020 حتى 2024 والتي أخذت في الاعتبار معايير ومحددات قبول ونزعة المخاطر لدى البنك.

مخاطر وتحديات ذات طبيعة خاصة

نوعية الموجودات

إن تركيز البنك على العوامل والمؤشرات النوعية وإستراتيجيته المتحفظة لتحقيق النمو في أنشطة أعماله قد أسفرت عن نتائج إيجابية، حيث تبلغ النسبة الحالية للقروض غير المنتظمة «صفر».

مخاطر التشغيل

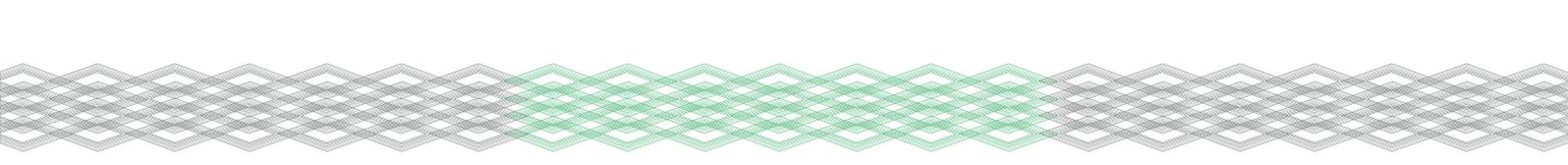
يتوافر لدى البنك الدراية التامة بكافة الأمور المتعلقة بمخاطر التشغيل التي يتم تحديدها من خلال الوقائع والحالات التي يتم الإبلاغ عنها وبيانات خسائر التشغيل التي يتم تجميعها وكذلك من خلال إجراء عمليات التقييم الذاتية للمخاطر والأدوات الرقابية لكافة قطاعات البنك. ومن خلال تطبيق نموذج موحد لإجراء عمليات التقييم هذه، يحدد لكل قطاع وإدارة بالبنك درجة مخاطر معينة تأخذ في الاعتبار كافة العوامل التي تؤثر على مخاطر التشغيل بالبنك ومدى جودة نظم الرقابة المطبقة بها. وقد كان هناك تحسناً ملحوظاً فيما يتعلق بمعالجة مخاطر التشغيل التي كان قد تم تحديدها في وقت سابق، فضلاً عن تعزيز الأدوات الرقابية المرتبطة بالأعمال التشغيلية.

كما قام البنك بوضع إطار عام لمؤشرات المخاطر الرئيسية (KRI) لإعداد ومتابعة تلك المؤشرات وتجميع النتائج المتعلقة بها من مختلف القطاعات سواء قطاعات النشاط والأعمال أو القطاعات المساندة الأخرى. وكذلك تقوم إدارة مخاطر التشغيل على أساس سنوي بإجراء تحليل تأثير المخاطر Business Impact Analysis بهدف تحديد وتقييم العمليات والإجراءات التي تمثل أهمية لأعمال البنك وتقوم أيضاً بإجراء اختبار سنوي بشأن استمرارية الأعمال لضمان تحديث خطط استمرارية الأعمال وتطبيقها بشكل فعال وكفاءة عالية.

خلال جائحة كورونا التي عصفت بالعالم في 2020 ومع إعلان الحكومة عن تعطل الأعمال احترازياً وبعد ذلك قرار الإغلاق الكامل ثم مراحل استئناف الأعمال، تمكنت إدارة مخاطر التشغيل من تفعيل وتنفيذ خطة استمرارية الأعمال، حيث تمكن البنك من تشغيل الخدمات الأساسية ومن خدمة عملائه عبر قنوات متنوعة مع تمكين الموظفين من العمل عن بعد والمحافظة على جميع الضوابط الرقابية وتقليل مخاطر التشغيل.

أمن المعلومات

مع التحول الرقمي للخدمات المصرفية، يدرك البنك أهمية الأمن السيبراني ويلتزم بتنفيذ آلية متقدمة للأمن السيبراني لضمان جاهزية البنك لمواجهة أي تهديدات إلكترونية. لذلك، استثمر البنك في العديد من نظم الرقابة الأمنية لتحسين الوضع الأمني، حيث أنشئ مركز العمليات الأمنية الذي يعمل على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع (7/24) لرصد أي هجمات إلكترونية، ويأتي حصول البنك على شهادة الايزو ISO27001: 20013 (في عام 2020)، إلى جانب تعزيز معالجة المخاطر بشكل موسع، ليبرهن على تبني البنك لثقافة أمنية تكفل تحقيق أمن المعلومات بصورة متقدمة وتؤكد سلامة وتطور التنظيم الأمني للمعلومات بالبنك.



استعراض البيانات المالية

يُوصف عام 2020 بأنه عام التحديات الاستثنائية والضبابية الشديدة التي سيطرت على كل مناحي الحياة ودخول الدول في حالات من التوقف الجزئي والكلي للأعمال. وقد أدت هذه الظروف مجتمعة إلى انخفاض حجم الأعمال والدخل، ويضاف إلى ذلك، كان لقرار بنك الكويت المركزي القاضي بخفض أسعار الفائدة والإجراءات الأخرى التي اتخذتها الدولة لتخفيف الأعباء الاقتصادية عن الشركات والأفراد، تأثيراً سلبياً على عائدات وربحية البنك.

بيان الدخل لعام 2020

• صافي إيرادات الفوائد

يتكون صافي إيرادات الفوائد من العوائد على الموجودات مثل القروض والأوراق المالية مطروحاً منه مصاريف الفوائد المسددة لبند المطلوبات مثل الودائع. وقد سجل صافي إيرادات الفوائد البالغ 79.0 مليون دينار كويتي انخفاضاً بمقدار 18.3 مليون دينار كويتي أو بنسبة قدرها 18.81% مقارنة بعام 2019 الذي بلغ فيه صافي إيرادات الفوائد 97.3 مليون دينار كويتي. وقد انخفض معدل العائد على الموجودات المدرة للفوائد خلال عام 2020 لتبلغ نسبته 2.89% مقارنة بنسبة مقدارها 3.84% في عام 2019. كما انخفض أيضاً متوسط تكاليف المطلوبات المحملة بفوائد من نسبة 1.85% إلى 1.24% خلال عام 2020. وقد بلغ صافي هامش الفوائد لدى البنك بشكل عام نسبة مقدارها 1.82% منخفضاً بمعدل 42 نقطة أساس نظراً لتطبيق أسعار فائدة منخفضة على عمليات الإقراض.

• الإيرادات غير الناتجة عن فوائد

بلغت الإيرادات غير الناتجة عن فوائد 52.6 مليون دينار كويتي والتي تتكون من كافة الإيرادات بخلاف صافي إيرادات الفوائد، وقد سجلت الإيرادات غير الناتجة عن فوائد انخفاضاً بمقدار 8.8 مليون دينار كويتي (أو بنسبة قدرها 14.32%). وانخفضت إيرادات الرسوم والعمولات بمقدار 5.5 مليون دينار كويتي وكذلك الإيرادات الأخرى بمقدار 1.9 مليون دينار كويتي.

• المصاريف غير الناتجة عن فوائد

بلغت مصاريف الموظفين 22.8 مليون دينار كويتي بانخفاض مقداره 5.2 مليون دينار كويتي (أو بنسبة قدرها 18.53%) مقارنة بعام 2019، ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى خفض حوافز وعدد الموظفين. وخلال عام 2020، بلغت المصاريف العمومية والإدارية 15.1 مليون دينار كويتي مسجلة انخفاضاً بمقدار 2.9 مليون دينار كويتي (أو بنسبة 16.21%)، وهو ما يعود بشكل رئيسي إلى تخفيض المصاريف الخاصة بالتسويق والبطاقات وكذلك انخفضت مصاريف الإهلاك والإطفاء بمقدار 1.9 مليون دينار كويتي ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى تخفيض النفقات الرأسمالية.

• مخصصات هبوط القيمة والمخصصات الأخرى

بلغت مخصصات هبوط القيمة والمخصصات الأخرى 91.4 مليون دينار كويتي في عام 2020، منخفضة بمبلغ 17.1 مليون دينار كويتي مقارنة بعام 2019. كما أن المبلغ الذي تم احتسابه بشأن مخصصات هبوط القيمة والمخصصات الأخرى هو بالصافي بعد خصم الاسترداد البالغة 15.8 مليون دينار كويتي مقابل الديون المشطوبة في وقت سابق. وبينما يحتفظ البنك بمخصصات تبلغ 136.5 مليون دينار كويتي كما في نهاية 2020، فقد بلغت نسبة القروض غير المنتظمة "صفر".

• صافي الأرباح

بلغ صافي ربح سنة 2020 الخاص بمساهمي البنك "صفر" وهو نفس نتيجة السنة السابقة. وتماشياً مع السياسة المتحفظة التي يتبناها البنك وتعامله الفعال مع المشاكل التي قد تكتف أنشطة أعماله، تم تحويل الأرباح التشغيلية بصفة أساسية إلى المخصصات المحددة مقابل بعض القروض التي تمثل تحفظاً مستقبلياً بالنسبة لإدارة البنك، حيث تم استخدام المخصصات المحددة لتحويل تلك القروض إلى حسابات نظامية.

• الميزانية العمومية لعام 2020

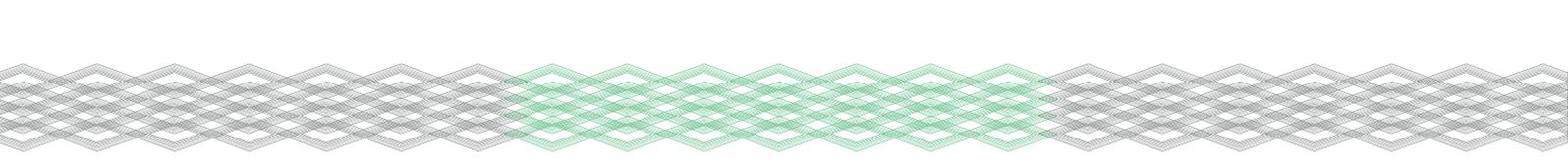
بلغ مجموع الموجودات 4,388.8 مليون دينار كويتي بانخفاض قدره 484.5 مليون دينار كويتي مقارنة بعام 2019، وقد تمثلت النسبة الأكبر من هذا الانخفاض في الإيداعات نتيجة أنشطة إدارة السيولة لدى قطاع الخزينة. ارتفعت الاستثمارات في أوراق مالية بمبلغ قدره 9.0 مليون دينار كويتي، وارتفعت القروض والسلفيات - بالصافي بعد خصم المخصصات - بمبلغ قدره 12.4 مليون دينار كويتي.

انخفضت ودائع العملاء بمبلغ قدره 84.0 مليون دينار كويتي وكذلك ودائع البنوك والمؤسسات المالية بمبلغ 626.1 مليون دينار كويتي بينما ارتفعت الأموال المقترضة الأخرى بمبلغ قدرة 253.7 مليون دينار كويتي.

بلغت حقوق مساهمي البنك 691.9 مليون دينار كويتي.

• توزيعات الأرباح والتوزيعات الأخرى المقترحة

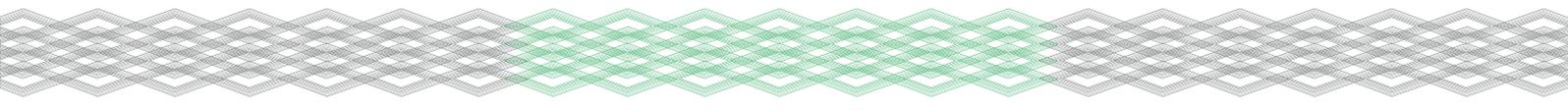
أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أسهم منحة بنسبة 3% من أسهم الخزينة المحتفظ بها لدى البنك عن سنة 2020 وتخضع هذه التوصية لموافقة الجمعية العامة السنوية لمساهمي البنك.



البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

مع تقرير مراقبي الحسابات المستقلين



المحتويات

صفحة	
69	تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
73	بيان المركز المالي المجمع
74	بيان الدخل المجمع
75	بيان الدخل الشامل المجمع
76	بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
77	بيان التدفقات النقدية المجمع
78	إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
114	الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال



RSM البرزق وشركاهم

برج المزاية ٢، الطابق ٢١ و ٤٦
شارع عبدالعزیز حمد الصقر، شرق
صرب 2115 الصفاة 13022، دولة الكويت

ت: +965 22961000
ف: +965 22412761

www.rsm.global/kuwait

Deloitte.

ديلویت وتوش
الوزان وشركاه
شارع أحمد الجابر، الشرق
مجمع دار العوضي - الدور السابع والتسع
ص.ب: 20174 الصفاة 13062
الكويت
هاتف: +965 2240 8844 - 2243 8060
فاكس: +965 2240 8855 - 2245 2080
www.deloitte.com

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السلة المساهمين
البنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمع

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المجمع للبنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع. ("البنك") وشركته التابعة (يشار إليهما معاً بـ "المجموعة")، والتي تتضمن بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2020، وبيانات الدخل والدخل الشامل، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية المجمع للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية المجمع، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، إن البيانات المالية المجمع المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي المجمع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2020 وأدائها المالي المجمع وتدفقاتها النقدية المجمع للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. تم توضيح مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير بشكل أكثر تفصيلاً في فقرة "مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمع" والواردة ضمن تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين بما في ذلك "المعايير الدولية للاستقلالية" (قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين)، كما التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين. باعتبارنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية، في تقديرنا المهني، هي تلك الأمور التي كان لها الأهمية خلال تدقيقنا للبيانات المالية المجمع للسنة الحالية. وتم تناول تلك الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية المجمع ككل وتكوين رأيها عليها، ومن ثم فإننا لا نقدم رأياً منفصلاً بشأن تلك الأمور. سيرد فيما يلي تفاصيل عن كيفية معالجة كل أمر من هذه الأمور في إطار تدقيقنا له.

لقد حددنا التالي من أمور التدقيق الرئيسية:

انخفاض قيمة القروض والسلف

كما هو مبين في إيضاح 6 من البيانات المالية المجمع، لدى البنك قروض وسلف بمبلغ 2.279 مليار دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2020 تمثل 52% من مجموع الموجودات.

إن الاعتراف بالخسائر الائتمانية للقروض والسلف ("التسهيلات الائتمانية") للعملاء يمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9. الأدوات المالية والتي يتم تحديدها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصص المطلوب احتياجه وفقاً لقواعد بنك الكويت المركزي بشأن تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب مخصصاً لها ("قواعد بنك الكويت المركزي") كما هو مبين في السياسات المحاسبية حول البيانات المالية المجمع، أيها أعلى.

إن الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 التي يتم تحديدها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي يمثل سياسة معقدة والتي تتطلب أحكاماً جوهرية عند تنفيذها. تعتمد الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأحكام التي تقوم الإدارة بتخاذها عند تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى فئات مختلفة وتحديد توقيت حدوث التعثر ووضع نماذج لتقييم احتمالية تعثر العملاء وتقدير التدفقات النقدية من إجراءات الاسترداد أو تحقق الضمانات. إن الاعتراف بالمخصص المحدد للتسهيلات الائتمانية منخفض القيمة وفقاً لقواعد بنك الكويت المركزي يستند إلى التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن الحد الأدنى للمخصص الذي يتم الاعتراف به إلى جانب أي مخصص إضافي معترف به استناداً إلى تقييم الإدارة للتدفقات النقدية المتوقعة المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
البنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

انخفاض قيمة القروض والسلف (تتمة)

كما هو مبين في إيضاح 24، فقد ترتب على جائحة كوفيد-19 أثار جوهرية على العملية التي أجرتها الإدارة لتحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة مما تطلب تطبيق أحكام مشددة في إطار مواجهة حالات عدم التأكد في بيئة الأعمال في الوقت الحالي والمستقبل ولبين كافة عوامل المخاطر ذات الصلة التي تعثر استخلاصها من النتائج التي أفرزتها نماذج البنك، طبقت الإدارة تعديلات كمية ونوعية على الأثار الناشئة عن سيناريوهات الاقتصاد الكلي غير المسبوقة نتيجة الجائحة، والأثار المرحلية للبرامج التي قدمها البنك وقادتها الحكومة لدعم عمليات السداد، والتي قد لا تخفف بشكل كامل من الخسائر المستقبلية، فضلاً عن الأثار المترتبة على بعض القطاعات المتضررة من جائحة كوفيد - 19.

نظراً لأهمية الأحكام المطلوب اتخاذها من قبل الإدارة عند وضع وتطبيق متغيرات الاقتصاد الكلي وتطبيق السيناريوهات المرجحة بالاحتمالات وكذلك زيادة درجة عدم التأكد من التقديرات التي نشأت نتيجة للتداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد - 19، فقد اعتبرنا أن احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة من أمور التدقيق الرئيسية.

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها تقييم وضع وتنفيذ أدوات الرقابة على المدخلات والافتراضات التي تستخدمها المجموعة في وضع النماذج وحوكمتها وأدوات الرقابة للمراجعة التي يتم تنفيذها من قبل الإدارة في تحديد مدى كفاية الخسائر الائتمانية.

فيما يتعلق بالخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى المعيار الدولي للتقارير المالية 9 التي يتم تحديدها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، قمنا باختيار عينات للتسهيلات الائتمانية القائمة كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة وتحققنا من مدى تناسب تحديد المجموعة للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان والأساس المترتب على ذلك لتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى مراحل مختلفة. بالنسبة لعينة التسهيلات الائتمانية، تحققنا من مدى تناسب معايير المجموعة لتحديد المراحل وقيمة التعرض عند التعثر واحتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر بما في ذلك أهلية وقيمة الضمان المحتسب في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة المستخدمة من قبل المجموعة لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة مع الأخذ في الاعتبار تعليمات بنك الكويت المركزي. كما تحققنا من مدى تناسب مختلف المدخلات والافتراضات المستخدمة من قبل إدارة المجموعة لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة بما في ذلك مراعاة الاضطرابات الاقتصادية المترتبة على جائحة كوفيد - 19.

إضافة إلى ذلك، فيما يتعلق بقواعد متطلبات بنك الكويت المركزي لاحتساب المخصص، قمنا بتقييم المعايير الخاصة بتحديد ما إذا كان هناك أي متطلبات لاحتساب أي خسائر ائتمانية وفقاً للتعليمات ذات الصلة ويتم احتسابها عند المطالبة بذلك وفقاً لتلك التعليمات. بالنسبة للعينات التي تم اختيارها، تحققنا مما إذا كانت كافة أحداث الانخفاض في القيمة قد تم تحديدها من قبل إدارة المجموعة. وبالنسبة للعينات التي تم اختيارها والتي تتضمن أيضاً التسهيلات الائتمانية منخفضة القيمة، قمنا بتقدير قيمة الضمانات وتحققنا من احتساب الخسائر الائتمانية.

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للمجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020

أن الإدارة مسؤولة عن "المعلومات الأخرى". تتكون فقرة "المعلومات الأخرى" من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2020، بخلاف البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقبي الحسابات حولها.

لقد حصلنا على تقرير مجلس إدارة البنك، قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، ونتوقع الحصول على باقي أقسام التقرير السنوي للمجموعة بعد تاريخ تقرير مراقبي الحسابات.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤولياتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المبينة أعلاه وتحديد ما إذا كانت غير متوافقة بصورة مادية مع البيانات المالية المجمعة أو حسبما وصل إليه علمنا أثناء التدقيق أو وجود أي أخطاء مادية بشأنها. وإذا ما توصلنا إلى وجود أي أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها على المعلومات الأخرى والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، فإنه يتعين علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يغطي المعلومات الأخرى ولا نعبر عن أي نتيجة تدقيق حولها.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات المادة المساهمين
البنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية المجمعة
إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية المجمعة، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح - متى كان ذلك مناسباً - عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعترض الإدارة تصفية المجموعة أو وقف أعمالها أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفاً هو الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقبي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيدات معقولة يمثل درجة عالية من التأكد إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائماً باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية المجمعة.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس أحكاماً مهنية ونحافظ على الشك المهني خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ، حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى المجموعة.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكيد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكاً جوهرياً حول قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود عدم تأكيد مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار، في تقرير مراقبي الحسابات، الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية المجمعة أو تعديل رأينا في حالة عدم ملائمة الإفصاحات. تستند نتائج تدقيقنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقبي الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول المعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية المجمعة. ونحن مسؤولون عن إبداء التوجيهات والإشراف على عملية التدقيق وتنفيذها للمجموعة ونتحمل المسؤولية كاملة عن رأي التدقيق.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
البنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونواتج التدقيق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

نزود أيضاً المسؤولين عن الحوكمة ببيان يفيد بالتزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يختص بالاستقلالية، ونبلغهم أيضاً بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي نرى بصورة معقولة أنها من المحتمل أن تؤثر على استقلاليتنا بالإضافة إلى التدابير ذات الصلة، متى كان ذلك مناسباً.

ومن خلال الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بها، نحدد تلك الأمور التي تشكل الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية، ولذلك تعتبر هي أمور التدقيق الرئيسية. إننا نصح عن هذه الأمور في تقرير مراقبي الحسابات الخاص بنا ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو، في أحوال نادرة جداً، عندما نتوصل إلى أن أمراً ما يجب عدم الإفصاح عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع بشكل معقول أن النتائج العكسية المترتبة على هذا الإفصاح تتجاوز المكاسب العامة له.

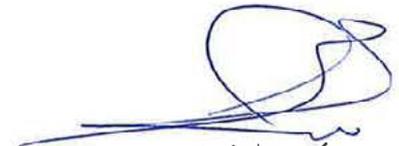
تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا أيضاً أن البنك يحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، ونود أن نشير أيضاً أننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميمات بنك الكويت المركزي رقم 2/رب، ر ب أ/ 336/2014 المؤرخ في 24 يونيو 2014 ورقم 2/رب/342/2014 المؤرخ في 21 أكتوبر 2014 على التوالي، وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وتعديلاتها اللاحقة، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميمات بنك الكويت المركزي رقم 2/رب، ر ب أ/ 336/2014 المؤرخ في 24 يونيو 2014 ورقم 2/رب/342/2014 المؤرخ في 21 أكتوبر 2014 على التوالي، ولقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وتعديلاتها اللاحقة، أو لعقد التأسيس وللنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.



نايف مساعد اليزيع
مراقب حسابات مرخص رقم 91 فئة أ
RSM اليزيع وشركاهم



بدر عبدالله الوزان
سجل مراقبي الحسابات رقم 62 فئة أ
ديلويت وتوش - الوزان وشركاه

دولة الكويت
7 فبراير 2021

بيان المركز المالي المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

2019	2020	إيضاح	الموجودات
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي		
856,901	721,408	3	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
248,806	186,522	4	سندات الخزانة والبنك المركزي
880,415	581,622	5	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,266,662	2,279,057	6	قروض وسلفيات
559,960	568,919	7	استثمارات في أوراق مالية
29,375	29,177		عقارات ومعدات
3,506	3,506	9	موجودات غير ملموسة
27,603	18,546	10	موجودات أخرى
4,873,228	4,388,757		مجموع الموجودات

المطلوبات وحقوق الملكية

المطلوبات :

585,382	215,925		المستحق إلى البنوك
709,107	452,499		المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى
2,452,930	2,368,873		ودائع العملاء
189,944	443,652		أموال مقترضة أخرى
203,148	214,984	11	مطلوبات أخرى
4,140,511	3,695,933		مجموع المطلوبات

حقوق الملكية

حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك

199,206	199,206		رأس المال
-	27,107		توزيعات أسهم منحة مقترحة
(21,690)	(32,340)		أسهم الخزينة
370,219	353,710		احتياطيات
184,093	144,208		أرباح محتفظ بها
731,828	691,891		

الحصص غير المسيطرة

889	933		
732,717	692,824	12	
4,873,228	4,388,757		مجموع حقوق الملكية
			مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

Elham Y. Mahboob

إلهام يسري محفوظ
رئيس الجهاز التنفيذي

أحمد دعيح الجابر الصباح

الشيخ / أحمد دعيح الجابر الصباح
رئيس مجلس الإدارة

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى (24) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

بيان الدخل المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

2019	2020	إيضاح
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
166,808	124,957	إيرادات الفوائد
(69,527)	(45,973)	مصاريف الفوائد
97,281	78,984	صافي إيرادات الفوائد
42,520	37,044	أتعاب وعمولات
7,199	6,375	صافي ربح التعامل بالعملات الأجنبية
203	532	صافي أرباح استثمارات في أوراق مالية
4,558	3,605	إيرادات توزيعات أرباح
(36)	(55)	خسارة إستبعاد موجودات معلقة للبيع
6,961	5,109	إيرادات تشغيل أخرى
158,686	131,594	إيرادات التشغيل
(27,952)	(22,773)	مصاريف الموظفين
(18,033)	(15,109)	مصاريف عمومية وإدارية
(4,179)	(2,256)	استهلاك وإطفاء
(50,164)	(40,138)	مصاريف التشغيل
108,522	91,456	ربح التشغيل قبل المخصصات
(108,462)	(91,391)	13 إنخفاض القيمة ومخصصات أخرى
60	65	الربح قبل الضرائب
-	(16)	14 ضرائب
60	49	صافي ربح السنة
		الإخاص بـ:
-	-	مساهمي البنك
60	49	الحصص غير المسيطرة
60	49	
-	-	15 ربحية السهم الأساسية والمخفضة الخاصة بمساهمي البنك (فلس)

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى (24) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

بيان الدخل الشامل المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

2019	2020	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
60	49	صافي ربح السنة
الدخل الشامل الأخر:		
بنود لن يعاد تصنيفها لاحقاً الى بيان الدخل المجمع		
أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر		
53,010	(17,470)	صافي التغير بالقيمة العادلة
775	(788)	(خسارة) ربح إعادة تقييم عقار
بنود ممكن أن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل المجمع		
أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر:		
2,173	1,954	صافي التغير بالقيمة العادلة
(70)	(210)	صافي الخسارة الناتجة عن استبعاد محول الى بيان الدخل
55,888	(16,514)	
55,948	(16,465)	اجمالي (الخسارة الشاملة) الدخل الشامل للسنة
الخاص بـ:		
55,892	(16,509)	مساهمي البنك
56	44	الحصص غير المسيطرة
55,948	(16,465)	

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

ألف دينار كويتي

الخاص بيساهمي البنك

المجموع	الخصص غير المسيطرة	احتياطيات													
		المجموع الجزئي	توزيعات أرباح مقترحة	أرباح محتفظ بها	مجموع الإحتياطيات	احتياطي تقييم استثمار	احتياطي إعادة تقييم عقار	احتياطي أسهم الخزينة	احتياطي عام	احتياطي قانوني	صلاوة إصدار	أسهم الخزينة	توزيعات أسهم منحة مقترحة	رأس المال	
729,857	833	729,024	35,976	184,093	314,927	89,524	24,108	-	17,927	115,977	66,791	(4,578)	18,110	181,096	الرصيد كما في 1 يناير 2019
55,948	56	55,892	-	-	55,892	55,117	775	-	-	-	-	-	(18,110)	-	إجمالي الدخل الشامل للسنة
(17,112)	-	(17,112)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(17,112)	-	18,110	إصدار أسهم منحة
(35,976)	-	(35,976)	(35,976)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	شراء أسهم الخزينة
732,717	889	731,828	-	184,093	370,219	144,641	24,883	-	17,927	115,977	66,791	(21,690)	-	199,206	توزيعات أرباح مدفوعة
(16,465)	44	(16,509)	-	-	(16,509)	(15,721)	(788)	-	-	-	-	-	-	-	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2019
(10,650)	-	(10,650)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(10,650)	-	-	إجمالي (الخسارة الشاملة) الدخل الشامل للسنة
-	-	-	-	(27,107)	-	-	-	-	-	-	-	-	27,107	-	شراء أسهم الخزينة
(12,778)	-	(12,778)	-	(12,778)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	توزيعات أسهم منحة مقترحة (البنح 12 ز)
692,824	933	691,891	-	144,208	353,710	128,920	24,095	-	17,927	115,977	66,791	(32,340)	27,107	199,206	تدليل الخسارة على تأجيل التوزيع (البنح 24)
															الرصيد كما في 31 ديسمبر 2020

يتضمن احتياطي تقييم استثمار خسارة بمبلغ 5,450 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2019: خسارة بمبلغ 5,432 ألف دينار كويتي) ناتجة عن ترجمة عملة اجنبية لإستثمار البنك في شركته الرميطة.

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) الى (24) تشكل جزءا من البيانات المالية المجمعة.

بيان التدفقات النقدية المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

2019	2020	إيضاح	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي		
60	65		الأنشطة التشغيلية :
			الربح قبل الضرائب
			تعديلات :
108,462	91,391	13	إنخفاض القيمة ومخصصات أخرى
(4,761)	(4,137)		أرباح استثمارات في أوراق مالية
2,068	(2,237)		(أرباح) خسائر فروقات تحويل عملة أجنبية لاستثمارات في أوراق مالية
4,179	2,256		استهلاك وإطفاء
110,008	87,338		الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
			التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية :
82,941	62,284		سندات الخزنة والبنك المركزي
(510,063)	298,806		المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
(104,479)	(100,179)		قروض وسلفيات
43,207	9,919		موجودات أخرى
238,282	(369,457)		المستحق إلى البنوك
(171,774)	(256,608)		المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى
161,040	(84,057)		ودائع العملاء
22,350	(10,165)		مطلوبات أخرى
(128,488)	(362,119)		صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية
			الأنشطة الاستثمارية :
116,770	114,040		المحصل من استبعاد استثمارات في أوراق مالية
(73,301)	(133,513)		اقتناء استثمارات في أوراق مالية
4,558	3,605		إيرادات توزيعات أرباح من استثمارات في أوراق مالية
13	3		المحصل من استبعاد عقارات ومعدات
(662)	(547)		اقتناء عقارات ومعدات
47,378	(16,412)		صافي النقد (المستخدم في) الناتج من الأنشطة الاستثمارية
			الأنشطة التمويلية :
132,269	253,708		أموال مقترضة أخرى
(17,112)	(10,650)		شراء أسهم الخزينة
(35,976)	-		توزيعات أرباح مدفوعة
79,181	243,058		صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية
(1,929)	(135,473)		صافي النقص في النقد والأرصدة القصيرة الأجل
858,842	856,913		نقد وأرصدة قصيرة الأجل كما في 1 يناير
856,913	721,440	3	نقد وأرصدة قصيرة الأجل كما في 31 ديسمبر

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى (24) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2020

1. التأسيس والتسجيل

إن البنك التجاري الكويتي - ش.م.ك.ع. (البنك) هو شركة مساهمة عامة تأسست في دولة الكويت ومسجلة كمصرف لدى بنك الكويت المركزي ومدرجة في بورصة الكويت. إن عنوان المكتب المسجل للبنك هو ص.ب: 2861 - 13029 الصفاة، دولة الكويت.

البنك وشركته التابعة يشار إليهما معاً «المجموعة» ضمن هذه البيانات المالية المجمعة.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة للمجموعة طبقاً لقرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ 7 فبراير 2021. وقد تم إصدارها لاعتمادها من قبل الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك. إن الجمعية العمومية السنوية للمساهمين لديها صلاحية تعديل هذه البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها. تم عرض الأنشطة الأساسية للمجموعة في إيضاح 21.

2. السياسات المحاسبية الهامة

أ - أسس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي لمؤسسات الخدمات المالية في دولة الكويت. وتتضمن هذه التعليمات التعميمات الحديثة الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن الإجراءات التنظيمية استجابة لفيروس (Covid-19) واتصالات بنك الكويت المركزي ذات الصلة، يتطلب من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى التي ينظمها بنك الكويت المركزي تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية مع التعديلات التالية:

1. احتساب مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والمحددة طبقاً لقواعد البنك المركزي أو المخصصات طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي الخاصة، أيهما أعلى.
2. الاعتراف بخسائر التعديل على الموجودات المالية الناشئة عن تأجيل أقساط القروض للعملاء ضمن الأرباح المحتفظ بها بدلاً من بيان الأرباح أو الخسائر كما هو مطلوب بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية.

يشار إلي الأطار إعلاء فيما يلي ب «المعايير الدولية للتقارير المالية» كما اعتمادها بنك الكويت المركزي لإستخدامها من قبل دولة الكويت.

تم إعداد البيانات المالية المجمعة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء القياس بالقيمة العادلة للمشتقات والاستثمارات في أوراق مالية والأراضي ملك حر.

تم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي. حيث انها عملة العرض للمجموعة.

إن السياسات المحاسبية المطبقة تتفق مع تلك المستخدمة في السنة السابقة باستثناء تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية اعتباراً من 1 يناير 2020 كما هو موضح أدناه.

معايير صادرة وجارية التأثير:

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية 7: أثر التطبيق المبدئي لإصلاح معدل الفائدة المعياري

اعتباراً من 1 يناير 2020، طبقت المجموعة تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية: التحقق والقياس والمعيار الدولي للتقارير المالية 7 الأدوات المالية: الإفصاحات وذلك فيما يتعلق بإصلاح معدل الفائدة المعياري. إن التعديلات (المشار إليها بالمرحلة الأولى من المشروع الانتقالي لإصلاح معدل الفائدة المعياري) تتناول متطلبات محاسبة التحوط الناشئة قبل معدل الفائدة المعروف بين البنوك (آيبور) وتقدم إعفاءات تخفيفية لمثل هذه التحوطات. تتأثر علاقة التحوط إذا نشأ عن الإصلاح حالة عدم تأكد فيما يتعلق بتوقيت و/ أو مبلغ التدفقات النقدية المستتدة إلى المعدلات المعيارية للبند المتحوط له أو أداة التحوط. لم ينتج عن هذه التعديلات أي أثر في البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2020

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 16: أثر التطبيق المبدي لإعفاءات الإيجار المتعلقة بجائحة (Covid-19)

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في مايو 2020 إعفاءات الإيجار المتعلقة بجائحة (Covid-19) (تعديل على المعيار الدولي للتقارير المالية 16) التي تقدم تخفيفاً عملياً للمستأجرين عند المحاسبة عن إعفاءات الإيجار التي تحدث كنتيجة مباشرة لجائحة (Covid-19). من خلال تقديم وسيلة عملية في المعيار الدولي للتقارير المالية 16، تسمح الوسيلة العملية للمستأجر باختيار عدم تقييم ما إذا كان إعفاء الإيجار المتعلق بجائحة (Covid-19) يعد تعديلاً لعقد الإيجار. يتعين على المستأجر الذي يطبق هذا الاختيار أن يقوم بالمحاسبة عن أي تغيير في دفعات الإيجار نتيجة إعفاء الإيجار المتعلق بجائحة (Covid-19) بنفس طريقة المحاسبة عن هذا التغيير تطبيقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 16 إذا لم يمثل التغيير تعديلاً لعقد الإيجار. لم ينتج عن هذا التعديل أي أثر في البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

لم يكن للتعديلات الأخرى على المعايير الدولية للتقارير المالية التي تسري للفترة المحاسبية السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2020 أي تأثير مادي على السياسات المحاسبية أو المركز المالي أو الأداء المالي للمجموعة.

المعايير الجديدة والمعدلة الصادرة لكن لم يسر مفعولها

إصلاح معدل الفائدة المعياري - المرحلة 2 تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ومعايير المحاسبة الدولي 39 والمعايير الدولية للتقارير المالية 7 والمعايير الدولية للتقارير المالية 4 والمعايير الدولية للتقارير المالية 16

في أغسطس 2020، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (المجلس) إصلاح معدل الفائدة المعياري - المرحلة 2 تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ومعايير المحاسبة الدولي 39 والمعايير الدولية للتقارير المالية 7 والمعايير الدولية للتقارير المالية 4 والمعايير الدولية للتقارير المالية 16 (إصلاح آيبور المرحلة 2). لمعالجة المسائل المحاسبية الناشئة عن استبدال معدل الآيبور بمعدل خالٍ من المخاطر.

يتضمن إصلاح آيبور المرحلة 2 عدداً من الإعفاءات والإفصاحات الإضافية. تطبق الإعفاءات عند انتقال أداة مالية من استخدام معدل الآيبور إلى المعدل الخالي من المخاطر. كوسيلة عملية، فإن التغييرات على الأساس المستخدم لتحديد التدفقات النقدية التعاقدية نتيجة لإصلاح معدل الفائدة المعياري ينبغي معالجتها كتغيرات على معدل الفائدة المتغير شريطة أن يحدث انتقال الأداة المالية من معدل آيبور المعياري إلى المعدل الخالي من المخاطر على أساس متكافئ اقتصادياً.

يقدم إصلاح آيبور المرحلة 2 إعفاءات مؤقتة تسمح باستمرار سريان علاقات التحوط الخاصة بالمجموعة عند استبدال معدل فائدة معياري حالي بمعدل فائدة خالٍ من المخاطر. يتطلب الإعفاء من المجموعة تعديل وسم التحوط وتوثيق التحوط. ويتضمن ذلك إعادة تعريف المخاطر المتحوط لها كي تستند بشكل مرجعي إلى معدل خالٍ من المخاطر، وإعادة تعريف لوصف أدوات التحوط والبنود المتحوط لها أو أي منها كي تستند بشكل مرجعي إلى معدل خالٍ من المخاطر، وتعديل أسلوب تقييم فاعلية التحوط. يتعين إجراء تحديثات على عملية توثيق التحوط في نهاية فترة التقرير التي يحدث فيها الاستبدال.

إن المجموعة بصدد تقييم أثر الانتقال وستطبق إصلاح آيبور المرحلة 2 عندما يدخل حيز التطبيق. تواصل المجموعة التعاون مع العديد من الأطراف المعنية لدعم الانتقال المنظم. للمشروع أهمية جوهرية من حيث النطاق والتعقيد وسينتج عنه أثر في المنتجات والنظم والعمليات الداخلية.

إن المعايير والتعديلات الأخرى سارية المفعول على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2021 لم تُطبق بشكل مبكر عند إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة. وليس من المتوقع أن ينشأ عن أي منها أثر جوهري في البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

ب - أسس التجميع

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للبنك والشركة التابعة (إيضاح 16) كما في 31 ديسمبر من كل سنة.

إن الشركات التابعة هي الشركات التي يسيطر عليها البنك. وتوجد السيطرة عندما يكون لدى البنك سلطة على الشركة المستثمر بها. (على سبيل المثال: الحقوق الحالية التي تعطيه القدرة العملية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر بها)، أو يكون قابل للتعرض من العائدات المتغيرة أو امتلاك حقوق بها نتيجة المشاركة في الشركة المستثمر بها ويكون لديه القدرة على استخدام

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2020

السلطة في التأثير على عوائد الشركة المستثمر فيها. يقوم البنك بإعادة تقييم ما إذا كان أو لم يكن يسيطر على الشركة المستثمر فيها إذا أشارت الحقائق والظروف إلى أن هناك تغييرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة. تتضمن البيانات المالية المجمعة للمجموعة، البيانات المالية للشركات التابعة على أساس الظروف المتشابهة من تاريخ نقل السيطرة الفعلية إلى المجموعة وحتى تاريخ زوال السيطرة الفعلية.

يتم إعداد البيانات المالية المجمعة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتماثلة وللأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة اعتماداً على المعلومات المالية للشركات التابعة. يتم استبعاد الأرصدة والمعاملات والإيرادات والمصروفات بين شركات المجموعة بالكامل. وكذلك يتم إستبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات بين شركات المجموعة بالكامل.

تمثل الحصص غير المسيطرة حقوق الملكية في الشركات التابعة التي لا تتعلق بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمساهمي البنك. تعرض حقوق الملكية وصافي الأرباح المتعلقة بالحصص غير المسيطرة بصورة منفصلة في بيانات المركز المالي والدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية المجمعة. إن الخسائر داخل الشركة التابعة تكون خاصة بالحصص غير المسيطرة حتى لو كان الناتج رصيد عجز.

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية لشركة تابعة مع عدم خسارة السيطرة ضمن حقوق الملكية. إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها تقوم بالآتي:

- إستبعاد موجودات (بما في ذلك الشهرة) ومطلوبات الشركة التابعة.
- إستبعاد القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة.
- إستبعاد فروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية.
- إدراج القيمة العادلة للمقابل المستلم.
- إدراج القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.
- إدراج أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر.
- إعادة تصنيف حصة البنك من البنود المسجلة سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المحتفظ بها طبقاً لما يلزم لهذه البنود.

ج - شركات زميلة

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للمجموعة تأثير جوهري عليها، وليس سيطرة، والتي تتمثل في صلاحية المشاركة في قرارات السياسات المالية والتشغيلية للشركة الزميلة.

تتم المعالجة المحاسبية للإستثمارات في الشركات الزميلة بإستخدام طريقة حقوق الملكية ويعترف بها مبدئياً بالتكلفة. ويتم إستبعاد الأرباح الناتجة من معاملات شركات المجموعة مع شركاتها الزميلة لحدود حصة المجموعة في هذه الشركات. كذلك يتم إستبعاد الخسائر ما لم تبين المعاملة عن وجود إنخفاض في قيمة الموجودات المنقولة. لإعداد البيانات المالية المجمعة، يتم استخدام نفس السياسات المحاسبية للمعاملات المتماثلة والأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة.

إن حصة المجموعة من أرباح أو خسائر الشركات الزميلة يعترف بها بعد عملية الإقتناء في بيان الدخل المجمع، ويعترف بحصتها من التغيرات في الإحتياطيات، يتم تعديل التغيرات المتراكمة مقابل القيمة الدفترية للإستثمار. إذا تساوت أو تجاوزت حصة المجموعة في خسائر شركة زميلة حصتها في الشركة الزميلة، بما في ذلك أي مستحقات أخرى غير مضمونة، لا تعترف المجموعة بأي خسائر لاحقة إلا إذا تكبدت إلتزامات ودفعات نيابة عن الشركة الزميلة.

إن أي زيادة في تكلفة الإقتناء عن حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة المعترف بها للشركة الزميلة كما في تاريخ عملية الإقتناء، يتم الاعتراف بها كشهرة. وتظهر الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للإستثمار في الشركات الزميلة حيث يتم تقييمها سنوياً لتحديد ما إذا كانت انخفضت قيمتها باعتبارها جزء من الإستثمار. عند فقدان التأثير الجوهري على الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بقياس والاعتراف بأي استثمار محتفظ به بقيمته العادلة. إن أي فرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة عند زوال التأثير الجوهري والقيمة العادلة للجزء المحتفظ به من الإستثمار والمحصل من الاستبعاد، يتم الاعتراف به في بيان الدخل المجمع.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2020

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تحدد المجموعة ما إذا كان ضرورياً الاعتراف بالخسارة الناتجة عن انخفاض قيمة استثمار المجموعة في شركتها الزميلة. في تاريخ كل تقرير، تحدد المجموعة ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على انخفاض قيمة الاستثمار في الشركة الزميلة. وفي مثل هذه الحالة، تقوم المجموعة باحتساب مبلغ انخفاض القيمة بأنه الفرق بين القيمة الاستردادية للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية، وتسجل المبلغ في بيان الدخل المجمع.

د - الأدوات المالية

تتكون الأدوات المالية من «الموجودات المالية» و«المطلوبات المالية».

(1) التصنيف والقياس

الموجودات المالية

يستند تصنيف كافة الموجودات المالية وتحديد فئة قياسها، باستثناء أدوات حقوق الملكية والمشتقات، إلى مجموعة من نماذج الأعمال التي تستخدمها المجموعة في إدارة الموجودات وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات.

أ - تقييم نموذج الأعمال

تحدد المجموعة نموذج أعمالها عند المستوى الذي يعكس أفضل طريقة لإدارتها لمجموعة من الموجودات المالية كي تحقق الغرض من الأعمال وتوليد التدفقات النقدية التعاقدية. وذلك سواء كان هدف المجموعة هو فقط تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناتجة من بيع الموجودات. إذا لم ينطبق أي من الفرضين (على سبيل المثال أن يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، عندئذ يتم تصنيف الموجودات المالية كجزء من نموذج أعمال «البيع» ويتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. ولا يتم تقييم نموذج أعمال المجموعة على أساس كل أداة على حدة، وإنما يتم تقييمه عند مستوى أعلى للمحافظ مجتمعة ويستند إلى عوامل ملحوظة مثل:

- طريقة تقييم أداء نموذج الأعمال والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن هذا النموذج ورفع تقارير عنها لموظفي الإدارة العليا بالمجموعة.
- المخاطر التي تؤثر في أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن هذا النموذج) وتحديد طريقة إدارة تلك المخاطر
- طريقة مكافأة مدراء الأعمال (على سبيل المثال، ما إذا كانت المكافأة تستند إلى القيمة العادلة لهذه الموجودات المدارة أو إلى التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة).
- معدل التكرار المتوقع للمبيعات وقيمتها وتوقيتها في الفترات السابقة وأسباب تلك المبيعات والتوقعات حول نشاط المبيعات في المستقبل.

يستند تقييم نموذج العمل إلى سيناريوهات متوقعة بشكل معقول دون أخذ «أسوأ الأحوال» أو «حالة الضغط» في عين الاعتبار. في حالة تحقيق التدفقات النقدية بعد التحقق المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للمجموعة، لن تغير المجموعة تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال، وفي المقابل ستقوم بإدراج هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية المستحدثة أو المشتراة مؤخراً في الفترات اللاحقة.

ب - تحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط (اختبار تحقيق

دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط)

تقوم المجموعة بتقييم الشروط التعاقدية للموجودات المالية لتحديد ما إذا كانت تستوفي اختبار تحقيق دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط. لغرض هذا الاختبار، يتم تعريف «المبلغ الأساسي» على أنه يمثل القيمة العادلة للأصل المالي عند التحقق المبدئي وقد تتغير على مدى عمر الأصل المالي. ويتم تعريف الفائدة على أنها تمثل مقابل القيمة الزمنية للأموال ومخاطر الائتمان المتعلقة بالمبلغ الأساسي وكذلك مقابل مخاطر الاقراض الأساسية الأخرى والتكاليف إلى جانب هامش الربح. في سبيل تحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل دفعات المبلغ الأساسي أو الفائدة فقط، تضع المجموعة في اعتبارها ما إذا كان الأصل المالي يتضمن شرط تعاقد من شأنه أن يؤدي إلى تغيير في توقيت وقيمة التدفقات النقدية التعاقدية بما قد يؤدي إلى عدم استيفاء ذلك الشرط. تراعي المجموعة ما يلي:

- الأحداث المحتملة التي قد تؤدي إلى تغيير في مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية
- خصائص الرفع المالي
- شروط السداد المبكر والتمديد
- الشروط التي تحد من حق المجموعة في المطالبة بالتدفقات النقدية الناتجة من موجودات محددة (أي، ترتيبات الموجودات التي لا تتضمن حق الرجوع)
- الخصائص التي تؤدي إلى تعديل مقابل القيمة الزمنية للأموال، أي التحديد الدوري المسبق لمعدلات الفائدة

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2020

إن الشروط التعاقدية التي تسمح بأكثر من الحد الأدنى للتعرض للمخاطر أو التقلب في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب إقراض أساسي لا تؤدي إلى تدفقات نقدية تعاقدية تتمثل في مدفوعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط. وفي مثل تلك الحالات، يتم قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

استناداً إلى تقييم نموذج الأعمال وخصائص التدفقات النقدية، تصنف المجموعة الموجودات المالية عند التحقق المبدي إلى الفئات التالية:

- الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة
- الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

أ - الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة:

يدرج الأصل المالي بالتكلفة المطفأة في حالة استيفائه للشروط التالية:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن «نموذج أعمال» الغرض منه الاحتفاظ بالموجودات لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية
- أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تتمثل في دفعات للمبلغ الأساسي والفائدة فقط على المبلغ الأساسي القائم.

يتم لاحقاً قياس الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وفقاً للتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. تسجل إيرادات الفوائد وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية والخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان الدخل المجموع. كما تسجل أي أرباح أو خسائر ناتجة عن الاستبعاد في بيان الدخل المجموع.

ب- الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

1 - أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

تدرج أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في حالة استيفائها للشروط التالية:

- أن يكون محتفظ بها في إطار نموذج أعمال تم تحقيق هدفه من خلال كلاً من تحصيل تدفقات نقدية تعاقدية وبيع الموجودات المالية
- ينتج عن شروطه التعاقدية، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تعتبر فقط دفعات لأصل الدين وفائدة على أصل الدين القائم.

يتم قياس أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لاحقاً وفقاً للقيمة العادلة. يتم تسجيل إيرادات الفوائد المحتسبة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية وخسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل المجموع. إن التغيرات في القيمة العادلة التي لا تعتبر جزءاً من علاقة التحوط الفعلي تم تسجيلها في بيان الدخل الشامل الآخر ويتم عرضها في التغيرات المتراكمة في القيم العادلة كجزء من حقوق الملكية إلى أن يتم استبعاد الأصل أو إعادة تصنيفه. عند استبعاد الأصل المالي، يتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المتراكمة التي سبق تسجيلها في الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى بيان الدخل المجموع.

2 - أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند التحقق المبدي، تختار المجموعة تصنيف بعض الاستثمارات في الأسهم على نحو غير قابل للإلغاء كاستثمارات في أسهم حقوق ملكية وفقاً للقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما تستوفي تعريف حقوق الملكية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 32 الأدوات المالية: العرض، ولا يتم الاحتفاظ بها لفرض المتاجرة. يتم تحديد مثل هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

يتم قياس أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لاحقاً وفقاً للقيمة العادلة. ويتم تسجيل التغيرات في القيم العادلة بما في ذلك بند صرف العملات الأجنبية في الدخل الشامل الآخر المجموع وعرضها ضمن التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة كجزء من حقوق الملكية. ويتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة المسجلة في وقت سابق في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المتفظ بها عند الاستبعاد، ولا يتم تسجيلها في بيان الدخل المجموع. وبالنسبة لإيرادات التوزيعات الناتجة من أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فيتم تسجيلها في بيان الدخل المجموع ما لم تمثل بشكل واضح استرداداً لجزء من تكلفة الاستثمار، وفي هذه الحالة يتم تسجيلها في الدخل الشامل الآخر. ولا تخضع الاستثمارات في الأسهم المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لتقييم انخفاض القيمة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2020

ج - الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

إن الموجودات المالية المدرجة ضمن هذه الفئة هي إما تلك الموجودات التي تم تصنيفها من قبل الإدارة عند التحقق المبدئي أو تلك التي يتوجب قياسها بالقيمة العادلة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9. تصنف الإدارة الأداة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة التي لا تستوفي متطلبات قياسها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط إذا كانت تستبعد أو تحد بصورة ملحوظة من أي عدم تطابق محاسبي قد ينشأ. إن الموجودات المالية ذات التدفقات النقدية التعاقدية التي لا تمثل مدفوعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط يتوجب قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

إن الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة يتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم إثبات التغييرات في القيمة العادلة في بيان الدخل المجموع.

تم تصنيف وقياس الموجودات المالية للمجموعة كما يلي:

1. النقد وأرصدة قصيرة الأجل

يشتمل النقد والودائع قصيرة الأجل على النقد في الصندوق والحسابات الجارية والنقد في الحسابات تحت الطلب لدى البنوك الأخرى والودائع لدى البنوك التي تستحق خلال سبعة أيام. ويتم تصنيف وإدراج النقد والودائع قصيرة الأجل بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

2. سندات الخزينة وسندات لدى البنك المركزي

تدرج سندات الخزينة وسندات لدى البنك المركزي بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

3. المستحق من بنوك ومؤسسات مالية الأخرى

تدرج الودائع لدى بنوك بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم تعديل القيم الدفترية لتلك الموجودات التي يتم تغطيتها بشكل فعال مقابل التغييرات في القيمة العادلة في حدود التغييرات في القيمة العادلة الخاصة بالمخاطر التي يتم تغطيتها.

4. قروض وسلفيات

تدرج القروض والسلفيات بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم تعديل القيمة الدفترية لتلك الموجودات التي يتم تغطيتها بشكل فعال مقابل التغييرات في القيمة العادلة في حدود التغييرات في القيمة العادلة الخاصة بالمخاطر التي يتم تغطيتها.

5. استثمارات في أوراق مالية

تتكون الاستثمارات في أوراق مالية لدى المجموعة من أوراق دين وأسهم حقوق ملكية واستثمارات أخرى. تصنف أدوات الدين التي تتوفر بها شروط «دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط» إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر استناداً إلى نموذج الأعمال الذي يتم من خلاله إدارة تلك الأوراق المالية. تصنف أسهم حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ما عدا تلك الأسهم التي تم تصنيفها من المجموعة على نحو غير قابل للإلغاء كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما تاريخ في التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) أو كما في الاعتراف المبدئي للأسهم. تدرج الاستثمارات الأخرى والتي لا تتوفر فيها شروط دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

6. موجودات أخرى

تمثل الرسوم والعمولات المستحقة المدرجة ضمن الموجودات الأخرى حق البنك في مبلغ غير مشروط (أي يلزم مرور الوقت فقط قبل استحقاق المبلغ). يتم قياسها بالتكلفة المطفأة وتخضع لمخصصات انخفاض القيمة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9.

ب - المطلوبات المالية

تُصنف المطلوبات المالية على أنها «غير تلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل» حيث يتم إعادة قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي.

تتضمن المطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي المجموع المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وودائع العملاء والأموال المقترضة الأخرى وبعض الأرصدة المدرجة ضمن المطلوبات الأخرى.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2020

ج - التحقق وعدم التحقق

تتحقق الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة. ويتم إدراج كافة عمليات الشراء والبيع الإعتيادية للموجودات المالية باستخدام تاريخ التسوية المحاسبية. ويتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية في بيان الدخل المجموع وفقاً للسياسة المحاسبية المطبقة والخاصة بكل أداة مالية. إن عمليات الشراء والبيع الإعتيادية هي عمليات شراء أو بيع موجودات مالية تتطلب تسليم الموجودات في خلال فترة زمنية يتم تحديدها عامة وفقاً للقوانين أو الأعراف المتعامل بها في السوق.

عدم التحقق بالموجودات المالية عندما:

1. تنقضي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية
2. تقوم المجموعة بنقل كافة المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل بشكل فعلي
3. لا تقوم المجموعة بتحويل أو الإحتفاظ بكافة المخاطر أو المنافع المرتبطة بملكية الأصل بشكل فعلي، ولم تعد تمتلك السيطرة على الأصل أو جزء من الأصل.

في حالة إحتفاظ المجموعة بالسيطرة، فإنها تستمر في الإعتراف بالأصل المالي طوال مدة مشاركتها المستمرة في الأصل المالي.

يتم عدم التحقق بالمطلوبات المالية عندما يتم الوفاء بالإلتزامات المنصوص عليها في العقد.

د - مشتقات الأدوات المالية ومحاسبة التحوط

قامت المجموعة بتطبيق سياسة تحوط جديدة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9. يتطلب من المجموعة أن تتأكد أن محاسبة التحوط تتماشى مع أهداف وأستراتيجية إدارة المخاطر وأن تطبق منهج نوعي وتطوعي أكثر لتقييم فعالية التحوط. إن المجموعة تقوم بإحتسابها باستخدام مبادئ محاسبة التحوط، شريطة استيفائها لشروط معينة.

يتم تعديل القيمة الدفترية للبند المحوط الذي لم يتم قياسه بالقيمة العادلة من أجل تغيير القيمة الخاصة بالتحوط مقابل مخاطر التحوط ويتم قيده في بيان الدخل المجموع. بالنسبة لأدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فإنه لا يتم تعديل القيمة الدفترية حيث أنها مدرجة بالقيمة العادلة بينما يتم إدراج أرباح أو خسائر التحوط في بيان الدخل المجموع بدلاً من بيان الدخل الشامل الآخر. عندما يكون البند المحوط أسهم حقوق الملكية التي يتم إدراجها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن أرباح أو خسائر التحوط تبقى في بيان الدخل الشامل الآخر لمقابلته بالأداة المحوطة.

تتوقف المجموعة عن محاسبة التحوط فقط عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن موافاة المعايير المؤهلة (بعد عملية إعادة التصيد، إن وجدت). ويشمل ذلك الحالات التي تستحق أداة التحوط أو يتم بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها. يتم المحاسبة عن التوقف بأثر مستقبلي. في حالة إجراء عملية تحوط للقيمة العادلة، فإنه يتم إطفاء أي تعديل على القيمة العادلة مقابل القيمة الدفترية لبند التحوط الناشئ عن مخاطر التحوط في بيان الدخل المجموع من ذلك التاريخ.

بالنسبة لتحوط التدفقات النقدية، فإن أي أرباح أو خسارة يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر ويتم تراكمها في احتياطي تحوط التدفقات النقدية في ذلك الوقت تظل في حقوق الملكية ويتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل عند حدوث المعاملة المتوقعة. عندما لم يعد من المتوقع حدوث تلك المعاملة المتوقعة، فإنه يتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المتراكمة في احتياطي تحوط التدفقات النقدية على الفور إلى بيان الدخل المجموع.

إذا لم تستوفي عقود المشتقات شروط معالجتها محاسبياً وفقاً «لمحاسبة التحوط» بناءً على مبادئ محاسبة المجموعة، فإنها تُعامل كمشتقات محتفظ بها للمتاجرة. يتم تسجيل المشتقات ذات القيمة السوقية الموجبة (أرباح غير محققة) في الموجودات الأخرى والمشتقات ذات القيمة السوقية السالبة (خسائر غير محققة) ضمن المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي المجموع. يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة في بيان الدخل المجموع.

هـ - الضمانات المالية

في إطار المسار الاعتيادي للأعمال، تمنح المجموعة ضمانات مالية لصالح عملائها وتشمل إتمادات مستندية وخطابات ضمان وقبولات مصرفية. يتم الاعتراف مبدئياً بالضمانات المالية كمطلوبات في بيان المركز المالي المجموع بالقيمة العادلة وهي الأتعاب والعمولات المستلمة. يتم إطفاء الأتعاب والعمولات المستلمة خلال مدة الضمان ويتم إدراجها في بيان الدخل المجموع. يتم لاحقاً إدراج مطلوبات الضمان بالقيمة المبدئية مخصوماً منه الإطفاء. عندما يصبح المدفوع من مطلوبات الضمان دائماً، يتم تحميل صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصوماً منها الأتعاب والعمولات غير المطفأة إلى بيان الدخل المجموع.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2020

و - مقاصة الأدوات المالية

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وتدرج بالصافي في بيان المركز المالي المجمع، عندما يكون هناك حق قانوني في إدراج المبالغ بالصافي وعندما يكون هناك نية للسداد بالصافي أو يتم تحقق الأصل وسداد الإلتزام في آن واحد.

ز - موجودات معلقة للبيع

تستحوذ المجموعة أحياناً على موجودات مقابل تسوية قروض وسلف. يتم تسجيل هذه الموجودات بالقيمة الدفترية للقروض والسلف ذات العلاقة أو بالقيمة العادلة الحالية لموجوداتها، أيهما أقل. يتم الإعترااف بأرباح أو خسائر الإستبعاد وخسائر إعادة التقييم في بيان الدخل المجمع.

ح - القيم العادلة

تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن إستلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لسداد الإلتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس.

يتم قياس القيمة العادلة للأدوات المالية المتعامل بها في سوق نشط من خلال استخدام أسعار السوق المعلنة. يتم استخدام سعر آخر طلب شراء للموجودات وسعر آخر عرض بيع للمطلوبات. يتم تقدير القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق التبادلية أو وحدات الأمانة أو الاستثمارات المماثلة استناداً إلى سعر آخر طلب شراء معلن أو صافي قيمة الأصل.

يتم قياس القيمة العادلة للأدوات المالية الغير متعامل بها في سوق نشط و التي تحمل فائدة استناداً إلى نموذج التدفقات النقدية المخصومة مستخدماً أسعار الفائدة لأدوات تماثلها من حيث المخاطر والشروط. إن القيمة العادلة المقدره للإيداعات التي ليس لها تواريخ استحقاق، والتي تتضمن الإيداعات التي لا تحمل فائدة، هي المبالغ المستحقة عند الطلب.

إن القيمة العادلة للمشتقات تساوي الأرباح والخسائر غير المحققة من المشتقات عند تقييمها على أساس السوق بإستخدام المعدل السوقي السائد أو نماذج التسعير الداخلي.

يتم قياس القيمة العادلة لأدوات الملكية غير المسعرة من خلال إستخدام القيمة السوقية لاستثمار مماثل إستناداً إلى نموذج التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة وقيمة صافي الموجودات المعدلة وطرق التقييم الأخرى الملائمة أو أسعار الوسطاء. عندما لا يمكن قياس القيم العادلة للاستثمارات غير المسعرة بصورة موثوقة، يتم إدراجها بالتكلفة ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت.

تستخدم المجموعة أساليب التقييم الملائمة للظروف التي تكون فيها البيانات المتوفرة كافية لقياس القيمة العادلة ولتعظيم استخدام المدخلات الملحوظة ذات الصلة ولتقليل استخدام المدخلات غير الملحوظة.

إن جميع الموجودات والمطلوبات التي يقاس أو يفصح عن قيمها العادلة في البيانات المالية المجمعة يتم تصنيفها حسب الجدول الهرمي للقيمة العادلة الموضح كالتالي بناءً على مدخلات المستوى الأدنى والتي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل :

المستوى 1: أسعار (غير معدلة) معلنة في سوق نشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة.
المستوى 2: أساليب تقييم لمدخلات أدنى مستوى والتي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة والتي يتم ملاحظتها إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة
المستوى 3: أساليب تقييم لمدخلات أدنى مستوى والتي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة المسجلة والتي لا يتم ملاحظتها.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المدرجة في البيانات المركز المالي المجمع بناءً على أساس الاستحقاق. تقوم المجموعة بتحديد ما إذا حدث تحويلات بين مستويات الجدول الهرمي من خلال إعادة تقييم التصنيف (بناءً على مدخلات المستوى الأدنى والتي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة تقرير.

ط - التكلفة المطفأة

يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الإعتبار أي خصم أو علاوة على اقتناء الأداة المالية والأنعاب والتكاليف التي تمثل جزءاً من معدل الفائدة الفعلي.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2020

ي - الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

تحتسب المجموعة الخسارة الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- القروض والسلفيات للعملاء، عقود ضمانات مالية والتزامات القروض (تسهيلات إئتمانية)
- استثمار في أدوات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- الأرصدة والودائع لدى البنوك

لا تطبق الخسارة الائتمانية المتوقعة على الاستثمارات في حقوق الملكية.

وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي، فإنه يتم احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية. وفقاً لتلك التعليمات، تمثل الخسائر الائتمانية المقرر الاعتراف بها أي من الحالتين التاليتين أيهما أعلى:

- مخصص الخسائر الائتمانية التي يتم احتسابها وفقاً لتعليمات البنك المركزي الكويتي المتعلقة بالمعيار الدولي للتقارير المالية (9)
- مخصص الخسائر الائتمانية التي يتم احتسابها استناداً إلى سياسة بنك الكويت المركزي فيما يتعلق بتصنيف التسهيلات الائتمانية.

يتم احتساب الانخفاض في قيمة الموجودات المالية عدا التسهيلات الائتمانية وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

1 - الخسارة الائتمانية المتوقعة

تطبق المجموعة طريقة مكونة من ثلاث مراحل لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كما يلي:

أ - تصنيف المرحلة

تصنف المجموعة الأدوات المالية إلى ثلاث فئات هي المرحلة 1 والمرحلة 2 والمرحلة 3 استناداً إلى تقييم الزيادة في المخاطر الائتمانية منذ التحقق المبدئي:

في تاريخ كل فترة تقرير، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت هناك زيادة ملحوظة في المخاطر الائتمانية منذ التحقق المبدئي من خلال مقارنة مخاطر التعثر التي حدثت على مدى العمر المتوقع المتبقي اعتباراً من تاريخ البيانات المالية المجمعة مع مخاطر التعثر في تاريخ التحقق المبدئي.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر قد زادت بصورة ملحوظة منذ التحقق المبدئي، تراعي المجموعة المعلومات النوعية والكمية ومؤشرات التوقف عن السداد والتحليل استناداً إلى التجارب التاريخية للمجموعة وتقييم الخبراء للمخاطر الائتمانية بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

إن المعايير الكمية المستخدمة لتحديد الزيادة الملحوظة في المخاطر الائتمانية تمثل سلسلة من الحدود النسبية والمجردة بما في ذلك تصنيف التسهيلات الائتمانية كتسهيلات ذات جودة ائتمانية عالية ومنخفضة. لمزيد من التفاصيل حول تصنيف التسهيلات الائتمانية، يُرجى الرجوع إلى إيضاح 19 (د).

تخضع المعايير الكمية الواردة أعلاه للحدود الدنيا التالية المقررة من قبل بنك الكويت المركزي.

- يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية ضمن المرحلة 2 التي تتضمن التعثر في سداد المبلغ الأصلي أو الفائدة لمدة تزيد عن 30 يوماً.
- يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية ضمن المرحلة 2 عندما يكون هناك تدني في التصنيف الائتماني للتسهيل بدرجتين بالنسبة للتسهيلات ذات الجودة الائتمانية العالية وبدرجة واحدة بالنسبة للتسهيلات ذات الجودة الائتمانية المنخفضة.
- يتم تصنيف كافة التسهيلات الائتمانية المعاد جدولتها ضمن المرحلة 2 ما لم تتأهل للتصنيف ضمن المرحلة 3.

المرحلة 1: الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً

تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسائر بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً من الموجودات المالية التي لم يكن بها زيادة ملحوظة في خسائر الائتمان منذ التحقق المبدئي أو حالات التعرض للمخاطر التي تم التحديد بأنها تحتوي على مستوى منخفض من المخاطر الائتمانية في تاريخ التقرير. تضع المجموعة في اعتبارها الأصل المالي الذي يحتوي على مستوى منخفض من المخاطر الائتمانية عندما يكون معدل تلك المخاطر الائتمانية يستوفي تعريف «فئة الاستثمار» المتعارف عليه دولياً.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2020

المرحلة 2: الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة - دون التعرض للانخفاض في الجدارة الائتمانية

عندما يظهر التسهيل الائتماني زيادة ملحوظة في المخاطر الائتمانية منذ النشأة، دون أن يكون منخفض الجدارة الائتمانية، تقوم المجموعة بتسجيل مخصص خسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر التسهيل الائتماني.

إن الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر تساوي الناتج من كافة أحداث التعثر المحتملة على مدى العمر المتوقع لأصل مالي. وتمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً جزءاً من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة والتي تنتج من أحداث التعثر المحتملة خلال 12 شهر بعد تاريخ التقرير.

ولغرض تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة، تم تطبيق الحدود الدنيا التالية لأجل الاستحقاق المقررة من قبل بنك الكويت المركزي.

الحد الأدنى لأجل الاستحقاق

نوع التسهيلات

7 سنوات	تسهيل ائتمان الشركات، بخلاف تلك التي لديها تدفقات نقدية وأجل استحقاق غير قابل للتمديد شريطة ألا تشكل الدفعة النهائية أكثر من 50% من إجمالي مبلغ التسهيل.
5 سنوات	التسهيلات الائتمانية الاستهلاكية والبطاقات الائتمانية
15 سنة	تمويل إسكاني

ويتم احتساب كلا من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة والخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً إما على أساس فردي أو مجمع بالاعتماد على طبيعة المحفظة الأساسية للموجودات المالية.

المرحلة 3: الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة - التي تعرضت للانخفاض في الجدارة الائتمانية

في حال انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية، تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسارة بمبلغ يساوي صافي قيمة التعرض (رصيد الموجودات بالصافي من قيمة الضمان المستحق). يتم اعتبار التسهيلات الائتمانية كمنخفضة الجودة الائتمانية عندما يتم التأخر في سداد أي مدفوعات للمبلغ الأساسي أو الفائدة لأكثر من 90 يوماً أو في حال وجود دليل موضوعي على انخفاض القيمة مثل صعوبات في التدفقات النقدية بما في ذلك استدامة خطة أعمال الطرف المقابل وتدني درجات التصنيف الائتماني ومخالفة الشروط الأصلية المنصوص عليها بالعقد والافتقار إلى القدرة على تحسين مستوى الأداء بمجرد أن تطرأ أي صعوبة مالية وتدهور قيمة الضمان وغيرها.

ب - قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

إن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الناتج المخصص من احتمالية التعثر وقيمة التعرض عند التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر.

1 - تقدير احتمالية التعثر

تتمثل احتمالية التعثر في احتمالية تعثر المقترض في الوفاء بالتزاماته المالية إما على مدى فترة 12 شهر (احتمالية التعثر على مدى 12 شهر) أو على مدى المدة المتبقية من الالتزام (احتمالية التعثر على مدى مدة الالتزام).

إن تقدير المجموعة لاحتمالية التعثر فيما يخص تسهيلات ائتمان الشركات يستند إلى تصنيف مخاطر الائتمان المتعلقة بالعملاء، واحتمالية التعثر الداخلي وبيانات الاقتصاد الكلي. وفقاً لبيانات الاقتصاد الكلي، تم الأخذ في الاعتبار ثلاثة سيناريوهات (سيناريو أساسي، سيناريو متزايد، سيناريو منخفض). أما فيما يخص تسهيلات ائتمان الأفراد، تم تقسيم التسهيلات إلى مجموعات تتشارك في خصائص مماثلة للمخاطر.

قامت المجموعة بتطبيق الحد الأدنى من احتمالية التعثر وفقاً لتوجيهات البنك المركزي بواقع 100 نقطة أساس (1%) لكافة التسهيلات الائتمانية المصنفة أقل من «ذات التصنيف الائتماني المرتفع»، وبواقع 75 نقطة أساس (0.75%) للتسهيلات المصنفة كـ «ذات التصنيف الائتماني المرتفع» أو أعلى. غير أنه لم يتم تطبيق الحد الأدنى لاحتمالية التعثر بالنسبة لما يلي:

- التسهيلات الائتمانية الاستهلاكية (دون البطاقات الائتمانية)، والتمويل الإسكاني
- التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومات والبنوك المصنفة من إحدى مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي كذات جودة ائتمانية عالية أو أفضل.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2020

2 - التعرض عند التعثر

يمثل هذا البند التعرض المتوقع في حالة وقوع حدث للتعثر. تتوصل المجموعة لمقدار قيمة التعرض عند التعثر استناداً إلى درجة التعرض الائتماني الحالي بالنسبة للموجودات المالية والتغيرات المحتملة التي قد تطرأ على المبالغ الحالية وفقاً لشروط التعاقد بما في ذلك الإطفاء. إن التعرض عند التعثر بالنسبة للموجودات المالية يمثل إجمالي القيمة الدفترية بالإضافة إلى الفائدة.

يتم احتساب قيمة التعرض عند التعثر بالنسبة للتسهيلات المالية غير الممولة من خلال تطبيق معامل التحويل الائتماني بنسبة 100%. وبالنسبة للرصيد غير المستخدم يتم تطبيق معامل التحويل الائتماني وفقاً لمتطلبات تعليمات معيار الرفع المالي الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 21 أكتوبر 2014.

3 - معدل الخسارة عند التعثر

يمثل معدل الخسارة عند التعثر قيمة الخسارة الائتمانية المتوقعة في حالة وقوع حدث تعثر، وقيمتها المتوقعة عند التحقق بالإضافة إلى القيمة الزمنية للأموال. بالنسبة للتسهيلات الائتمانية للمرحلة 1 والمرحلة 2 فإنه يتم استخدام التقدير الداخلي للمجموعة لمعدل الخسارة عند التعثر إذا كانت أعلى من الحد الأدنى لمعدل الخسارة عند التعثر وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي. تراعى نماذج معدل الخسارة عند التعثر الحد الأدنى لنسب الاستقطاع لقيم الضمانات وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي. ووفقاً لتعليمات البنك المركزي يستخدم البنك نسبة معدل الخسائر عند التعثر بنسبة 100% للتسهيلات المصنفة ضمن المرحلة 3.

تجميع المعلومات المستقبلية

تأخذ المجموعة في اعتبارها المتغيرات الاقتصادية الرئيسية المتوقعة أن يكون لها تأثير على مخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة لغرض ادراج المعلومات المستقبلية ضمن نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. وتعكس تلك المتغيرات بصورة أساسية التقديرات المعقولة والمؤيدة لظروف الاقتصاد الكلي المستقبلية. إن مراعاة هذه العوامل يؤدي إلى رفع درجة الاحكام المستخدمة في تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. وتقوم الإدارة بمراجعة المنهجيات والافتراضات بما في ذلك أي توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية على أساس منتظم.

4 - الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان

يُقاس التزام المجموعة الناشئ عن كل اعتماد مستندي وخطاب ضمان بالمبلغ المعترف به مبدئياً ناقصاً الإطفاء المتراكم المعترف به في بيان الدخل ومخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة، أيهما أعلى. ولهذا الغرض، تقدر المجموعة الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى القيمة الحالية للدفوعات المتوقعة لتعويض حامل الأداة عن الخسارة الائتمانية التي يتكبدها. يُخصم العجز بسعر الفائدة المعدل حسب المخاطر ذي الصلة بالانكشاف. تجرى عملية الاحتمال باستخدام السيناريوهات الثلاثة المرجحة باحتمالية التعثر.

ج - مراجعة جدولة القروض والسلفيات للعملاء

في ظل ظروف معينة، تقوم المجموعة بإعادة التفاوض أو مراجعة القروض والسلفيات للعملاء. وقد يشمل ذلك تمديد فترة السداد، تقديم امتيازات في سعر الفائدة. إذا كان مراجعة الجدولة جوهرية، يتم عدم تحقق التسهيلات على أن يتم التحقق بتسهيل جديد طبقاً للشروط الجديدة. يتم احتساب خسارة ائتمانية على مدى 12 شهراً للتسهيل الجديد، فيما عدا إذا كان التسهيل الجديد قد تعرض للانخفاض في الجدارة. عندما يتم مراجعة جدولة القروض والسلفيات للعملاء بدون عدم التحقق فإنه يتم احتساب إنخفاض القيمة باستخدام معدل الفائدة الفعلي. تواصل الإدارة مراجعة القروض المعاد جدولتها للتأكد من استيفاء جميع المعايير وأن الدفعات المستقبلية مرجحة الحصول. وتقييم الإدارة إذا ما ازدادت مخاطر الائتمان بشكل ملحوظ وإذا ما استوجب تصنيف التسهيل ضمن المرحلة 3.

2 - مخصص الخسائر الائتمانية استناداً إلى سياسة التصنيف الائتماني من قبل تعليمات البنك المركزي الكويتي.

تحدد سياسة التصنيف الائتماني المقررة من قبل بنك الكويت المركزي طريقة مكونة من شريحتين لتقدير قيمة الخسارة الائتمانية. ويمثل إجمالي الخسارة الائتمانية المقرر الاعتراف بها مجموع المخصصين العام والمحدد.

أ - مخصص عام

تم احتساب المخصص العام بواقع 1% بالنسبة للرصيد القائم من التسهيل النقدي وواقع 0.5% بالنسبة للرصيد القائم من التسهيل غير النقدي بالصافي من بعض الفئات المحددة للضمانات.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2020

ب - مخصص محدد

تم احتساب المخصص المحدد من خلال تطبيق نسبة خسارة على مبلغ التعرض بالصافي من الضمانات المؤهلة. تستند نسبة الخسارة المقرر تطبيقها إلى عدد الأيام المنقضية بعد الاستحقاق كما هو مبين في الجدول أدناه.

عدد الأيام المنقضية بعد الاستحقاق	نسبة الخسارة
أكثر من 90 يوماً وأقل من 180 يوماً	20%
أكثر من 180 يوماً وأقل من 365 يوماً	50%
أكثر من 365 يوماً	100%

تصنف التسهيلات الائتمانية ضمن التصنيفات المذكورة أعلاه عند وجود دليل موضوعي لإنخفاض قيمتها بناءً على أسس محددة تتضمن تقديرات إدارية لزيادة المخاطر الائتمانية.

المشطوبات

يتم شطب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي (إما جزئياً أو بالكامل) إلى الحد الذي لا يمكن من خلاله وجود احتمال واقعي للإسترداد. ويتمثل هذا الأمر بشكل عام عندما تقرر المجموعة أن المدينين ليس لديهم موجودات أو مصادر دخل قد تؤدي إلى إنتاج تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. غير أن الموجودات المالية التي يتم شطبها لا تزال عرضة للاستفادة منها لغرض الالتزام بسياسة المجموعة المتبعة لاسترداد المبالغ المستحقة. لإيضاحات أكثر تفصيلاً حول التعرض الائتماني يرجى الرجوع إلى إيضاح رقم 6 من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

عرض المخصص المحاسب لخسائر الائتمان المتوقعة في بيان المركز المالي

يتم عرض المخصصات المحاسبية للخسائر الائتمانية المتوقعة كاستقطاع من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة. وفي حالة أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تقوم المجموعة بتسجيل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان الدخل المجمع ويتم تسجيل مبلغ مقابل ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى دون أي تخفيض في القيمة الدفترية للأصل المالي في بيان المركز المالي. ويتم تسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة للالتزامات القروض وخطابات الاعتماد و عقود الضمان المالي ضمن المطلوبات الأخرى.

هـ - انخفاض قيمة موجودات غير ملموسة

لا يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة وعقارات ومعدات ذات الأعمار الإنتاجية غير المحددة ويتم اختبارها سنوياً لغرض تحديد انخفاض القيمة. يتم مراجعة الموجودات غير المالية الأخرى لغرض تحديد انخفاض القيمة عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى عدم إمكانية إسترداد القيمة الدفترية. تدرج خسارة انخفاض القيمة بالمبلغ الذي تتجاوز به القيمة الدفترية للأصل المبلغ المكن إسترداده. إن المبلغ الممكن إسترداده هو القيمة العادلة للأصل ناقص أي تكاليف حتى البيع أو القيمة أثناء الأستخدام أيهما أكبر.

و - عقارات ومعدات

يتم إحتساب الأراضي ملك حر بالقيمة العادلة ولا يحتسب لها استهلاك. يتم احتساب القيمة العادلة على أساس تقييمات سنوية للقيمة السوقية بالاستعانة بخبراء مستقلين. إن أي ارتفاع في القيمة الدفترية للأصل كنتيجة لإعادة التقييم يتم إضافته مباشرة إلى بيان الدخل الشامل المجمع تحت بند احتياطي إعادة تقييم عقارات. يتم تحميل انخفاض التقييم مباشرة إلى احتياطي إعادة تقييم عقارات إلى الحد الذي لا يتجاوز رصيد الاحتياطي لذلك الأصل. أي انخفاض إضافي في القيمة الدفترية للأصل نتيجة إعادة التقييم تسجل كمصروفات في بيان الدخل المجمع. يتم أخذ الرصيد في هذا الإحتياطي إلى الأرباح المحتفظ بها مباشرة عند بيع العقار.

يتم تسجيل المباني والموجودات الأخرى على أساس التكلفة التاريخية ناقصا الإستهلاك المتراكم. يحتسب الإستهلاك بطريقة القسط الثابت لتخفيض تكلفة تلك الموجودات على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لها على النحو التالي :

مباني	حتى 20 سنة
تحسينات عقارات مستأجرة	حتى 3 سنوات
أثاث ومعدات	حتى 5 سنوات
حاسبات آلية وبرامج	حتى 5 سنوات
مركبات	حتى 5 سنوات

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2020

يتم مراجعة قيم العقارات والمعدات دورياً لغرض تحديد انخفاض القيمة، وفي حال توفر أي دليل على زيادة القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية، يتم تخفيض قيمة الموجودات إلى قيمتها الاستردادية، ويتم الاعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة الناتجة في بيان الدخل المجموع.

ز- التأجير

عند بدء العقد، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد يحتوي على إيجار. بمعنى آخر، ستقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد يتضمن الحق في السيطرة على واستخدام أصول محددة لفترة من الزمن بمقابل.

طبقت المجموعة نهجاً موحداً للاعتراف وقياس جميع عقود الإيجار والتي تكون فيها المجموعة المستأجر، باستثناء الإيجارات قصيرة المدى والإيجارات المرتبطة بالموجودات قصيرة الأجل والموجودات ذات القيمة المنخفضة. تعترف المجموعة بمطلوبات العقود للاعتراف بمدفوعات عقد التأجير وموجودات حق الاستخدام والتي تمثل حق استخدام الأصل المستخدم.

أ - موجودات حق الاستخدام:

تعترف المجموعة بموجودات حق الاستخدام في تاريخ بداية عقد التأجير (أي، التاريخ الذي يصبح فيه الأصل الأساسي متاحاً للاستخدام). وتقاس موجودات حق الاستخدام وفقاً للتكلفة ناقصاً أي استهلاك متراكم وخسائر انخفاض القيمة والمعدلة بما يعكس أية إعادة قياس لمطلوبات عقود التأجير. تتضمن تكلفة هذه الموجودات قيمة مطلوبات عقود التأجير المسجلة والتكاليف المبدئية المباشرة المتكبدة ومدفوعات عقود التأجير المسددة في أو قبل تاريخ البدء ناقصاً أي حوافز عقود تأجير مستلمة. وما لم تتيقن المجموعة بصورة معقولة من حصولها على ملكية الأصل المستأجر في نهاية مدة عقد التأجير، يتم استهلاك موجودات حق الاستخدام المعترف بها على أساس القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدر للأصل أو مدة عقد التأجير أيهما أقصر. وتخضع موجودات حق الاستخدام لانخفاض القيمة. يتم تسجيل القيمة الدفترية لموجودات حق الاستخدام ضمن العقارات والمعدات في بيان المركز المالي المجموع.

ب - مطلوبات عقود التأجير:

تعترف المجموعة في تاريخ بداية عقد التأجير بمطلوبات العقد والتي يتم قياسها وفقاً للقيمة الحالية لمدفوعات عقد التأجير التي سيتم سدادها على مدى فترة عقد التأجير. وتتضمن مدفوعات عقد التأجير المدفوعات الثابتة (بما في ذلك المدفوعات الثابتة في طبيعتها) ناقصاً أي حوافز مستحقة ومدفوعات عقد التأجير المتغيرة التي تعتمد على أحد المؤشرات أو المعدلات وكذلك المبالغ التي من المتوقع سدادها بموجب ضمانات القيمة التخريدية. كما تشتمل مدفوعات عقد التأجير على سعر الممارسة لخيار الشراء والتي من المؤكد بصورة معقولة من أنه يتم ممارسته من قبل المجموعة ومدفوعات الغرامات لإنهاء عقد التأجير في حالة إذا كانت مدة عقد التأجير تعكس ممارسة المجموعة لخيار إنهاء العقد. وفي حالة مدفوعات التأجير المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل ما، فيتم تسجيلها كمصرفات في الفترة التي يقع فيها الحدث أو الظروف التي تستدعي سداد المدفوعات.

عند احتساب القيمة الحالية لمدفوعات عقد التأجير، تستخدم المجموعة معدل الربح المتزايد في تاريخ بداية عقد التأجير في حالة إذا كان معدل الربح المنضم في عقد التأجير غير قابل للتحديد بشكل فوري. إضافة إلى ذلك، يعاد قياس القيمة الدفترية لمطلوبات عقد التأجير في حالة أن يطرأ تعديل أو تغيير في مدة عقد التأجير أو تغيير في مدفوعات عقد التأجير الثابتة في طبيعتها أو تغيير في التقييم الذي يتم إجراؤه لتحديد ما إذا كان سيتم شراء الأصل ذي الصلة ويتم تسجيلها ضمن المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي المجموع.

ح - موجودات غير متداولة محتفظ بها لغرض البيع :

يتم تصنيف الموجودات غير المتداولة كمحتفظ بها لغرض البيع، إذا كان إسترداد قيمتها الدفترية سوف يتم عن طريق البيع وليس عن طريق الاستمرار في استخدامها. ويتم اعتبارها استوفت هذا الشرط فقط عندما يكون البيع راجحاً والموجودات متوفرة للبيع المباشر بوضعها الحالي. يتم قياس الموجودات الغير متداولة المحتفظ بها لغرض البيع بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة ناقص تكلفة البيع. لا يتم استهلاك أو إطفاء الموجودات الغير متداولة عند تصنيفها كمحتفظ بها لغرض البيع.

ط - موجودات غير ملموسة

إن الموجودات غير النقدية المحددة التي تم الاستحواذ عليها والمرتبطة بأعمال البنك والمتوقع أن يكون لها منافع مستقبلية يتم معالجتها كموجودات غير ملموسة. الموجودات غير الملموسة التي ليس لها أعمار افتراضية لا يتم إطفائها ويتم فحص الإنخفاض في قيمتها سنوياً وكلما توافر مؤشر على احتمالية إنخفاض قيمتها. بينما يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها أعمار محددة على فترة أعمارها الافتراضية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2020

في نهاية الفترة التقريرية، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية لموجوداتها الغير ملموسة لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على وجود خسارة إنخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الإنخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لإحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة، (إن وجدت). إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على المجموعة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الاعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الدخل المجموع، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة إنخفاض قيمة الأصل كإنخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الإنخفاض في القيمة لاحقاً، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفترى بسبب عكس خسارة إنخفاض القيمة عن المبلغ الدفترى الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الاعتراف بأية خسارة من إنخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الاعتراف بعكس خسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الدخل المجموع إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الإنخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

ي - أسهم الخزينة

يتم إظهار ما يملكه البنك من أسهمه الخاصة بتكلفة الشراء. وتتم المحاسبة عن أسهم الخزينة بإستخدام طريقة التكلفة. وفقاً لطريقة التكلفة، يتم إدراج متوسط تكلفة الأسهم المعاد شراؤها كحساب معاكس ضمن حقوق الملكية. عند إعادة إصدار هذه الأسهم يتم إدراج الأرباح في حساب منفصل غير قابل للتوزيع ضمن حقوق المساهمين.

ويتم تحميل أي خسائر محققة على حساب «احتياطي أسهم الخزانة» في حدود الرصيد الدائن لذلك الحساب، ويتم تحميل الخسائر الإضافية على الأرباح المتفظ بها، الاحتياطي العام، الاحتياطي القانوني. تستخدم الأرباح المحققة لاحقاً عن بيع أسهم الخزانة لمقابلة الخسائر المسجلة سابقاً في ثم الاحتياطيات ثم الأرباح المتفظ بها ثم احتياطي أسهم الخزينة على التوالي. لا يتم دفع أي توزيعات نقدية عن أسهم الخزانة التي تصدر عن البنك. إن إصدار أسهم المنحة يؤدي إلى زيادة عدد أسهم الخزينة بشكل نسبي وتخفيض متوسط تكلفة السهم دون أن يؤثر على إجمالي تكلفة أسهم الخزينة.

ك - تحقق الأيراد

تتحقق أرباح ومصروفات الفوائد للأدوات المالية المحملة بالفائدة باستخدام أسلوب معدل الفائدة الفعلية، إن سعر الفائدة الفعلي هو السعر المستخدم لخصم المدفوعات أو التخصيمات النقدية المستقبلية المتوقعة خلال العمر المتوقع لهذه الأدوات المالية أو فترة أقصر لصافي القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية أيهما أنسب. عند احتساب سعر الفائدة الفعلي يتم الأخذ في الاعتبار كل الأتعاب والنقاط المدفوعة أو المستلمة بين أطراف العقد، وتكاليف العمليات وكل العلاوات والخصومات الناتجة مع استبعاد خسائر الائتمان المستقبلية.

عند إنخفاض قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية، يتم احتساب إيرادات الفوائد باستخدام سعر الفائدة المستخدم في خصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض احتساب خسائر انخفاض القيمة.

إن الأتعاب والعمولات المكتسبة من تقديم خدمات على مدى فترة من الزمن تستحق على مدى تلك الفترة. ويتم الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات الأخرى عند تقديم الخدمة. يتم الاعتراف بأتعاب إدارة الموجودات خلال الفترة التي تم فيها تقديم الخدمة.

يتم تحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام تلك الدفعات.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2020

ل - منح حكومية

يتم الاعتراف بالمنح الحكومية عندما يكون هناك تأكيد معقول باستلام المنحة واستيفاء جميع الشروط المرتبطة بها. عندما تتعلق المنحة ببند مصروفات، يتم الاعتراف بها كإيراد على أساس منتظم على مدى الفترات التي يتم خلالها تحميل التكاليف ذات الصلة، التي تستهدف المنحة التعويض عنها، وإثباتها ضمن المصروفات. أما عندما تتعلق المنحة بأصل، يتم الاعتراف بها كإيراد بما يعادلها من مبالغ على مدى العمر الإنتاجي للأصل ذي الصلة.

م - العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي بأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات، ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية ومعاملات تبادل العملات الأجنبية القائمة في تاريخ بيان المركز المالي المجموع إلى الدينار الكويتي بأسعار الصرف السائدة بتاريخ بيان المركز المالي المجموع، ويتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عملية التحويل ضمن بيان الدخل المجموع.

في حالة الموجودات غير النقدية التي تم تسجيل التغيير في قيمتها العادلة مباشرة ضمن الدخل الشامل الآخر، يتم تسجيل صافي الإستثمار في العمليات الأجنبية وفروق تحويل العملات الأجنبية مباشرة في الدخل الشامل الآخر وبالنسبة للموجودات غير النقدية التي تم تسجيل التغيير في قيمتها العادلة مباشرة في بيان الدخل المجموع، يتم تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية في بيان الدخل المجموع.

ن - مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تلتزم المجموعة وفقاً لقانون العمل الكويتي بسداد مبالغ للموظفين عن مكافأة نهاية الخدمة وفقاً لبرامج مزايا محددة. ويتم احتساب قيمة ذلك الالتزام نهائياً وسداده دفعة واحدة عند انتهاء خدمة الموظف.

تقوم المجموعة بإحتساب تكلفة هذا الالتزام كمصروف على السنة يمثل المبلغ المستحق لكل موظف نتيجة لنهاية الخدمة اختياريًا كما في تاريخ بيان المركز المالي المجموع، وتعتبر المجموعة ذلك تقديراً يعتمد عليه لاحتساب القيمة الحالية لهذا الالتزام.

س - معلومات القطاع

إن القطاع هو جزء مميز من المجموعة يعمل في أنشطة الأعمال التي ينتج عنها اكتساب إيرادات أو تكبد تكاليف، تستخدم إدارة المجموعة قطاعات الأعمال لتوزيع المصادر وتقييم الأداء. إن قطاعات التشغيل لها نفس السمات الاقتصادية والمنتجات والخدمات وفئة العملاء الذين يمكن تجميعهم واعداد تقارير حولهم كقطاعات.

ع - موجودات الأمانة

لا تعتبر الموجودات التي يحتفظ بها بصفة الوكالة أو الأمانة من موجودات المجموعة.

ف - الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، قامت الإدارة بإبداء الآراء وعمل التقديرات لتحديد المبالغ المدرجة في البيانات المالية المجمعة. إن أهم الأحكام والتقديرات هي ما يلي :

الأحكام

تصنيف الموجودات المالية:

تقوم المجموعة بتحديد تصنيف الموجودات المالية، باستثناء أسهم حقوق الملكية والمشتقات، بناءً على تقييم نموذج الأعمال حيث يتم الاحتفاظ بالأصل من خلاله، ويتم تقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للأصل المالي تتعلق فقط بأصل المبلغ والفوائد على أصل المبلغ القائم. ينبغي وضع الأحكام عند تحديد نموذج الأعمال بمستوى مناسب يعكس بصورة أفضل إجمالي مجموعة أو محفظة الموجودات اللتين يتم إدارتهما معاً لتحقيق الهدف المحدد من الأعمال. تقوم المجموعة أيضاً بتطبيق أحكام لتقييم ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال في الظروف التي يتم فيها تسجيل الموجودات ضمن نموذج الأعمال بشكل مختلف عن التوقعات الأصلية. يرجى الرجوع إلى إيضاح 1.د.2 تصنيف الموجودات المالية للمزيد من المعلومات.

التقديرات والإفتراسات

إن الإفتراسات الرئيسية فيما يتعلق بالمستقبل والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في تاريخ التقرير والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للقيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي :

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2020

خسارة انخفاض قيمة القروض والسلفيات والأدوات المالية الأخرى:

تقوم المجموعة بتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل فيما عدا أدوات حقوق الملكية. تتطلب الخسائر الائتمانية المتوقعة تطبيق أحكام هامة، يرجى الرجوع لإيضاح 2(ي). لمزيد من المعلومات.

أحكام جوهرية مطلوبة لتطبيق المتطلبات المحاسبية لاحتساب مخصص خسائر ائتمان المتوقعة، مثل:

1. تحديد معايير الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان
2. اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياسات الخسائر الائتمانية المتوقعة
3. تحديد العدد والأوزان النسبية للسيناريوهات التطلعية لكل نوع من المنتجات / السوق والخسارة الائتمانية المتوقعة المرتبطة بها
4. إنشاء مجموعة من الموجودات المالية المتشابهة لغرض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

مخصص الخسائر الائتمانية:

تقوم المجموعة بمراجعة القروض والسلفيات على أساس ربع سنوي لتحديد ما إذا كان يجب تسجيل مخصص خسائر الائتمان في بيان الدخل المجمع. وبصفة خاصة يجب إتخاذ أحكام من قبل الإدارة بالنسبة لتحديد مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية لتحديد مستوى المخصصات المطلوبة. تستند تلك التقديرات بالضرورة إلى الافتراضات حول عدة عوامل تتضمن درجات متفاوتة من الأحكام وعدم التأكد، وقد تختلف النتائج الفعلية مما يؤدي إلى تغيرات مستقبلية على تلك المخصصات.

تقييم استثمارات حقوق الملكية غير المسعرة:

تستند طرق التقييم للاستثمارات غير المسعرة على التقديرات كالتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بأسعار الفائدة السائدة حالياً لأدوات تماثلها من حيث المخاطر والشروط، أو آخر عمليات السوق البحتة، أو القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة أو توسية صافي قيمة موجودات للشركة المستثمر فيها طرق التقييم الأخرى ذات الصلة.

إن أي تغيير في هذه التقديرات والافتراضات كذلك استخدام تقديرات وافتراضات أخرى لكنها معقولة قد يؤثر على القيمة الدفترية لخسائر القروض والسلفيات واستثمارات في أدوات الدين والقيم العادلة لاستثمارات حقوق الملكية غير المسعرة.

إنخفاض قيمة الموجودات الغير ملموسة:

تقوم المجموعة بتحديد فيما إذا كان هناك انخفاض في قيمة موجوداتها الغير ملموسة سنويا على الأقل. ويتطلب ذلك تقدير «القيمة المستخدمة» للموجودات. إن تقدير «القيمة المستخدمة» يتطلب من المجموعة عمل تقديرات للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للأصل أو من وحدة توليد النقد وكذلك اختيار معدل الخصم المناسب لاحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

الأحكام الجوهرية الخاصة بتحديد مدة التأجير للعقود المشتملة على إمكانية التجديد:

تحدد المجموعة مدة عقد التأجير كمدة غير قابلة للإلغاء بالإضافة إلى أي فترات يغطيها خيار تمديد عقد التأجير إذا كان من المؤكد بصورة معقولة أنه سيتم ممارسته وكذلك فترات يغطيها خيار إنهاء عقد التأجير إذا كان من المؤكد بصورة معقولة عدم ممارسته.

لدى المجموعة، بموجب بعض عقود التأجير، خيار تأجير الموجودات لفترات إضافية. وتستعين المجموعة بالأحكام في تقييم ما إذا كان من المؤكد بصورة معقولة ممارسة خيار التجديد. أي أنها تراعي كافة العوامل ذات الصلة التي تحقق حافزا اقتصاديا لممارسة خيار التجديد. وبعد تاريخ بداية التأجير، تعيد المجموعة تقييم مدة عقد التأجير إذا كان هناك حدث أو تغير جوهرى في الظروف يقع ضمن نطاق سيطرة المجموعة ويعكس قدرتها على ممارسة (أو عدم ممارسة) خيار التجديد (مثل التغير في استراتيجية الأعمال).

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2020

3 - نقد وأرصدة قصيرة الأجل

ألف دينار كويتي	
2019	2020
113,004	166,614
133,137	133,199
610,772	421,627
856,913	721,440
(12)	(32)
856,901	721,408

نقد وبنود نقدية
أرصدة لدى بنك الكويت المركزي
ودائع لدى بنوك تستحق خلال سبعة أيام
ناقصا : مخصص الانخفاض في القيمة (خسائر إئتمانية متوقعة)

4 - سندات الخزانة والبنك المركزي

ألف دينار كويتي	
2019	2020
131,069	59,867
117,737	126,655
248,806	186,522

سندات الخزانة
سندات البنك المركزي

تحمل سندات الخزانة الصادرة من بنك الكويت المركزي سعر فائدة ثابت ومتغير حتى تاريخ الاستحقاق. وتصدر سندات البنك المركزي من قبل بنك الكويت المركزي بخصم وتحمل عائد ثابت حتى تاريخ الاستحقاق.

5 - المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

ألف دينار كويتي	
2019	2020
704,453	469,278
(66)	(34)
704,387	469,244
30,000	-
147,806	113,200
(1,778)	(822)
176,028	112,378
880,415	581,622

إيداعات لدى بنوك
ناقص: مخصص انخفاض القيمة (الخسائر الإئتمانية المتوقعة)

المبالغ المستحقة من المؤسسات المالية الأخرى
قروض وسلفيات إلى بنوك
ناقص : مخصص إنخفاض القيمة

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2020

6 - قروض وسلفيات

تقوم المجموعة بتقييم تركيز مخاطر الائتمان بناء على الأغراض المبدئية «للقروض والسلفيات» المشار إليها أدناه كما يلي:

كما في 31 ديسمبر 2020:

ألف دينار كويتي				
المجموع	أخرى	أوروبا	آسيا	الكويت
606,884	-	-	66,530	540,354
694,281	-	5,369	15,275	673,637
81,441	9,118	-	30,369	41,954
453,851	-	-	-	453,851
578,312	175	759	40,124	537,254
2,414,769	9,293	6,128	152,298	2,247,050
(135,712)				
2,279,057				

تجاري وصناعي

إنشائي وعقاري

مؤسسات مالية أخرى

أفراد

أخرى

ناقصا : مخصص إنخفاض في القيمة

كما في 31 ديسمبر 2019:

ألف دينار كويتي				
المجموع	أخرى	أوروبا	آسيا	الكويت
604,352	-	-	63,098	541,254
716,623	-	-	13,662	702,961
90,772	-	-	30,375	60,397
456,442	-	-	-	456,442
525,810	4,044	-	45,725	476,041
2,393,999	4,044	-	152,860	2,237,095
(127,337)				
2,266,662				

تجاري وصناعي

إنشائي وعقاري

مؤسسات مالية أخرى

أفراد

أخرى

ناقصا : مخصص إنخفاض في القيمة

الحركة في مخصصات القروض والسلفيات

2019		2020				
ألف دينار كويتي		ألف دينار كويتي				
المجموع	عام	محدد	المجموع	عام	محدد	
142,212	142,212	-	127,337	127,337	-	المخصصات في 1 يناير
(116,806)	-	(116,806)	(83,536)	-	(83,536)	مبالغ مشطوبة
(18)	(18)	-	79	79	-	فروقات تحويل
101,949	(14,857)	116,806	91,832	8,296	83,536	محمل على / (مفرج إلى) بيان الدخل المجمع
127,337	127,337	-	135,712	135,712	-	المخصصات في 31 ديسمبر

بلغ المخصص المحدد للعام، الخاص بالتسهيلات الائتمانية النقدية مبلغ 135,712 ألف دينار كويتي (2019: 127,337 ألف دينار كويتي) وتتضمن أيضا مخصص إضافي بمبلغ 105,539 ألف دينار كويتي (2019: 97,500 ألف دينار كويتي) حيث أنها تزيد عن الحد الأدنى لمتطلبات بنك الكويت المركزي للمخصص العام. تم إدراج مخصص التسهيلات الائتمانية غير النقدية والذي يبلغ 42,561 ألف دينار كويتي (2019: 25,272 ألف دينار كويتي) ضمن المطلوبات الأخرى.

كما في 31 ديسمبر 2020 بلغت الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) 107,513 ألف دينار كويتي (2019: 50,344 ألف دينار كويتي).

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2020

إن المخصصات المحتسبة بموجب قواعد البنك المركزي على تصنيف التسهيلات الإئتمانية أعلى من تلك المحتسبة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) والمحدد بموجب إرشادات البنك المركزي.

7 - استثمارات في أوراق مالية

ألف دينار كويتي	
2019	2020
272,231	318,203
15,952	14,449
246,631	208,477
25,138	27,787
8	3
559,960	568,919

أدوات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

سندات مسعرة

سندات غير مسعرة

أسهم مسعرة

أسهم غير مسعرة

أدوات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

أخرى

يبين الجدول التالي التغيرات في أجمالي المبالغ المسجلة ومقابلها من خسائر إئتمانية متوقعة فيما يتعلق بإستثمارات في أدوات الدين:

2020			
ألف دينار كويتي			
أجمالي	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى
290,028	1,745	8,681	279,602
44,566	-	(55)	44,621
334,594	1,745	8,626	324,223
2020			
ألف دينار كويتي			
أجمالي	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى
1,845	1,745	3	97
97	-	127	(30)

أجمالي المبالغ المسجلة كما في 1 يناير
صافي حركة السنة

حركة الخسائر الإئتمانية المتوقعة

الخسائر الإئتمانية المتوقعة كما في
1 يناير

المفرج عنه) المحمل خلال السنة

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2020

1,942	1,745	130	67
-------	-------	-----	----

2019

ألف دينار كويتي

المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	أجمالي
299,239	8,531	2,265	310,035
(19,637)	150	(520)	(20,007)
279,602	8,681	1,745	290,028

أجمالي المبالغ المسجلة كما في 1 يناير
صافي حركة السنة

حركة الخسائر الإئتمانية المتوقعة

2019

ألف دينار كويتي

المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	أجمالي
198	19	2,265	2,482
(101)	(16)	(520)	(637)
97	3	1,745	1,845

الخسائر الإئتمانية المتوقعة كما في
1 يناير

المفرج عنه خلال السنة

أ - خلال عام 2008، قام البنك بشراء عدد 221,425,095 سهم من أسهم بنك بوبيان بتكلفة بلغت 94,103 ألف دينار كويتي وذلك بموجب عدة عمليات شراء أجريت جميعها وفقاً للإجراءات العادية المتبعة لدى بورصة الكويت، وبتاريخ لاحق، ونتيجة لتوفر أرصدة نقدية بحساب الشركة الأم «الشركة المقترضة» للشركات الخمس التابعة للبائعة للأسهم المذكورة في بورصة الكويت (ويشار إلى هذه الشركات الخمس التابعة فيما يلي بعبارة «الشركات المستأنفة»)، فقد قام البنك باستخدام هذه الأرصدة في سداد القرض المستحق لديه على الشركة المقترضة، أيضاً خلال العام 2009 أقامت الشركة المقترضة مع «الشركات المستأنفة» دعوى قضائية لمنازعة البنك في ملكيته للأسهم المذكورة أعلاه، وقد قضى في هذا النزاع بحكم بات بجلسة 27 ديسمبر 2017 على النحو المبين أدناه.

في فبراير 2009 قضت محكمة استئناف مستعجل بتقييد بيع عدد 221,425,095 سهماً لحين صدور حكم نهائي في النزاع على ملكية هذه الأسهم.

خلال 2010، ساهم البنك في حقوق الإصدار واستحوذ على عدد 127,058,530 سهم بتكلفة بلغت 32,401 ألف دينار كويتي. فيما بعد وخلال السنوات من 2013 حتى تاريخ التقرير، استلم البنك أسهم منحة يبلغ مجموعها 119,869,340 سهم.

في أبريل 2016، صدر حكم محكمة أول درجة لصالح البنك بتأييد صحة ملكيته لعدد 221,425,095 سهم.

في فبراير 2017، أصدرت محكمة الاستئناف حكماً بإبطال خمس عقود بيع الأسهم المؤرخة في 30 نوفمبر 2008 المبرمة بين كل من الشركات المستأنفة والبنك لبيع أسهم بنك بوبيان والبالغ إجماليها 221,425,095 سهماً وإعادة الحال إلى ما كان عليه قبل التعاقد وأهمها رد الأسهم إلى ملكية الشركات المستأنفة وبيعها وفوائدها والمزايا التي تحصل عليها البنك وإبطال كافة التصرفات التي أجراها على حساب الشركة المقترضة لديه بعد تاريخ البيع.

طعن البنك على الحكم الاستئناف أمام محكمة التمييز، وفي 27 ديسمبر 2017 أصدرت محكمة التمييز حكماً بقبول هذا الطعن وألزمت الشركات المستأنفة سالفه البيان برد ثمن الأسهم للبنك، كما قضت بصحة كافة التصرفات التي أجراها البنك على حساب الشركة المقترضة لديه بعد تاريخ إبرام العقود الخمسة لبيع الأسهم المبرمة في 30 نوفمبر 2008، كما أُلزمت أيضاً محكمة التمييز كل من الشركة المقترضة والشركات المستأنفة مصروفات وأتعاب المحاماة عن درجات النزاع.

في 29 يناير 2018، حصل البنك على صورة تنفيذية من محكمة التمييز ضد الشركات المستأنفة، بينما يمارس البنك حالياً السيطرة على قيمة الأسهم مقابل رد ملكية الأسهم للشركات المستأنفة. سوف يستمر البنك في الاعتراف بتلك الأسهم ضمن

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2020

«استثمارات في أوراق مالية» حتى تنفيذ حكم محكمة التمييز.

بتاريخ 16 يونيو 2019 صدر لصالح البنك الحكم القاضي منطوقه، أولاً وبصفة مستعجلة، بوقف تنفيذ الحكم السابق الصادر من محكمة الاستئناف والمعدل بالحكم الصادر من محكمة التمييز ومخاطبة الشركات المستأنفة برد المبالغ المستحقة للبنك مقابل رد الأسهم. ثانياً، ندب خبير لتحديد المبلغ المستحق على كل شركة من الشركات الخمسة من الثمن المطلوب رده وبيان نصيب كل منهم في الأسهم المبطله وفي ريع الأسهم محل العقود المبطله وفوائدها ومزاياها وبيان الرسوم والمصاريف المدفوعة في عمليات بيع الأسهم وبيان القوائم بسدادها والملمزم بأدائها.

في 29 يونيو 2020 قضت محكمة الاستئناف برفض الحكم الصادر عن محكمة الدرجة الأولى بتاريخ 16 يونيو 2019 وبصفة مستعجلة بوقف التنفيذ. وقد قام البنك بالطعن على الحكم أمام محكمة التمييز ولم يحدد له جلسة حتى تاريخه.

فيما يخص الدعوى المتعلقة بندب خبير، فإنه تم تداولها أمام الخبراء بتاريخ 19 أكتوبر 2020 وسيقوم الخبير بتقديم التقرير للمحكمة في الجلسة التالية التي تم إعادة تحديدها لتاريخ 7 فبراير 2021.

ب - خلال السنة المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2020، قامت المجموعة بتعيين أدوات دين محددة كأدوات تحوط وذلك لتحوط على التغير في القيمة العادلة الناتجة عن التغير في سعر الفائدة السوقية. تستخدم المجموعة أدوات مقاصة أسعار الفائدة كأدوات تحوط حيث تقوم المجموعة دفع فائدة ثابتة واستلام فائدة متغيرة.

استناداً إلى مطابقة الشروط الحرجة بين البنود المتحوط لها وأدوات التحوط، تم استنتاج أن التحوطات كانت فعالة.

بلغت القيمة الدفترية لأدوات الدين المحددة كبنود يوجد بها تحوط مقابلها كما في 31 ديسمبر 2020 مبلغ 251,140 ألف دينار كويتي (2019 : 190,594 ألف دينار كويتي). وبلغت التغيير في القيمة العادلة لتلك الأدوات الناتجة عن تغيير سعر الفائدة السوقية (المخاطر المحوطة) خلال السنة مبلغ 3,334 ألف دينار كويتي (2019 : 3,609 ألف دينار كويتي). تم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة المتعلقة بالمخاطر المحوطة خلال السنة ضمن بيان الدخل المجمع.

8 - استثمار في شركة زميلة

تمتلك المجموعة 32.26% (2019 : 32.26%) ملكية في بنك الشام الإسلامي - ش.م.، بنك خاص تأسس في الجمهورية العربية السورية ويتعامل بالأنشطة البنكية الإسلامية. إنخفضت قيمة الإستثمار في شركة زميلة بالكامل خلال السنوات الماضية.

9 - موجودات غير ملموسة

تمثل الموجودات غير الملموسة قيمة رخصة سمسرة بمبلغ 3,506 الف دينار كويتي (2019 : 3,506 ألف دينار كويتي). لرخصة السمسرة عمر افتراضي غير محدد.

كما في 31 ديسمبر 2020، تم فحص قيمة الانخفاض في القيمة الدفترية لرخصة السمسرة عن طريق تقدير القيمة الاستردادية لوحدة توليد النقد التي تنتمي إليها باستخدام طريقة احتساب القيمة المستخدمة. هذه العمليات الحسابية تعتمد على عرض التدفقات النقدية المتوقعة قبل الضريبة بناءً على الموازنات المالية المعتمدة من الإدارة لفترة خمس سنوات ومعدل النمو النهائي بنسبة 3.2% (2019 : 3.1%) هذه التدفقات النقدية يتم خصمها باستخدام سعر الخصم قبل الضريبة بنسبة 9% 2019 : 10% للوصول الى صافي القيمة الحالية لمقارنتها بالقيمة الدفترية. ان سعر الخصم المستخدم هو سعر الخصم قبل الضريبة ويعكس المخاطر المحددة المتعلقة بوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها. قامت المجموعة بعمل تحليل الحساسية عن طريق تغيير عوامل المدخلات بنسب منطقية وممكنة. وبناءً على هذا التحليل، لا يوجد مؤشرات تدل على زيادة إنخفاض القيمة الخاصة برخصة السمسرة (2019 : لا شيء دينار كويتي).

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2020

10 - موجودات أخرى

ألف دينار كويتي		
2019	2020	
3,814	965	فوائد مدينة مستحقة
23,789	17,581	أرصدة مدينة أخرى
27,603	18,546	

تتضمن الأرصدة المدينة الأخرى موجودات معلقة للبيع بمبلغ لا شئ دينار كويتي (2019: 188 ألف دينار كويتي) استحوذ عليها من خلال تسوية قروض وسلفيات.

11 - مطلوبات أخرى

ألف دينار كويتي		
2019	2020	
36,955	9,287	فوائد مستحقة الدفع
6,376	6,361	إيرادات مؤجلة
90,932	108,403	مخصصات التسهيلات غير النقدية والمخصصات الأخرى
9,373	10,057	مستحقات تتعلق بالموظفين
59,512	80,876	أخرى
203,148	214,984	

12 - حقوق الملكية

أ - رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به من 2,500,000,000 (2019: 2,500,000,000) سهماً قيمة كل منها 100 فلس. أن رأس المال يتكون من 1,992,056,445 (2019 : 1,992,056,445) سهماً عادياً مكتتب فيها ومدفوعة بالكامل قيمة كل منها 100 فلس. لإفصاحات نوعية مفصلة عن إدارة رأس المال، يمكن الرجوع إلى إيضاح رقم 2 «كفاية رأس المال» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

ب - أسهم الخزينة

2019	2020	
47,563,008	68,834,561	نسبة من إجمالي أسهم البنك المصدر
2.39%	3.46%	تكلفة الأسهم (ألف دينار كويتي)
21,690	32,340	القيمة العادلة للأسهم (ألف دينار كويتي)
25,161	34,417	المتوسط المرجح للقيمة العادلة للأسهم (فلس)
479	450	

إن الحركة على أسهم الخزينة هي كما يلي:

عدد الأسهم		
2019	2020	
12,172,728	47,563,008	الرصيد كما في 1 يناير
34,173,007	21,271,553	مشتريات
1,217,273	-	إصدار أسهم منحة
47,563,008	68,834,561	الرصيد كما في 31 ديسمبر

تم منح مجلس الإدارة الصلاحية لشراء أسهم الخزينة بحد أقصى يبلغ 10% من رأس مال البنك.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2020

أن مبلغ بما يعادل تكلفة أسهم الخزينة من الاحتياطي العام والاحتياطي القانوني غير متاح للتوزيع خلال فترة الاحتفاظ بأسهم الخزينة.

ج - علاوة الإصدار

تمثل علاوة الإصدار الفائض عن القيمة الاسمية المحصلة من إصدار الأسهم وهي غير قابلة للتوزيع.

د - الاحتياطي القانوني والاحتياطي العام

طبقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للبنك، قرر البنك عدم تحويل أي مبلغ خلال العام الحالي من صافي ربح السنة إلى الاحتياطي القانوني. نظراً لأن الاحتياطي القانوني قد تجاوز 50% من رأس المال.

إن توزيع هذا الاحتياطي محدد بالمبلغ المطلوب لتوزيع أرباح لا تزيد عن 5% من رأس المال في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المحتفظ بها بتأمين هذا الحد.

تم إنشاء الإحتياطي العام ليتماشى مع متطلبات النظام الأساسي للبنك، كما أن هذا الاحتياطي قابل للتوزيع. لم يتم خلال عامي 2020 و 2019 أي تحويلات إلى الإحتياطي العام.

هـ - احتياطي إعادة تقييم عقار

يمثل هذا الاحتياطي الفوائض الناتجة من إعادة تقييم عقار.

و - احتياطي تقييم الاستثمار

تمثل الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات في الأوراق المالية «مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر» يحول الإحتياطي الخاص بأدوات الدين إلى بيان الدخل المجمع عند بيع أو إنخفاض في قيمة الموجودات الخاصة بها. يظل احتياطي أسهم أدوات الملكية ضمن بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع.

ز - توزيعات أرباح مقترحة وأسهم منحة

وافقت الجمعية العمومية السنوية للمساهمين المنعقدة بتاريخ 8 أبريل 2020 بعدم بتوزيع أرباح نقدية لسنة 2019 (2018: 20 فلس لكل سهم والبالغ 35,976 ألف دينار كويتي وأسهم منحة بواقع 10 أسهم لكل 100 سهم).

كما في 31 ديسمبر 2020، يحمل البنك 68,834,561 أسهم خزينة بتكلفة 32,340 ألف دينار كويتي. وقد اقترح مجلس الإدارة توزيع 3% أسهم منحة من أسهم الخزينة المحتفظ بها لدي البنك لعام 2020. أن هذا المقترح يخضع لموافقة الجهات الرقابية والجمعية العمومية السنوية للمساهمين.

13 - إنخفاض القيمة ومخصصات أخرى

إن المبالغ التالية قد تم (تحميلها) / الإفراج عنها في بيان الدخل المجمع :

ألف دينار كويتي		
2019	2020	
(116,806)	(83,536)	قروض وسلفيات - محدد
11,930	15,870	قروض وسلفيات - مستردة
14,105	(7,340)	قروض وسلفيات - عام
117	(111)	استثمارات أوراق مالية
(15,688)	(16,784)	تسهيلات غير نقدية
(2,120)	510	مخصصات أخرى
(108,462)	(91,391)	

إنخفاض القيمة ومخصصات أخرى تتضمن الخسائر الإئتمانية المتوقعة المحملة متعلقة بالموجودات المالية بإستثناء القروض والسلفيات بلغت للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 97 ألف دينار كويتي (2019: المفرج عنه 637 ألف دينار كويتي).

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2020

بلغت التحصيلات 15,870 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2020 وتتضمن مبلغ 5,759 ألف دينار كويتي (3,342 ألف دينار كويتي مستلم نقداً وأسهماً تعادل 16.69% من شركة محلية مساهمة مقفلة غير مدرجة بقيمة 2,517 ألف دينار كويتي) كجزء من اتفاقية تسوية بين عميل والمجموعة من خلال حكم قضائي.

14 - ضرائب

ألف دينار كويتي		
2019	2020	
-	-	ضريبة دعم العمالة الوطنية
-	(8)	حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
-	(8)	الزكاة
-	(16)	

تحتسب المجموعة ضريبة دعم العمالة الوطنية وفقاً لقانون رقم 19 لسنة 2000 ولمرسوم وزارة المالية رقم 24 لسنة 2006 بواقع 2.5% من ربح السنة الخاضع للضريبة.

تحتسب المجموعة حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من ربح السنة وفقاً لطريقة الحساب بناء على مرسوم مجلس إدارة المؤسسة والذي ينص على خصم مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والمحول إلى الإحتياطي القانوني من ربح السنة عند احتساب الحصة.

تحتسب الزكاة بواقع 1% من ربح المجموعة وفقاً لقانون رقم 46 لسنة 2006 ولمرسوم وزارة المالية رقم 2007/58.

15 - ربحية السهم

تحتسب ربحية السهم الأساسية والمخفضة بتقسيم صافي ربح السنة الخاص بمساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

ألف دينار كويتي		
2019	2020	
-	-	صافي ربح السنة الخاص بمساهمي البنك (ألف دينار كويتي)
1,992,056	1,992,056	المتوسط المرجح للأسهم المكتتب بها والمدفوعة بالكامل (العدد بالألف)
(26,122)	(65,135)	ناقصاً: المتوسط المرجح لأسهم الخزينة المحتفظ بها (العدد بالألف)
1,965,934	1,926,921	ربحية السهم الأساسية والمخفضة الخاصة بمساهمي البنك (فلس)
-	-	

16 - شركة تابعة

نسبة الملكية		النشاط الرئيسي	بلد التأسيس	إسم الشركة
2019	2020			
%93.55	%93.55	خدمات الوساطة المالية	دولة الكويت	شركة التجاري للوساطة المالية ش.م.ك. (مقفلة)

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2020

17 - معاملات مع أطراف ذات صلة

خلال السنة، إن أطرافاً معينة ذات صلة (أعضاء مجلس الإدارة ومدراء المجموعة وعائلاتهم وشركات يملكون حصصاً رئيسية بها) كانوا عملاء للمجموعة ضمن دورة الأعمال الطبيعية. يتم الموافقة على شروط هذه المعاملات من قبل إدارة المجموعة. إن الأرصدة في تاريخ بيان المركز المالي المجموع كانت كالتالي :

ألف دينار كويتي			ألف دينار كويتي			
2019	عدد أفراد ذوي العلاقة	عدد أعضاء المجلس / الجهاز التنفيذي	2020	عدد الأفراد ذوي العلاقة	عدد أعضاء المجلس / الجهاز التنفيذي	
القيمة			القيمة			
						أعضاء مجلس الإدارة
1,612	1	3	1,730	1	1	قروض
24	2	4	4	1	4	بطاقات ائتمان
1,669	16	9	644	14	9	ودائع
						الجهاز التنفيذي
609	3	22	749	2	22	قروض
39	1	22	38	1	22	بطاقات ائتمان
608	22	31	819	35	29	ودائع
						شركات زميلة
13,592	-	1	13,173	-	1	ودائع
						مساهمين رئيسيين
11	-	1	41	-	1	ودائع

تتضمن إيرادات ومصاريف الفوائد مبلغ 15 ألف دينار كويتي (2019: 38 ألف دينار كويتي) و 270 ألف دينار كويتي (2019: 373 ألف دينار كويتي) على التوالي متعلقة بمعاملات مع أطراف ذات الصلة.

تفاصيل مزايا الإدارة العليا مكافآت مدفوعة تتضمن مزايا رئيس الجهاز التنفيذي بمبلغ 207 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2019: 221 ألف دينار كويتي)، كما يلي :

ألف دينار كويتي		
2019	2020	
1,543	1,277	رواتب ومزايا أخرى قصيرة الأجل
29	27	مزايا بعد التوظيف
178	90	مزايا نهاية الخدمة

إن مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بلغت 438 ألف دينار كويتي (2019: 445 ألف دينار كويتي) للأعمال المنجزة من قبلهم والمتعلقة باللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

إن إيضاح 12 «المكافآت» في الإفصاحات المتعلقة بتعليمات كفاية رأس المال المصدرة من قبل بنك الكويت المركزي كما هو منصوص عليها في تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/BS/IBS/336/2014 بتاريخ 24 يونيو 2014. يتضمن تفاصيل إضافية عن مكافآت أفراد الإدارة العليا.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2020

18 - القيم العادلة للأدوات المالية

تتمثل القيمة العادلة في القيمة التي سيتم إستلامها من بيع أصل أو تدفع لتحويل إلتزام في معاملة إعتيادية بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. إن القيم العادلة لجميع الموجودات المالية لا تختلف بشكل مادي عن قيمها الدفترية. تم إفتراض أن الموجودات والمطلوبات المالية ذات السيولة أو ذات الإستحقاق قصير الأجل (أقل من ثلاثة أشهر) تقارب قيمها الدفترية قيمها العادلة. وتطبق هذه الفرضية على الودائع عند الطلب وحسابات التوفير ذات الاستحقاق غير المحدد والأدوات المالية ذات الأسعار المتغيرة.

المستوي 1 : الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات المماثلة والمطلوبات المماثلة.
المستوي 2 : التقنيات الأخرى والتي يمكن ملاحظة جميع مدخلاتها تأثير الجوهرية على القيمة العادلة المسجلة إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة
المستوي 3 : التقنيات التي تستخدم مدخلات ذات التأثير الجوهرية على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند على معلومات السوق المعروض.

إن الموجودات والمطلوبات المالية التي تم تحميلها بالتكلفة المطفأة لا تختلف قيمها الدفترية بشكل مادي عن قيمها العادلة حيث أن معظم الموجودات والمطلوبات المالية ذات فترات إستحقاق قصيرة أو تم إعادة تسعيرها مباشرة بناءً على حركة السوق بالنسبة لسعر الفائدة.

لقد تم الإفصاح عن التقنيات والفرضيات المستخدمة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية في بند القيم العادلة إيضاح رقم 2 (ز) «السياسات المحاسبية الهامة».

إن الجدول التالي يبين تحليل الأدوات المالية بالقيمة العادلة بالمستوى في الجدول الهرمي للقيمة العادلة :

2020				
ألف دينار كويتي				
المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع	
318,203	14,449	-	332,652	أسهم دين
208,477	27,790	-	236,267	أسهم ملكية وأخرى
526,680	42,239	-	568,919	
-	3,376	-	3,376	مشتقات الأدوات المالية (إيضاح 19)

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، لم يكن هناك تحويلات بين المستوى الأول والمستوى الثاني والمستوى الثالث.

2019				
ألف دينار كويتي				
المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع	
272,231	15,952	-	288,183	أسهم دين
246,631	25,146	-	271,777	أسهم ملكية وأخرى
518,862	41,098	-	559,960	
-	(3,866)	-	(3,866)	مشتقات الأدوات المالية (إيضاح 19)

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2020

19 - الأدوات المالية

أ - استراتيجية استعمال الأدوات المالية

تتعلق أنشطة المجموعة (كبنك تجاري) بشكل رئيسي باستعمال الأدوات المالية التي تتضمن المشتقات. يقبل البنك الودائع من العملاء بمعدلات فائدة ثابتة ومتغيرة ومدد مختلفة، ويسعى البنك إلى استثمار هذه الأموال في موجودات ذات جودة عالية وهامش فائدة عادل. وفي نفس الوقت يحافظ على سيولة كافية لمقابلة جميع احتياجات المجموعة.

كما تسعى المجموعة إلى زيادة هامش الفائدة من خلال إفراض شركات وأفراد من ذوي مستويات إئتمان معينة. إن هذه التعرضات ليست قصرًا على القروض والسلفيات فقط إذ تتضمن أيضا ضمانات والتزامات أخرى كالاتمادات المستندية الصادرة عن البنك.

يصاحب استخدام الأدوات المالية مخاطر ملازمة لها. تعترف المجموعة بالعلاقة بين العائد والمخاطر المصاحبة لاستخدام الأدوات المالية. تشكل إدارة المخاطر جزءاً من الأهداف الإستراتيجية للمجموعة.

ب - إدارة المخاطر العامة

إن إستراتيجية المجموعة هي الحفاظ على وعي قوي بإدارة المخاطر وإدارة العلاقة بين المخاطر والمنافع في ومن خلال قطاعات عمل المجموعة الرئيسية ذات الخطورة. إن المجموعة تراجع بصورة مستمرة سياسات وإجراءات إدارة المخاطر للتحقق من إمكانية عدم تعرض المجموعة للتقلبات الحادة في قيم الموجودات ومعدلات الأرباح. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مهام إدارة المخاطر يمكن الرجوع إلى إيضاح رقم 5 «إدارة المخاطر» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

إن إجراءات قياس وإدارة المخاطر للمجموعة تعتمد على طبيعة التصنيف المحدد لنوعية المخاطر على النحو الموضح كما يلي:

1 - مخاطر الائتمان:

مخاطر الائتمان هي مخاطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسبباً خسارة مالية للطرف الآخر. تقوم المجموعة بمحاولات للسيطرة على مخاطر الائتمان من خلال الرقابة على التعرض للخطر الائتماني وتحديد المعاملات مع الأطراف المقابلة وتقويم الجدارة الائتمانية لهم باستمرار.

لإفصاحات نوعية مفصلة عن إدارة مخاطر الائتمان يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (أ) «إدارة المخاطر-مخاطر الائتمان» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

أ - تركيز مخاطر الائتمان:

إن تركيز مخاطر الائتمان المتعلقة بالقروض والسلفيات، والتي تمثل القسم الأهم من الموجودات المعرضة لخطر الائتمان تظهر في إيضاح رقم 6.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2020

ب - أعلى تعرض لمخاطر الائتمان قبل الحصول على ضمانات أو تعزيزات ائتمانية

إن الجدول التالي يمثل الحد الأعلى للتعرض للمخاطر الائتمانية كما في تاريخ بيان المركز المالي المجمع دون الأخذ في الاعتبار أي ضمانات وأي تعزيزات ائتمانية أخرى.

ألف دينار كويتي		
2019	2020	
		مخاطر الائتمان المتعلقة بالبنود المدرجة في الميزانية العمومية
856,901	721,408	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
248,806	186,522	سندات الخزنة والبنك المركزي
880,415	581,622	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
1,814,768	1,829,729	قروض وسلفيات - شركات
451,894	449,328	قروض وسلفيات - أفراد
288,183	332,652	أدوات الدين
27,603	18,546	موجودات أخرى
4,568,570	4,119,807	
		مخاطر الائتمان المتعلقة ببنود خارج الميزانية
50,003	29,028	قبولات مصرفية
138,382	153,927	اعتمادات مستندية
1,417,651	1,446,985	خطابات ضمان
961,426	933,112	خطوط إئتمان غير مسحوبة
2,567,462	2,563,052	
7,136,032	6,682,859	

إن الهدف الأساسي للأدوات المالية خارج الميزانية العمومية لضمان وجود التمويل للعملاء كما هو مطلوب. إن المبالغ التعاقدية تمثل مخاطر الائتمان، بإفترض أن المبالغ مقدمة بالكامل وأن ليس هناك أي قيمة لجميع الضمانات والكفالات الأخرى. مع ذلك، فإن إجمالي المبالغ التعاقدية للالتزامات بمنح الائتمان لا تمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية إذ أن كثيراً من هذه الإلتزامات تنتهي أو تُلغى بدون تمويلها.

ج - الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى:

تعتمد قيمة ونوع الضمان على تقييم مخاطر الائتمان للطرف الآخر. يتم تطبيق إرشادات البنك المركزي الكويتي الخاصة بقبول أنواع الضمانات ومعايير تقييمها. لتقييم القيمة القابلة للأسترداد الضمانات تقوم المجموعة بتطبيق الحد الأدنى من الاستقطاعات كما هو منصوص عليه في قواعد البنك المركزي الكويتي.

لإفصاحات نوعية مفصلة عن الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى يمكن الرجوع للإيضاح رقم ٧ «تخفيض خطر الائتمان» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2020

د - جودة الائتمان للتعرض للخطر الائتماني:

يمثل الجدول التالي تعرض جودة الائتمان للقروض والسلفيات لخطر الائتمان حسب الفئة والدرجة والحالة:

ألف دينار كويتي						
القيمة العادلة للضمان	مستحقة وغير منخفضة القيمة			غير مستحقة وغير منخفضة القيمة		
	منخفضة القيمة	60-90 يوما	60-0 يوما	درجة قياسية	درجة عادية	درجة عليا
						كما في 31 ديسمبر 2020
-	-	-	-	24,350	-	بنوك 88,850
-	-	1,047	273,580	377,915	922,076	شركات 386,300
-	-	-	13,434	440,417	-	أفراد -
-	-	1,047	287,014	842,682	922,076	475,150
						كما في 31 ديسمبر 2019
-	-	-	-	26,248	15,257	بنوك 106,301
-	-	793	298,241	296,724	1,045,440	شركات 296,359
-	-	-	18,075	438,367	-	أفراد -
-	-	793	316,316	761,339	1,060,697	402,660

إن نظام تصنيف المخاطر للمجموعة يعتبر منهجا نظاميا لتحليل عوامل المخاطر المرتبطة بتمديد الائتمان.

تستخدم المجموعة التقييمات الخارجية لوكالات تقييم الائتمان لتقييم البنوك والمؤسسات المالية وللتصنيف الداخلي لعملاء الشركات، حال عدم توفر تصنيفات خارجية.

إن التصنيفات الداخلية تتعين على التصنيفات الائتمانية الخارجية بناءً على احتمالية التعثر لتلك الدرجات. تم استخدام هذا التعيين لتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى استثمارية وغير استثمارية.

إن المقاييس التي تؤخذ بعين الاعتبار عند تقييم العملاء تتضمن مقاييس كمية والتي تتضمن على نسب مالية رئيسية ومقاييس نوعية والتي تتضمن ولا تنحصر على تحديد الشركة وأدائها وأعمالها، عمر وجودة المعلومات المالية، معلومات الأداء التاريخية، ظروف اقتصادية وسياسية عامة، الوضع والأداء المالي حينما يطبق.

خارجي	داخلي
تقدير AAA,AA+,AA,AA-,A+,A,A-,BBB+,BBB,BBB-	1 إلى 4 درجات درجة عليا
تقدير BB+,BB,BB-,B+	5 و 6 درجات درجة عادية
تقدير B,B-,CCC+,CCC,CCC-	7 و 8 درجات درجة قياسية
تقدير D أو ما يعادلها	9 إلى 11 درجات درجة التعثر

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2020

هـ - تركيز الموجودات المالية والبنود خارج الميزانية العمومية

2019		2020		القضاء الجغرافي :
ألف دينار كويتي		ألف دينار كويتي		
خارج الميزانية العمومية	الموجودات	خارج الميزانية العمومية	الموجودات	
2,060,434	3,413,083	1,980,767	3,227,515	الكويت
309,598	1,045,641	312,218	880,258	آسيا
148,621	326,998	197,602	198,199	أوروبا
28,001	10,016	58,155	17,322	الولايات المتحدة
20,808	44,609	14,310	32,780	أخرى
2,567,462	4,840,347	2,563,052	4,356,074	

2019		2020		القضاء حسب النشاط :
ألف دينار كويتي		ألف دينار كويتي		
خارج الميزانية العمومية	الموجودات	خارج الميزانية العمومية	الموجودات	
-	248,806	-	280,122	حكومي
647,742	604,352	693,861	607,122	تجاري وصناعي
1,151,489	716,623	1,077,086	695,788	إنشائي وعقاري
427,240	2,270,395	471,022	1,993,431	بنوك ومؤسسات مالية
340,991	1,000,171	321,083	779,611	أخرى
2,567,462	4,840,347	2,563,052	4,356,074	

و - الأدوات المالية ذات المبالغ التعاقدية أو الاسمية والمعرضة لمخاطر الائتمان :

تستخدم المجموعة في سياق نشاطها الطبيعي مشتقات الأدوات المالية لإدارة تعرضها لتقلبات سعر الفائدة وأسعار تحويل العملات الأجنبية. إن مشتقات الأدوات المالية هي عقد مالي بين طرفين تستند بموجبه المدفوعات إلى الحركات في سعر أداة مالية أو أكثر، المعدل أو المؤشر المعلن.

يبين الجدول أدناه القيمة العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة مع القيمة الاسمية التي تم تحليلها حسب فترة الاستحقاق، إن القيمة الاسمية هي قيمة الأصل الأساسي للاداة المالية المشتقة، المعدل أو المؤشر المعلن والذي يمثل الأساس الذي يتم عليه قياس التغيرات في قيمة المشتقات.

تبين القيمة الاسمية حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة وهي لا تعبر عن مخاطر السوق أو مخاطر الائتمان.

إن ربح أو خسارة التقييم العادل للمشتقات يتم تحمليه على قائمة بيان الدخل المجمع.

تعتمد مقاصد أسعار الفائدة التي يتم الاحتفاظ بها كأدوات تحوط القيمة العادلة في الغالب على سعر الفائدة المعروض بين البنوك في لندن للدولار الأمريكي (ليبور) والخاضعة لإصلاحات المرجعية سعر الفائدة. وقد طبقت المجموعة الإعفاء التحوطي المتاح بموجب التعديلات للمعيار الدولي للتقارير المالية: الأدوات المالية المتعلقة بالإصلاحات المرجعية لأسعار الفائدة مثل الإعفاء من تقييم العلاقة الاقتصادية بين الأصناف المحوطة وأدوات التحوط.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2020

ألف دينار كويتي

القيمة الاسمية على أساس الإستحقاق						
المجموع	أكثر من سنة	3 - 12 شهرا	1 - 3 أشهر	حتى شهر	القيمة العادلة السالبة	القيمة العادلة الموجبة
524,952	-	22,784	274,418	227,750	2,749	10,300
240,561	183,342	53,273	3,946	-	6,311	-
190,610	190,610	-	-	-	3,683	5,819
956,123	373,952	76,057	278,364	227,750	12,743	16,119

كما في 31 ديسمبر 2020

عقود العملات الأجنبية - الآجلة

مقاصة اسعار الفائدة المدرجة كأدوات تحوط بالقيمة العادلة

ألف دينار كويتي

القيمة الاسمية على أساس الإستحقاق						
المجموع	أكثر من سنة	3 - 12 شهرا	1 - 3 أشهر	حتى شهر	القيمة العادلة السالبة	القيمة العادلة الموجبة
328,216	-	69,252	49,094	209,870	1,627	738
189,493	146,892	40,684	1,917	-	3,153	176
517,709	146,892	109,936	51,011	209,870	4,780	914

كما في 31 ديسمبر 2019

عقود العملات الأجنبية - الآجلة

مقاصة اسعار الفائدة المدرجة كأدوات تحوط بالقيمة العادلة

2 - مخاطر السوق :

إن مخاطر السوق هي المخاطر الناتجة عن التقلب في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيير في عوامل السوق كمعدلات الفائدة، سعر تبادل العملات الأجنبية وسعر أدوات الملكية. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر السوق يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (ب) «إدارة المخاطر - مخاطر السوق» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

أ - مخاطر سعر الفائدة

تنتج مخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم التطابق في إعادة تسعير إستحقاقات الموجودات والمطلوبات، إن معظم موجودات ومطلوبات المجموعة يعاد تسعيرها خلال سنة واحدة، تدير المجموعة هذه المخاطر بمطابقة إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات بوضع حد للمخاطر المقبولة. يتم قياس التعرض للمخاطر بإنتظام بمراجعة تلك المخاطر لوضع حد للقبول بها. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر سعر الفائدة يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (د) «إدارة المخاطر - مخاطر أسعار الفائدة» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

بناء على الموجودات المالية والمطلوبات المالية للمجموعة المحتفظ بها في نهاية السنة، تم إفتراض الزيادة ب 25 نقطة أساس في سعر الفائدة مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى المحتفظ بها ثابتة مما قد يؤثر على بيان الدخل المجمع للمجموعة خلال فترة سنة واحدة على النحو التالي :

ألف دينار كويتي		نقاط الأساس
2019	2020	
2,146	1,720	25+
645	560	25+
419	54	25+
3,210	2,334	

دينار كويتي

دولار أمريكي

عملات أخرى

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2020

ب - مخاطر العملة:

مخاطر العملة هي مخاطر أن تتقلب قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار العملات الأجنبية. بإعتبار المجموعة كيان معنوي كويتي، فإن الدينار الكويتي يمثل عملة التشغيل. تتم إدارة صافي مخاطر العملة عن طريق وضع حدود عامة من أعضاء مجلس الإدارة ومراقبتها بصفة دورية من خلال أساليب الرقابة التقنية والإدارية. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر العملة يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (ب). «إدارة المخاطر - مخاطر السوق» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

يقدم الجدول الموضح أدناه الأثر على بيان الدخل المجمع وبيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع الناتج عن زيادة سعر صرف العملة مع ثبات باقي العوامل الأخرى، توضح القيمة السالبة في الجدول صافي الانخفاض المحتمل في بيانات الدخل المجمع أو حقوق الملكية المجمع بينما توضح القيمة الموجبة صافي الزيادة المحتملة.

ألف دينار كويتي				نسبة التغير في أسعار العملات	
2019	2020				
حقوق الملكية	بيان الدخل	حقوق الملكية	بيان الدخل		
-	(201)	-	7	5+	دولار أمريكي
147	3	144	(40)	5+	جنيه استرليني
-	2	-	2	5+	دولار استرالي
-	48	-	10	5+	ريال سعودي
-	66	-	27	5+	درهم إماراتي
-	26	-	39	5+	ريال قطري
-	27	-	(49)	5+	أخرى
147	(29)	144	(4)		

ج - مخاطر أسعار أدوات الملكية:

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر تقلب القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. إن التعرض لمخاطر سعر أدوات الملكية ينشأ من المحفظة الاستثمارية للمجموعة. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر أسعار أدوات الملكية يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (ب) «إدارة المخاطر - مخاطر السوق» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

إن الأثر على بيان الدخل المجمع وبيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع نتيجة التغيرات المعقولة المحتملة لمؤشرات الملكية، مع ثبات باقي المتغيرات، هي كما يلي :

ألف دينار كويتي				نسبة التغير في سعر السهم	
2019	2020				
حقوق الملكية	بيان الدخل	حقوق الملكية	بيان الدخل		
12,332	-	10,424	-	5+	بورصة الكويت

د - مخاطر السيولة:

إن مخاطر السيولة تنتج عن عدم مقدرة المجموعة على توفير الأموال اللازمة. يمكن أن تظهر مخاطر السيولة من تقلبات السوق أو التدهور الائتماني والذي قد يسبب جفاف بعض موارد التمويل فوراً. لإفصاحات مفصلة عن إدارة مخاطر السيولة يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (ج) «إدارة المخاطر - مخاطر السيولة» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2020

1 - يلخص الجدول أدناه نمط الاستحقاق لموجودات ومطلوبات المجموعة. وقد تم تحديد الاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية من تاريخ بيان المركز المالي المجموع وحتى تاريخ الاستحقاق التعاقدية ولا يأخذ في الاعتبار تواريخ الاستحقاقات الفعلية المترتبة على استبقاء الودائع ومدى توفر الأموال السائلة، من غير المعتاد أن تربط المجموعة جميع استحقاقات موجوداتها ومطلوباتها حيث أن كثيراً من المعاملات ذات أجل غير محددة وذات طبيعة مختلفة. ومع ذلك، فإن الإدارة تراقب بشكل دائم نمطها الاستحقاقى للتأكد من الحفاظ على السيولة الكافية في كل الأوقات.

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2020
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهرا	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	
721,408	-	-	908	-	720,500	الموجودات :
186,522	-	-	81	191	186,250	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
581,622	117,509	24,280	119,411	151,388	169,034	سندات الخزانة والبنك المركزي
2,279,057	933,811	225,581	235,525	188,939	695,201	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
568,919	306,489	9,780	2,125	1,484	249,041	قروض وسلفيات
29,177	29,177	-	-	-	-	استثمارات في أوراق مالية
3,506	3,506	-	-	-	-	عقارات ومعدات
18,546	12,510	-	346	22	5,668	موجودات غير ملموسة
4,388,757	1,403,002	259,641	358,396	342,024	2,025,694	موجودات أخرى

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2019
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهرا	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	
215,925	6,772	12,447	-	94,996	101,710	المطلوبات:
452,499	1,669	73,050	79,476	182,148	116,156	المستحق إلى البنوك
2,368,873	4,479	42,516	258,544	291,273	1,772,061	المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى
443,652	392,360	51,292	-	-	-	ودائع العملاء
214,984	135,080	509	3,122	12,802	63,471	أموال مقترضة أخرى
3,695,933	540,360	179,814	341,142	581,219	2,053,398	مطلوبات أخرى
692,824	862,642	79,827	17,254	(239,195)	(27,704)	صافي فجوة السيولة

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2019
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهرا	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	
856,901	-	-	13,384	-	843,517	الموجودات :
248,806	-	-	173	636	247,997	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
880,415	86,113	73,381	145,581	285,762	289,578	سندات الخزانة والبنك المركزي
2,266,662	979,147	440,496	298,041	273,465	275,513	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
559,960	346,096	21,125	1,125	1,138	190,476	قروض وسلفيات
29,375	29,375	-	-	-	-	استثمارات في أوراق مالية
3,506	3,506	-	-	-	-	عقارات ومعدات
27,603	4,000	42	805	1,110	21,646	موجودات غير ملموسة
4,873,228	1,448,237	535,044	459,109	562,111	1,868,727	موجودات أخرى
585,382	6,373	210,932	202,053	30,330	135,694	المطلوبات:
709,107	16,778	161,413	110,921	261,146	158,849	المستحق إلى البنوك
2,452,930	83,655	185,272	275,396	272,694	1,635,913	المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى
189,944	115,029	74,915	-	-	-	ودائع العملاء
203,148	116,800	10,022	11,797	17,245	47,284	أموال مقترضة أخرى
4,140,511	338,635	642,554	600,167	581,415	1,977,740	مطلوبات أخرى
732,717	1,109,602	(107,510)	(141,058)	(19,304)	(109,013)	صافي فجوة السيولة

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2020

2 - فترات الانتهاء التعاقدية عن طريق الاستحقاق :

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2020
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهرا	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	المطلوبات المحتملة
2,563,052	742,230	367,692	303,708	429,139	720,283	كما في 31 ديسمبر 2019
2,567,462	664,939	493,606	416,037	463,496	529,384	المطلوبات المحتملة

3 - فترات الاسترداد التعاقدية للالتزامات الغير مخفضة عن طريق الاستحقاق:

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2020
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهرا	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	المطلوبات الغير مخفضة :
216,260	6,846	12,582	-	95,103	101,729	المستحق إلى البنوك
453,604	1,682	73,381	80,055	182,290	116,196	المستحق إلي المؤسسات المالية الأخرى
2,369,378	4,526	42,578	258,586	291,529	1,772,159	ودائع العملاء
460,649	407,613	51,566	651	607	212	أموال مقترضة أخرى
212,397	132,492	509	3,122	12,802	63,472	مطلوبات أخرى
3,712,288	553,159	180,616	342,414	582,331	2,053,768	

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2019
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهرا	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	المطلوبات الغير مخفضة:
592,514	6,633	214,535	205,048	30,451	135,847	المستحق إلى البنوك
714,131	16,797	164,106	112,102	262,200	158,926	المستحق إلي المؤسسات المالية الأخرى
2,462,018	87,366	188,288	277,023	273,167	1,636,174	ودائع العملاء
204,921	128,177	75,441	-	1,265	38	أموال مقترضة أخرى
203,148	116,800	10,022	11,797	17,245	47,284	مطلوبات أخرى
4,176,732	355,773	652,392	605,970	584,328	1,978,269	

20 - مخاطر العمليات

إن مخاطر العمليات هي مخاطر الخسائر الناتجة عن إخفاق أو عدم ملاءمة العمليات الداخلية، والعاملين وأنظمة البنك للعمليات أو من أحداث خارجية.

تتحمل وحدات الدعم والعمليات مسئولية رئيسية في تحديد وتقييم وإدارة مخاطر العمليات الخاصة بها، حيث تستعمل أساليب رقابة داخلية لتخفيض احتمالية حدوث أو تأثير تلك المخاطر إلى الحدود المسموح بها في نطاق سياسات مخاطر البنك. وعندما يكون ذلك مناسباً، يتم تخفيض تلك المخاطر عن طريق التأمين.

لإفصاحات نوعية مفصلة عن إدارة مخاطر العمليات يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (هـ) «إدارة المخاطر - مخاطر العمليات» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

21 - تحليل القطاعات

تمارس المجموعة أنشطه بنكية وخدمات الوساطة وأنشطة الاستثمار البنكية والتي تنقسم بين :
 أ خدمات بنكية شركات وأفراد مع مدى كامل من الإقراض والإيداع وخدمات بنكية تجزئة لشركات محلية ودولية وأشخاص منفردين.

ب تتألف الخزنة والاستثمار المصرفي من سوق المال، صرف العملات الأجنبية، سندات الخزنة، إدارة وخدمات الوساطة المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2020

تراقب الإدارة النتائج التشغيلية لهذه القطاعات منفصلة، لغرض إتخاذ القرارات على أساس مؤشرات الأداء الرئيسية.

ألف دينار كويتي						
المجموع		خزينة واستثمار بنكي		خدمات بنكية شركات وأفراد		
2019	2020	2019	2020	2019	2020	
97,281	78,984	15,184	11,343	82,097	67,641	صافي إيرادات الفوائد
61,405	52,610	16,462	15,244	44,943	37,366	إيرادات غير الفوائد
158,686	131,594	31,646	26,587	127,040	105,007	إيرادات التشغيل
(108,462)	(91,391)	(413)	(123)	(108,049)	(91,268)	إنخفاض القيمة ومخصصات أخرى
60	49	9,191	8,025	(9,131)	(7,976)	صافي ربح السنة
4,873,228	4,388,757	2,463,696	1,989,702	2,409,532	2,399,055	إجمالي الموجودات
4,873,228	4,388,757	3,312,507	2,679,634	1,560,721	1,709,123	إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

22 - البنود خارج الميزانية العمومية

أ - الأدوات المالية ذات المبالغ التعاقدية

ضمن دورة العمل الطبيعية، تدخل المجموعة في التزامات بتوفير ائتمان للعملاء، وتمثل المبالغ التعاقدية لهذه الالتزامات المخاطر الائتمانية المترتبة على افتراض أن المبالغ سيتم تقديمها بالكامل وأن أياً من الضمانات لا قيمة لها. إن إجمالي المبالغ التعاقدية للالتزامات لا تعكس بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية حيث أنه في كثير من الحالات تنتهي هذه العقود بدون تمويل.

ب - مطالبات قانونية

يوجد في تاريخ بيان المركز المالي المجمع بعض المطالبات القانونية ضد المجموعة، وقد تم احتساب مخصص لها بمبلغ 1,842 ألف دينار كويتي (2019 : 1,660 ألف دينار كويتي).

23 - كفاية رأس المال

إن الإفصاحات المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال الصادر عن بنك الكويت المركزي من خلال تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/BS/IBS/336/2014 بتاريخ 24 يونيو 2014 متضمنة في بند الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال ضمن التقرير السنوي.

24 - الأحداث الهامة

إن التفشي السريع لجائحة (Covid-19) الذي تسبب في تعطيل الأعمال والأنشطة الاقتصادية أدى إلى حدوث حالات عدم تأكد في المناخ الاقتصادي العالمي. اعتباراً من 15 مارس 2020، فرضت حكومة الكويت حظر تجول جزئي وصدرت التعليمات للحد من تفشي الفيروس. كما أعلنت الهيئات المالية والنقدية على الصعيدين المحلي والدولي عن العديد من التدابير الداعمة حول العالم لمواجهة التداعيات السلبية المحتملة.

وإضافة لذلك، فإن عمليات المجموعة متركزة في اقتصاديات تعتمد بشكل نسبي على أسعار النفط الخام. كما في نهاية فترة التقرير المالي، شهدت أسعار النفط تقلبات غير مسبوقة. تراقب المجموعة عن كثب الوضع القائم وقامت بتفعيل خطتها لاستمرارية الأعمال وغيرها من ممارسات إدارة المخاطر بغرض إدارة تعطل الأعمال المحتمل نتيجة تفشي (Covid-19) وأثر ذلك على عملياتها وأدائها المالي.

أجرت المجموعة تقييماً لأثر (Covid-19) استناداً إلى الإرشادات الصادرة عن بنك الكويت المركزي والمعايير الدولية للتقارير المالية والذي نتج عنه التغييرات التالية على منهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة والتقديرية والأحكام الخاصة بالتقييم كما في 31 ديسمبر 2020 وللسنة المنتهية بذلك التاريخ.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2020

تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة

إن حالات عدم التأكد الناتجة عن (Covid-19) وتقلب أسعار النفط والنتائج المحلي الإجمالي على مستوى العالم تطلبت من المجموعة تحديث المدخلات والافتراضات المستخدمة لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2020. تم تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى مجموعة من الظروف الاقتصادية المتوقعة كما في ذلك التاريخ مع مراعاة الأثر الناتج عن درجة التقلب المرتفعة في عوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية وذلك عند تحديد مدى الخطورة وأرجحية السيناريوهات الاقتصادية الخاصة بتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة (صعود 25%، خط الأساس 40%، تراجع 35%). انعكست درجة التقلب من خلال تعديل أساليب تصميم السيناريو والأوزان المرجحة الأساسية المخصصة لهذه السيناريوهات. كما قامت المجموعة بتحديث المعلومات المستقبلية ذات الصلة بالعمليات الدولية للمجموعة فيما يتعلق بالأوزان المرجحة الخاصة بسيناريوهات الاقتصاد الكلي المتعلقة بالمنح الاقتصادى للسوق الذي تزاوّل فيه أعمالها.

قامت المجموعة على وجه الخصوص بمراعاة أثر (Covid-19) على العوامل النوعية والكمية عند تحديد الزيادة الملحوظة في مخاطر الائتمان وتقييم مؤشرات الانخفاض في القيمة لقياس التعرض للقطاعات المتوقع تضررها. وقد نتج عن ذلك تدني درجة بعض التعرضات والاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة ومخصصات انخفاض القيمة ذات الصلة.

لا تزال متطلبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية في 31 ديسمبر 2020 أقل من المخصصات وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي. وفقاً لسياسة المحاسبية للمجموعة، تم الاعتراف بالمخصصات المطلوبة لخسائر الائتمان على التسهيلات الائتمانية وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي نظراً لكونها الأعلى.

التقديرات والأحكام الخاصة بالتقييم

تحققت المجموعة أيضاً من الآثار المحتملة للتقلبات الاقتصادية الحالية في سبيل تحديد المبالغ المفصح عنها للموجودات المالية وغير المالية للمجموعة، والتي تمثل أفضل تقييم توصلت إليه الإدارة بناءً على معلومات متاحة أو ملحوظة. غير أنه ما تزال الأسواق متقلبة وما تزال المبالغ المسجلة حساسة لتقلبات السوق.

المحاسبة عن الموجودات المالية المعدلة

نظراً للظروف الاقتصادية المترتبة على تفشي (Covid-19)، قام بنك الكويت المركزي بتطبيق العديد من التدابير بغرض تعزيز قدرة البنوك على ممارسة دور فعال في الاقتصاد، وزيادة حجم الإقراض، وتعزيز قدراتها التمويلية وتشجيعها على إقراض القطاعات الاقتصادية المنتجة وتوفير السيولة للعملاء المتضررين. إضافة إلى ذلك، قرر اتحاد مصارف الكويت تأجيل تحصيل أقساط القروض الاستهلاكية والمقسطة وأقساط البطاقات الائتمانية لمدة ستة أشهر اعتباراً من أبريل إلى سبتمبر 2020 دون احتساب أي فوائد إضافية مترتبة على هذا التأجيل. إن أثر خطة تأجيل القرض بمبلغ 12,778 ألف دينار كويتي تم قيدها ضمن الأرباح المحتفظ بها وفقاً للمتطلبات الواردة في تعميم بنك الكويت المركزي المؤرخ 5 يوليو 2020.

وفي نفس السياق، شجع بنك الكويت المركزي البنوك التي تزاوّل أعمالها في الكويت على إعادة هيكلة التسهيلات من خلال تأجيل السداد بالنسبة للعملاء المتضررين الذين يمثلون شركات. وعليه، قامت المجموعة بتأجيل عمليات السداد لبعض العملاء. وبلغت خسارة تعديل الموجودات التمويلية مبلغ 326 ألف دينار كويتي وتم الاعتراف بها ضمن بيان الدخل المجموع.

عوامل أخرى

تراقب المجموعة بشكل فعال الأثر على الظروف المالية والسيولة والقوى العاملة الخاصة بها وسوف تتخذ التدابير اللازمة لاستمرارية الأعمال بما يتماشى مع تعليمات حكومة الكويت وبنك الكويت المركزي.

خلال السنة، حَصَلَت المجموعة على منحة من الهيئة العامة للقوى العاملة للمعاملة الكويتية بمبلغ وقدره 1,960 ألف دينار كويتي وذلك ضمن الدعم المقدم المتعلق ب(Covid-19) لتغطية مصاريف الموظفين الخاصة بالمجموعة. تم قيد المبلغ المستلم ضمن مصاريف الموظفين في بيان الدخل المجموع.

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2020

إن الإفصاحات العامة الكمية والنوعية المفصلة التالية، تم تقديمها طبقاً لقواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي لمعيار كفاية رأس المال بازل 3 الصادرة من خلال التعميم رقم 2/ر ب/ر ب/أ/336/2014 بتاريخ 24 يونيو 2014. إن الهدف من هذه المتطلبات، هو استكمال متطلبات كفاية رأس المال (الركن الأول) وعملية المراجعة الرقابية (الركن الثاني). علاوة على ذلك، إن متطلبات الإفصاح هذه تمكن وتسمح لشركاء السوق من تقييم الأجزاء الرئيسية من المعلومات حول تعرض البنك المصرح به، للمخاطر وتقديم إطار ثابت ومفهوم للإفصاح يسهل عملية المقارنة.

1 - الشركات التابعة والاستثمارات الهامة :

إن البنك التجاري الكويتي - ش.م.ك.ع. (البنك) لديه شركة تابعة هي : شركة التجاري لوساطة الأوراق المالية - ش.م.ك. (مقفلة) - (مملوكة بنسبة 93.55%) والتي تعمل في خدمات مجال الوساطة المالية كما يمتلك البنك نسبة مقدارها 32.26% في بنك الشام الإسلامي - شركة مساهمة (شركة زميلة)، بنك خاص تأسس في الجمهورية العربية السورية ويتعامل بالأنشطة البنكية الإسلامية.

يشار إلى البنك وشركته التابعة معا «بالمجموعة».

2 - هيكل رأس المال :

يتكون رأس المال المصرح به من 2,500,000,000 سهم (31 ديسمبر 2019: 2,500,000,000) سهم بقيمة إسمية 100 فلس للسهم الواحد .

رأس المال - يتكون رأس المال من 1,992,056,445 (31 ديسمبر 2019: 1,992,056,445)، سهم مكتتب بها ومدفوع بالكامل بقيمة إسمية 100 فلس للسهم الواحد. كما في 31 ديسمبر 2020، يمتلك البنك 68,834,561 سهم من أسهم الخزينة (31 ديسمبر 2019: 47,563,008).

إن لدى المجموعة العناصر التالية من الشريحة الأولى TIER 1 والشريحة الثانية TIER 2 من قاعدة رأس المال :

ألف دينار كويتي		
2019	2020	
		أ - الشريحة الأولى من رأس المال (TIER 1 CAPITAL)
		أ - الشريحة الأولى من حقوق المساهمين (CET1)
199,206	199,206	1 - رأس المال المدفوع
-	27,107	2 - توزيعات أسهم منحة مقترحة
66,791	66,791	3 - علاوة إصدار
184,093	156,986	4 - أرباح محتفظ بها
144,641	128,920	5 - احتياطي تقييم استثمارات
24,883	24,095	6 - احتياطي إعادة تقييم عقار
115,977	115,977	7 - احتياطي قانوني
17,927	17,927	8 - احتياطي عام
-	-	9 - احتياطي أسهم الخزينة
(3,506)	(3,506)	10 - موجودات أخرى غير ملموسة
(21,690)	(32,340)	11 - أسهم الخزينة
(108,562)	(96,326)	12 - استثمارات غير مؤثرة في مؤسسات بنكية ومالية وشركات التأمين
-	-	13 - استثمارات مؤثرة في مؤسسات بنكية ومالية وشركات التأمين
619,760	604,837	المجموع
		ب - المضاف الى الشريحة الأولى
889	933	1 - حصة الحصص غير المسيطرة من الشركات التابعة المجموعة
889	933	المجموع
620,649	605,770	مجموع الشريحة الأولى (TIER1) من رأس المال

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2020

ألف دينار كويتي	
2019	2020
43,612	41,969
43,612	41,969
664,261	647,739

ب - الشريحة الثانية من رأس المال (TIER 2 CAPITAL)
 1 - مخصصات عامة (خاضعة لحد أقصى 1.25% من إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر) مجموع الشريحة الثانية (TIER 2) من رأس المال

مجموع رأس المال المؤهل

3 - كفاية رأس المال :

لقد تم تطبيق الأسلوب القياسي لاحتساب رأس المال المعرض لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر العمليات، لقد تم تقييم كفاية رأس المال مع اقتترانه بتقرير معدل كفاية رأس المال المقدم إلى بنك الكويت المركزي. لدى المجموعة إطار للتخطيط والتقييم والتقرير عن كفاية رأس المال وللتأكد من أن العمليات الحالية والمستقبلية للمجموعة مدعومة برأس مال كافي في جميع الأوقات. تقوم المجموعة بمراقبة كفاية رأس المال مقابل حدود داخلية عليا محددة. بالإضافة إلى ذلك، إن تقييم أية استراتيجية تمهيدية تتضمن بالضرورة تقييم متطلبات كفاية رأس المال. إن التقييم الداخلي لرأس المال تم تعزيزه من خلال تقديم إطار لقياس رأس المال الاقتصادي المعرض لكل نوع من المخاطر وعلى أساس المنشأة ككل.

أ - متطلبات رأس المال :

ألف دينار كويتي							أ - مخاطر الائتمان
2019			2020			إجمالي التعرض	
متطلبات رأس المال	صافي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	إجمالي التعرض	متطلبات رأس المال	صافي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	إجمالي التعرض		
79	611	403,097	512	4,877	370,646	1. مطالبات على جهات سيادية	
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية	
1	4	122,723	119	1,133	143,079	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام	
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	
81,047	623,440	2,132,322	56,145	534,719	1,746,263	5. مطالبات على البنوك	
278,851	2,145,009	4,065,370	222,724	2,121,183	4,028,911	6. مطالبات على الشركات	
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية	
-	-	30,014	-	-	40,396	8. بنود نقدية	
60,200	463,080	477,589	47,455	451,953	455,416	9. الاستهلاكات التنظيمية	
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة 35% من المخاطر المرجحة	
2	15	57	-	-	-	11. التعرض للقروض المتأخرة	
21,401	164,615	162,557	14,919	142,078	139,798	12. موجودات أخرى	
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة	
441,581	3,396,774	7,393,729	341,874	3,255,943	6,924,509	المجموع	

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2020

ألف دينار كويتي

2019			2020		
متطلبات رأس المال	صافي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	إجمالي التعرض	متطلبات رأس المال	صافي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	إجمالي التعرض
-	-	-	-	-	-
2	15	9	1	6	4
523	4,022	4,021	440	4,189	4,189
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
525	4,037	4,030	441	4,195	4,193
34,879	268,297	150,592	27,212	259,159	145,365
476,985	3,669,108	7,548,351	369,527	3,519,297	7,074,067

ب - مخاطر السوق :

مخاطر مراكز معدل الفائدة	-
مخاطر مراكز الملكية	4
مخاطر العملات الأجنبية	4,189
مخاطر السلع	-
الخيارات	-
المجموع	4,193

ج - مخاطر العمليات

المجموع

ب - نسب رأس المال :

2019	2020
%18.10	%18.41
%16.92	%17.21
%16.89	%17.19

- 1 - مجموع نسب رأس المال
- 2 - نسبة الشريحة 1 من رأس المال
- 3 - نسبة حقوق المساهمين من الشريحة 1 من حقوق المساهمين

ج - إفصاح إضافي لرأس المال : 1 نموذج الإفصاح العام

2020	
ألف دينار كويتي	
بالرجوع الى المركز المالي الرقابي المجموع	مكونات نموذج الإفصاح عن رأس المال
i+l	265,997
r	156,986
J+m+n+o+p+q	314,026
-	-
-	-
-	737,009
g	3,506

حقوق المساهمين من الشريحة 1 لرأس المال : الأدوات والاحتياطيات

1. الأسهم العادية المؤجلة المصدر مباشرة زائداً علاوة الإصدار
2. الأرباح المحتفظ بها
3. الدخل الشامل المتراكم الأخر (والاحتياطيات الأخرى)
4. رأس المال المصدر مباشرة والذي يخضع للاستطلاع التدريجي من حقوق المساهمين (الشريحة 1) (ينطبق فقط على الشركات غير المساهمة)
5. الأسهم العادية الصادرة عن الشركات التابعة للمجموعة والمحتفظ بها من قبل طرف ثالث (حقوق الأقلية)
6. حقوق المساهمين (الشريحة 1) قبل التعديلات الرقابية

حقوق المساهمين من الشريحة 1 لرأس المال : التعديلات الرقابية

7. تعديلات التقييم الوقائية
8. الشهرة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
9. الأصول غير الملموسة الأخرى باستثناء حقوق خدمات الرهن العقاري (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
10. الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الموجودات التي تستند إلى الربحية المستقبلية باستثناء تلك التي تنتج عن فروقات مؤقتة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
11. احتياطي التحوط للتدفقات النقدية
12. عجز في المخصصات للخسائر المتوقعة (وفق أسلوب النماذج الداخلية في حال تطبيقه)
13. الربح من المبيعات الخاصة بعمليات التوريق
14. الأرباح والخسائر بسبب التغيرات في مخاطر الائتمان على الإلتزامات المقيمة بالقيمة العادلة
15. صافي أصول صندوق التقاعد ذات الفائدة المحددة

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2020

k	32,340	16. استثمارات في أسهم الخزينة (إن لم يتم تصنيفها من رأس المال المدفوع في المركز المالي)
	-	17. الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين
f	96,326	18. الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من رأس مال الجهة المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك (CET1))
d	-	19. الإستثمارات الهامة في الأسهم العادية للبنك أو المؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك (CET1))
	-	20. حقوق فروقات الرهن العقاري (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك (CET1))
	-	21. الضرائب المؤجلة على جانب الموجودات الناتجة عن الفروقات المؤجلة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك، وبالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الإلتزام ذي الصلة)
	-	22. المبلغ الذي يتجاوز حد ال 15% من حقوق المساهمين للبنك
	-	23. منها : الاستثمارات الهامة في الأسهم العادية للمؤسسات المالية
	-	24. منها : حقوق خدمات الرهن العقاري
	-	25. منها: الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الأصول الناتجة عن الفروقات المؤقتة
	-	26. التعديلات الرقابية الأخرى المقدره من السلطة الرقابية
	-	27. التعديلات الرقابية المطبقة على حقوق المساهمين (الشريحة 1) بسبب عدم كفاية رأس المال الإضافي (الشريحة 1) ورأس المال المساند (الشريحة 2) لتغطية الاستقطاعات
	-	28. إجمالي التعديلات الرقابية على حقوق المساهمين (CET1)
	-	29. حقوق المساهمين (CET1) بعد التعديلات الرقابية
	132,172	
	604,837	

رأس المال الإضافي (الشريحة الأولى) : الأدوات

	-	30. الشريحة الأولى من أدوات رأس المال الإضافي المؤجلة المصدرة زائد علاوة الإصدار
	-	31. منها : المصنفة كحقوق مساهمين وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة
	-	32. منها : المصنفة كإلتزامات وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة
	-	33. أدوات رأس المال المصدرة مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من رأس المال الإضافي (AT1)
S	933	34. أدوات رأس المال الإضافي (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) غير المدرجة في السطر 5) الصادرة عن الشركات التابعة والمحتفظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال الإضافي (AT1))
	-	35. منها : الأدوات الصادرة عن شركات تابعة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي
	933	36. رأس المال الإضافي (AT1) قبل التعديلات الرقابية

رأس المال الإضافي (الشريحة 1) : التعديلات الرقابية

	-	37. استثمارات في رأس المال الإضافي للبنك نفسه (AT1)
	-	38. الحصص المتبادلة في أدوات رأس المال الإضافي (AT1)
	-	39. الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا تملك البنوك أكثر من 10% من حقوق المساهمين المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)
	-	40. الاستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي (بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة)
	-	41. التعديلات الرقابية المقررة من السلطة الرقابية
	-	42. التعديلات الرقابية المطبقة على رأس المال الإضافي (AT1) بسبب عدم كفاية رأس المال المساند (الشريحة 2) لتغطية الاستقطاعات
	-	43. إجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال الإضافي (AT1)
	933	44. رأس المال الإضافي (AT1)
	605,770	45. رأس المال الأساسي (الشريحة 1 = حقوق المساهمين (CET1) + رأس المال الإضافي (AT1))

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2020

رأس المال المساند (الشريحة 2) : الأدوات والمخصصات

-	46.	أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2) المؤهلة المصدرة مباشرة زائدا علاوة الإصدار	
-	47.	أدوات رأس المال المصدر مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من رأس المال المساند (الشريحة 2)	
-	48.	أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2) (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) ورأس المال الإضافي (AT1) غير المدرجة في السطر 5 أو 34) الصادرة عن شركات تابعة والمحفوظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال المساند (الشريحة 2))	
-	49.	منها : الأدوات الصادرة عن شركات تابعة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي	
c	41,969	المخصصات العامة المدرجة في رأس المال المساند (الشريحة 2)	
	41,969	رأس المال المساند (الشريحة 2) قبل التعديلات الرقابية	

رأس المال المساند (الشريحة 2) : التعديلات الرقابية

-	52.	استثمارات في رأس المال المساند للبنك نفسه (الشريحة 2)	
-	53.	الحصص المتبادلة في أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2)	
-	54.	الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من حقوق المساهمين المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)	
-	55.	الاستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي (بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة)	
-	56.	التعديلات الرقابية الأخرى المقررة من السلطة الرقابية	
-	57.	إجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال المساند (الشريحة 2)	
	41,969	رأس المال المساند (الشريحة 2)	
	647,739	رأس المال بمفهومه الشامل = (رأس المال الأساسي (الشريحة 1) + رأس المال المساند (الشريحة 2))	
	3,519,297	إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر	

معدلات رأس المال والمصدات

	61.	حقوق المساهمين (الشريحة 1) (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	17.19%
	62.	رأس المال الأساسي (الشريحة 1) (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	17.21%
	63.	مجموع رأس المال بمفهومه الشامل (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	18.41%
	64.	متطلبات المصدات الخاصة بالبنك (الحد الأدنى لمتطلبات حقوق المساهمين (CET1) تتضمن المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية زائدا المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامي)، ويعبر عنها كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر	7.50%
-	65.	منها : متطلبات المصدات الرأسمالية الاحتياطية	
-	66.	منها : المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية	
	67.	منها : المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامي	0.50%
	68.	حقوق المساهمين (CET1) المتاحة للمصدات (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	10.19%

الحدود الدنيا

	69.	الحد الأدنى لمعدل حقوق المساهمين (CET1)	7.00%
	70.	الحد الأدنى لمعدل رأس المال الأساسي (الشريحة 1)	8.50%
	71.	الحد الأدنى لمجموع رأس المال بخلاف المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية ومصدات البنوك ذات التأثير النظامي	10.50%

المبالغ دون حدود الاستقطاعات (قبل وزنها بالمخاطر)

f	96,326	الاستثمارات غير الهامة في رأس مال المؤسسات المالية
e	70,116	الاستثمارات الهامة في حقوق المساهمين لدى المؤسسات المالية
-	74.	حقوق خدمات الرهن العقاري (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
-	75.	الضريبة المؤجلة المدرجة على جانب الموجودات الناتجة عن فروقات مؤقتة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2020

حدود الإعتراف بالمخصصات في رأس المال المساند (الشريحة 2)

a+b+h	143,520	76. المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) بخصوص الإنكشافات وفقاً للأسلوب القياسي (قبل تطبيق الحد الأقصى)
c	41,969	77. الحد الأقصى لإدراج المخصصات في رأس المال المساند (الشريحة 2) وفقاً للأسلوب القياسي
-	-	78. المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) بخصوص الإنكشافات وفقاً لأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية (قبل تطبيق الحد الأقصى)
-	-	79. الحد الأقصى لإدراج المخصصات العامة ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) وفقاً لأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية

2019

ألف دينار كويتي

مكونات نموذج
الأفصاح عن رأس
المال
بالرجوع الى المركز
المالي الرقابي المجمع

i+l	265,997
r	184,093
j+m+n+o+p+q	303,428
-	-
-	-
	753,518

حقوق المساهمين من الشريحة 1 لرأس المال : الأدوات والاحتياطيات

-	1. الأسهم العادية المؤجلة المصدرة مباشرة زائداً علاوة الإصدار
-	2. الأرباح المحتفظ بها
-	3. الدخل الشامل المتراكم الأخر (والاحتياطيات الأخرى)
-	4. رأس المال المصدر مباشرة والذي يخضع للاستطلاع التدريجي من حقوق المساهمين (الشريحة 1) (ينطبق فقط على الشركات غير المساهمة)
-	5. الأسهم العادية الصادرة عن الشركات التابعة المجموعة والمحتفظ بها من قبل طرف ثالث (حقوق الأقلية)
-	6. حقوق المساهمين (CET 1) قبل التعديلات الرقابية

حقوق المساهمين من الشريحة 1 لرأس المال : التعديلات الرقابية

-	7. تعديلات التقييم
-	8. الشهرة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
-	9. الأصول غير الملموسة الأخرى باستثناء حقوق خدمات الرهن العقاري (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
-	10. الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الموجودات التي تستند إلى الربحية المستقبلية باستثناء تلك التي تنتج عن فروقات مؤقتة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
-	11. احتياطي التحوط للتدفقات النقدية
-	12. عجز في المخصصات للخسائر المتوقعة (وفق أسلوب النماذج الداخلية في حال تطبيقها)
-	13. الربح من المبيعات الخاصة بعمليات التوريق
-	14. الأرباح والخسائر بسبب التغيرات في مخاطر الائتمان على الإلتزامات المقيمة بالقيمة العادلة
-	15. صافي أصول صندوق التقاعد ذات الفائدة المحددة
k	21,690
-	16. استثمارات في أسهم الخزينة (إن لم يتم تصنيفها من رأس المال المدفوع في المركز المالي)
-	17. الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين
-	18. الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من رأس مال الجهة المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك) (CET1)
f	108,562
-	19. الإستثمارات الهامة في الأسهم العادية للبنك أو المؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)
d	-
-	20. حقوق فروقات الرهن العقاري (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)
-	21. الضرائب المؤجلة على جانب الموجودات الناتجة عن الفروقات المؤجلة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك، وبالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الإلتزام ذي الصلة)
-	22. المبلغ الذي يتجاوز حد ال 15%

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2020

-	23.	منها : الاستثمارات الهامة في الأسهم	
-	24.	منها : حقوق خدمات الرهن العقاري	
-	25.	منها : الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الأصول الناتجة عن الفروقات المؤقتة	
-	26.	التعديلات الرقابية الأخرى المقدرة من السلطة الرقابية	
-	27.	التعديلات الرقابية المطبقة على حقوق المساهمين بسبب عدم كفاية رأس المال الإضافي (الشريحة 1) ورأس المال المساند (الشريحة 2) لتغطية الاستقطاعات	
-	28.	إجمالي التعديلات الرقابية على حقوق المساهمين (CET1)	
-	29.	حقوق المساهمين (CET1) بعد التعديلات الرقابية	
			133,758
			619,760

رأس المال الإضافي (الشريحة الأولى) : الأدوات

-	30.	الشريحة الأولى من أدوات رأس المال الإضافي المؤجلة المصدرة زائد علاوة الإصدار	
-	31.	منها : المصنفة كحقوق مساهمين وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة	
-	32.	منها : المصنفة كالتزامات وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة	
-	33.	أدوات رأس المال المصدرة مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من رأس المال الإضافي (AT1)	
S	34.	أدوات رأس المال الإضافي (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) غير المدرجة في السطر ٥) الصادرة عن الشركات التابعة والمحافظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال الإضافي (الشريحة 1))	889
S	35.	منها : الأدوات الصادرة عن شركات تابعة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي	
	36.	رأس المال الإضافي (AT1) قبل التعديلات الرقابية	889

رأس المال الإضافي (الشريحة 1) : التعديلات الرقابية

-	37.	استثمارات في رأس المال الإضافي للبنك نقداً (AT1)	
-	38.	الحصص المتبادلة في أدوات رأس المال الإضافي (AT1)	
-	39.	الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا تملك البنوك أكثر من 10% من حقوق المساهمين المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)	
-	40.	الاستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي (بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة)	
-	41.	التعديلات الرقابية المقررة من السلطة الرقابية	
-	42.	التعديلات الرقابية المطبقة على رأس المال الإضافي (AT1) بسبب عدم كفاية رأس المال المساند (الشريحة 2) لتغطية الاستقطاعات	
-	43.	اجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال الإضافي (AT1)	
	44.	رأس المال الإضافي (AT1)	889
	45.	رأس المال الأساسي (الشريحة 1 = حقوق المساهمين (CET1) + رأس المال الإضافي (AT1))	620,649

رأس المال المساند (الشريحة 2) : الأدوات والمخصصات

-	46.	أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2) المؤهلة المصدرة مباشرة زائداً علاوة الإصدار	
-	47.	أدوات رأس المال المصدر مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من رأس المال المساند (الشريحة 2)	
-	48.	أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2) (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) ورأس المال الإضافي (AT1) غير المدرجة في السطر 5 أو 34) الصادرة عن شركات تابعة والمحافظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال المساند (الشريحة 2))	
-	49.	منها : الأدوات الصادرة عن شركات تابعة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي	
C	50.	المخصصات العامة المدرجة في رأس المال المساند (الشريحة 2)	43,612
	51.	رأس المال المساند (الشريحة 2) قبل التعديلات الرقابية	43,612

رأس المال المساند (الشريحة 2) : التعديلات الرقابية

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2020

-	52. استثمارات في رأس المال المساند للبنك نفسة (الشريعة 2)	
-	53. الحصة المتبادلة في أدوات رأس المال المساند (الشريعة 2)	
-	54. الإستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من حقوق المساهمين المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)	
-	55. الإستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي (بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة)	
-	56. التعديلات الرقابية الأخرى المقررة من السلطة الرقابية	
-	57. إجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال المساند (الشريعة 2)	
-	58. رأس المال المساند (الشريعة 2)	43,612

59. رأس المال بمفهومه الشامل = (رأس المال الأساسي (الشريعة 1) + رأس المال المساند (الشريعة 2))

664,261
3,669,108

60. إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر

معدلات رأس المال والمصدات

16.89%	61. حقوق المساهمين (الشريعة 1) (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)
16.92%	62. رأس المال الأساسي (الشريعة 1) (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)
18.10%	63. مجموع رأس المال بمفهومه الشامل (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)
10.00%	64. متطلبات المصدات الخاصة بالبنك (الحد الأدنى لمتطلبات حقوق المساهمين (CET1) تتضمن المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية زائداً المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامي)، ويعبر عنها كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر
2.50%	65. منها : متطلبات المصدات الرأسمالية التحوطية
-	66. منها : المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية
0.50%	67. منها : المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامي
9.89%	68. حقوق المساهمين (CET1) المتاحة للمصدات (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)

الحدود الدنيا

9.50%	69. الحد الأدنى لمعدل حقوق المساهمين (CET1)
11.00%	70. الحد الأدنى لمعدل رأس المال الأساسي (الشريعة 1)
13.00%	71. الحد الدنيا لمجموع رأس المال بخلاف المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية ومصدات البنوك ذات التأثير النظامي

المبالغ دون حدود الاستقطاعات (قبل وزنها بالمخاطر)

f	108,562	72. الاستثمارات غير الهامة في رأس مال المؤسسات المالية
e	72,832	73. الاستثمارات الهامة في حقوق المساهمين لدى المؤسسات المالية
-		74. حقوق خدمات الرهن العقاري (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
-		75. الضريبة المؤجلة المدرجة على جانب الموجودات الناتجة عن فروقات مؤقتة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
-		

حدود الإعراف بالمخصصات في رأس المال المساند (الشريعة 2)

a+b+h	135,758	76. المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريعة 2) بخصوص الإنكشافات وفقاً للأسلوب القياسي (قبل تطبيق الحد الأقصى)
c	43,612	77. الحد الأقصى لإدراج المخصصات في رأس المال المساند (الشريعة 2) وفقاً للأسلوب القياسي
-		78. المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريعة 2) بخصوص الإنكشافات وفقاً لأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية (قبل تطبيق الحد الأقصى)
-		79. الحد الأقصى لإدراج المخصصات العامة ضمن رأس المال المساند (الشريعة 2) وفقاً لأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2020

2 - المركز المالي المجمع بموجب المعالجة المحاسبية المالية والنطاق الرقابي للتجميع

إن أساس التجميع المستخدم لإعداد المركز المالي المجمع وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية يتفق مع تلك الأسس المستخدمة للأغراض الرقابية، إن أسس التجميع تم عرضها في الإيضاح رقم 2 (ب) ضمن البيانات المالية المجمعة. لا يوجد فرق بين المركز المالي المجمع والمركز المالي الرقابي المجمع.

إن المركز المالي الرقابي المجمع على النحو الآتي :

2020		
ألف دينار كويتي		
بالرجوع إلى نموذج الإفصاحات العامة لرأس المال	المحتويات المستخدمة في نموذج افصاحات رأس المال	بيان المركز المالي الرقابي المجمع
		721,408
		186,522
a	822	581,622
		2,279,057
b	135,712	
c	41,969	
		568,919
d	-	
e	70,116	
f	96,326	
		29,177
g	3,506	3,506
		18,546
		4,388,757
الموجودات		
		نقد وأرصدة قصيرة الأجل
		سندات الخزانة والبنك المركزي
		المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
		قروض وسلفيات للعملاء
		منها : المخصصات العامة التي يتم تكوينها مقابل التعرض الممول المتضمن في محتويات الشريعة 2
		منها : محتويات المخصص العام في الشريعة 2
		استثمارات في اوراق مالية
		منها : الاستثمارات الهامة في رأس مال المؤسسات المالية (المبالغ فوق حد 10%) من حقوق المساهمين)
		منها : الاستثمارات الهامة في رأس مال المؤسسات المالية (المبالغ تحت حد 10% من حقوق المساهمين (CET1))
		منها : الاستثمارات الغير هامة في رأس مال المؤسسات المالية الأخرى (المبالغ أقل من الحد للإستقطاعات)
		عقارات ومعدات
		موجودات غير ملموسة
		موجودات أخرى
مجموع الموجودات		
الإلتزامات وحقوق الملكية		
الإلتزامات		
		مستحق إلى البنوك
		مستحق إلى مؤسسات مالية أخرى
		ودائع العملاء
		مصاريف تمويلية أخرى
		إلتزامات أخرى
		منها : مخصصات عامة متعلقة بالتعرض الغير ممول الملزم ضمه ضمن (الشريعة 2)
h	6,986	3,695,933
مجموع الإلتزامات		

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2020

2020			
ألف دينار كويتي			
بالرجوع إلى نموذج الإفصاحات العامة لرأس المال	المحتويات المستخدمة في نموذج افصاحات رأس المال	بيان المركز المالي الرقابي المجمع	
			حقوق الملكية
			حقوق المساهمين الخاصة بمساهمي البنك
			رأس المال
i	199,206	199,206	أسهم منحة مقترحة
j	27,107	27,107	اسهم الخزينة
k	32,340	(32,340)	احتياطيات
		353,710	منها علاوة إصدار
l	66,791		منها احتياطي قانوني
m	115,977		منها احتياطي عام
n	17,927		منها احتياطي أسهم الخزينة
o	-		منها احتياطي إعادة تقييم
p	24,095		منها احتياطي تقييم عقار استثماري
q	128,920		أرباح محتفظ بها
r	156,986	144,208	توزيعات أرباح مقترحة
		691,891	
		-	
		691,891	
s	933	933	الحصص غير المسيطرة
		692,824	مجموع حقوق الملكية
		4,388,757	مجموع الالتزامات وحقوق الملكية

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2020

2019		ألف دينار كويتي		
بالرجوع إلى نموذج الإفصاحات العامة لرأس المال	الاحتويات المستخدمة في نموذج افصاحات رأس المال	بيان المركز المالي الرقابي المجمع		
		856,901		الموجودات
		248,806		نقد وأرصدة قصيرة الأجل
		880,415		سندات الخزينة والبنك المركزي
a	1,778	2,266,662		المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
				قروض وسلفيات للعملاء
				منها : المخصصات العامة التي يتم تكوينها مقابل التعرض الممول المتضمن في محتويات الشريحة 2
b	127,337			منها : محتويات المخصص العام في الشريحة 2
c	43,612	559,960		استثمارات في اوراق مالية
				منها : الاستثمارات الهامة في رأس مال المؤسسات المالية (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين)
d	72,832			منها : الاستثمارات الهامة في رأس مال المؤسسات المالية (المبالغ تحت حد 10% من حقوق المساهمين (CET1))
e	108,562			منها : الاستثمارات الغير هامة في رأس مال المؤسسات المالية الأخرى (المبالغ أقل من الحد للإستقطاعات)
f		29,375		عقارات ومعدات
g	3,506	3,506		موجودات غير ملموسة
		27,603		موجودات أخرى
		4,873,228		مجموع الموجودات
				الإلتزامات وحقوق الملكية
				الإلتزامات
		585,382		مستحق إلى البنوك
		709,107		مستحق إلى مؤسسات مالية أخرى
		2,452,930		ودائع العملاء
		189,944		مصاريف تمويلة اخرى
		203,148		إلتزامات أخرى
h	6,643	4,140,511		منها : مخصصات عامة متعلقة بالتعرض الغير ممول الملزم ضمه ضمن (الشريحة 2)
				مجموع الإلتزامات
				حقوق الملكية
				حقوق المساهمين الخاصة بمساهمي البنك
i	199,206	199,206		رأس المال
j	-	-		أسهم منحة مقترحة
k	21,690	(21,690)		اسهم الخزينة
		370,219		احتياطيات
l	66,791			منها : علاوة إصدار
m	115,977			منها احتياطي قانوني
n	17,927			منها احتياطي عام
o	-			منها احتياطي أسهم الخزينة
p	24,883			منها احتياطي إعادة تقييم
q	144,641			منها احتياطي تقييم عقار استثماري
r	184,093	184,093		أرباح محتفظ بها
		731,828		
		-		توزيعات أرباح مقترحة
		731,828		
s	889	889		الحصص غير المسيطرة
		732,717		مجموع حقوق الملكية
		4,873,228		مجموع الإلتزامات وحقوق الملكية

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2020

3 - الخصائص الرئيسية لأدوات رأس المال المصدرة

البنك التجاري الكويتي	1. المصدر
بنك الكويت المركزي	2. الرمز المرجعي (Unique Identifier) (مثل رقم الورقة المالية (CUSIP) أو (ISIN) أو بلومبيرغ للاكتتابات الخاصة)
قانون دولة الكويت	3. القوانين الحاكمة للأداة المعاملة الرقابية
حقوق المساهمين الشريحة 1	4. نوع رأس المال T2, AT1, CET1
المجموعة	5. مؤهل على مستوى البنك منفرداً / المجموعة / المجموعة ومنفرداً
أسهم عادية	6. نوع الأداة
199,206 دينار كويتي	7. المبلغ المدرج في رأس المال الرقابي (ألف دينار كويتي)
100 فلس	8. القيمة الإسمية للأداة
حقوق المساهمين	9. التصنيف المحاسبي
19 يونيو 1960	10. تاريخ الإصدار الأصلي
دائمة	11. دائمة أو محددة الاستحقاق
لا يوجد فترة استحقاق	12. تاريخ الاستحقاق الأصلي
لا	13. خيار السداد للمصدر ويخضع لموافقة رقابية مسبقة
غير مطبقة	14. تاريخ السداد الاختياري، وتواريخ السداد الطارئ، وقيمة التسديد
غير مطبقة	15. تواريخ السداد اللاحقة، إن وجدت
عائمة	الكوبونات / توزيعات الأرباح
غير مطبقة	16. توزيعات أرباح / كوبونات ثابتة أو متغيرة
لا	17. سعر الكوبون وأي مؤشرات ذات علاقة
اختيارية بالكامل	18. وجود مانع لتوزيعات الأرباح
لا	19. توزيعات الأرباح اختيارية بالكامل، أو اختيارية بصورة جزئية، أو إلزامية
غير تراكمية	20. وجود حوافز لتعديل قيمة الدفعات أو حوافز أخرى للسداد المبكر
غير قابلة للتحويل	21. غير تراكمية أو تراكمية
غير مطبقة	22. قابلة للتحويل أو غير قابلة للتحويل
غير مطبقة	23. إن كانت قابلة للتحويل، أحداث خاصة للتحويل
غير مطبقة	24. إن كانت قابلة للتحويل، بالكامل أو جزئياً
غير مطبقة	25. إن كانت قابلة للتحويل، معدل التحويل
غير مطبقة	26. إن كانت قابلة للتحويل، تحويل إلزامي أو اختياري
غير مطبقة	27. إن كانت قابلة للتحويل، تحديد نوع الأداة التي يتم التحويل إليها
غير مطبقة	28. إن كانت قابلة للتحويل، تحديد مصدر الأداة التي يتم التحويل إليها
لا	29. خصائص التخفيض
غير مطبقة	30. في حالة التخفيض، أحداث خاصة بالتخفيض
غير مطبقة	31. في حالة التخفيض، بالكامل أو جزئياً
غير مطبقة	32. في حالة التخفيض، بصورة دائمة أو مؤقتة
غير مطبقة	33. إن كان تخفيضاً مؤقتاً، وصف آلية التخفيض
غير مطبقة	34. المركز في الجدول الهرمي للمراتب عند التصفية (تحديد نوع الأداة الأعلى منها مباشرة)
لا	35. مواصفات عدم تطابق مع متطلبات التحويل
غير مطبقة	36. إن كان نعم، تحديد المواصفات غير المطابقة

4 - نسبة الرفع المالي

يتم عرض نسبة الرفع المالي وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ب.ب/342/2014 بتاريخ 21 أكتوبر 2014. إن تطبيق هذا الإيضاح يعمل على الحد من التوسع في بناء نسب الرفع المالي في قطاع البنوك والتي من شأنها أن تؤدي إلى ضغط على النظام المالي الإقتصادي بشكل عام. إن نسبة الرفع المالي هي وحدة قياس ضمن متطلبات بازل 3 الشريحة الأولى وهي مقسمة على مجموع الإنكشافات داخل وخارج بنود المركز المالي للبنك.

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2020

أ - ملخص مقارنة الأصول المحاسبية مقابل انكشاف معدل الرفع

ألف دينار كويتي		
2019	2020	
4,873,228	4,388,757	1. إجمالي الأصول المجمعة وفقا للبيانات المالية الصادرة
-	-	2. تعديلات للاستثمارات في بنوك و منشآت مصرفية ومالية وتأمين وتجارية المجمعة لأغراض محاسبية و لكنها خارج نطاق التجميع الرقابي
-	-	3. تعديلات للأصول الإئتمانية المحققة في بيان المركز المالي وفقا لأغراض محاسبية تشغيلية للبنك ويتم استبعاده من إجمالي الانكشاف في حساب معدل الرفع
4,931	25,144	4. انكشاف المشتقات
-	-	5. انكشاف تمويل معاملات الأوراق المالية
882,647	876,617	6. انكشاف لبنود خارج الميزانية
(112,068)	(99,832)	7. انكشافات أخرى
5,648,738	5,190,686	8. إجمالي الانكشاف في حساب معدل الرفع

ب - إفصاح معدل الرفع العام

ألف دينار كويتي		
2019	2020	
4,873,228	4,388,757	1. البنود داخل الميزانية (باستثناء المشتقات وعمليات تمويل الأوراق المالية، ولكن شاملة الضمانات المقدمة)
(112,068)	(99,832)	2. مبالغ الأصول المستقطعة عند احتساب الشريحة 1 من رأس المال
4,761,160	4,288,925	3. إجمالي الانكشافات داخل بيان المركز المالي (باستثناء المشتقات وعمليات تمويل الأوراق المالية)
914	16,119	4. تكلفة الاستبدال لكافة عمليات المشتقات (بالصافي من هامش ضمان القيمة النقدي المؤهل)
4,017	9,025	5. مبلغ المعامل الإضافي للانكشاف المستقبلي المحتمل لكافة عمليات المشتقات
-	-	6. إجمالي ضمانات المشتقات المقدمة التي تم استقطاعها من أصول الميزانية بموجب السياسة المحاسبية للبنك
-	-	7. استقطاعات الموجودات المدينة من هامش ضمان القيمة النقدية المقدمة في عمليات المشتقات
-	-	8. انكشافات البنك للأطراف المقابلة المركزية التي تم استئناؤها
-	-	9. المبلغ الفعلي المرجعي المعدل لمشتقات الإئتمان المصدرة
-	-	10. النقص للمبلغ الفعلي المرجعي المعدل والخصم لقيمة المعامل الإضافي (وذلك لمشتقات الائتمان المصدرة)
4,931	25,144	11. إجمالي الانكشاف للمشتقات
-	-	12. إجمالي موجودات عمليات تمويل الأوراق المالية (دون الأخذ بالاعتبار أي تقاص)
-	-	13. صافي الذمم النقدية المدينة والدائنة الناشئة عن موجودات عمليات تمويل الأوراق المالية
-	-	14. الانكشافات للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل من خلال موجودات عمليات تمويل الأوراق المالية
-	-	15. انكشافات البنك كوكيل في عمليات تمويل الأوراق المالية
-	-	16. إجمالي الانكشافات لعمليات تمويل الأوراق المالية
2,567,462	2,563,052	17. الانكشافات خارج الميزانية (قبل تطبيق معامل التحويل الائتماني)
(1,684,815)	(1,686,435)	18. التعديلات للتحويل إلى المبالغ الائتمانية المعادلة
882,647	876,617	19. البنود خارج المركز المالي
5,648,738	5,190,686	20. إجمالي الانكشافات
620,649	605,770	21. الشريحة الأولى من رأس المال
%10.99	%11.67	22. نسبة الرفع المالي (الشريحة الأولى من رأس المال / إجمالي الانكشافات)

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2020

5 - إدارة المخاطر :

التحكم بالمخاطر :

في اعتقاد البنك عند اتخاذ المخاطر المرتبطة بعملياته فقط ان يقوم بالتحديد المناسب والتقييم والإدارة والتخفيف الملائم لعوامل الخطر المحتملة. إن المخاطر الهامة التي يتعرض لها البنك تتضمن مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر السيولة ومخاطر معدلات الفائدة ومخاطر السمعة والمخاطر الاستراتيجية والمخاطر القانونية.

إن قطاع إدارة المخاطر في المجموعة هو وحدة مستقلة ومتخصصة، تقوم برفع التقارير مباشرة إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، ومن الناحية الإدارية إلى رئيس مجلس الإدارة. إن القطاع مسئول عن تقييم ومراقبة وعرض التوصيات المتعلقة بإستراتيجيات إدارة مخاطر تركيز الائتمان والائتمان و تركيز السوق والسوق والسيولة والتشغيل ومخاطر معدلات الفائدة ومخاطر السمعة والمخاطر الاستراتيجية والمخاطر القانونية. تم تحديد أفراد متخصصين ضمن قطاع إدارة المخاطر للإشراف على كل من هذه المخاطر. إن غياب أي من خطوط التقارير المباشرة وغير المباشرة أو التعامل مع الأقسام الداخلية الأخرى، والأعضاء الدائمين في كل اللجان التنفيذية للمجموعة يعتبر من العوامل التي تعكس الطبيعة الاستقلالية لعمليات إدارة المخاطر ودورها المركزي في المجموعة.

ينقسم قطاع إدارة المخاطر إلى وحدات مختلفة تقوم بتقييم ورصد ومراقبة المخاطر المختلفة. إن وحدة مراجعة الائتمان والاستثمار مسئولة عن إجراء التقييم التمهيدي لائتمان الشركات، والمصارف الدولية بما في ذلك تقييم الحدود الائتمانية لمختلف البلدان والبنوك والمقترحات الاستثمارية طبقاً للسياسة الائتمانية فضلاً عن التحليل اللاحق للتعرضات الائتمانية للشركات. إضافة إلى ذلك، تقوم وحدة المراقبة، التي تعد جزءاً من مراجعة الائتمان والاستثمار و المصارف الدولية، بالتحقق من ورصد الأنشطة والأعمال المنفذة من قبل قسم إدارة الائتمان على أساس يومي منتظم لضمان أن التخصيص الائتماني يتماشى مع الموافقات ذات الصلة فضلاً عن الإرشادات الداخلية والرقابية. وعلاوة على ذلك، فإن وحدة مراجعة الائتمان والاستثمار مسئولة عن مراجعة وتحديث السياسة الائتمانية للمجموعة على فترات دورية منتظمة بما يضمن انسجام هذه السياسة مع البيئة التشغيلية وتماشيها مع الإرشادات الرقابية. تقوم وحدة مراجعة القروض والرقابة الائتمانية والمسئولة عن تقييم المخاطر ما بعد الموافقة، وإجراء مراجعة ما بعد الواقع للإئتمان المقدم الشركات وتعرض المصرفي الدولي. تقوم الوحدة أيضاً بإعداد تحليل مفصل نصف سنوي للمحفظة ويتم طرحه على لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ومجلس الإدارة. بالإضافة إلى ذلك، تقوم وحدة الرقابة، وهي جزء من وحدة مراجعة القروض والرقابة الائتمانية بالتحقق من ومراقبة الأنشطة والوظائف التي تقوم بها إدارة إدارة الائتمان بشكل يومي مستمر للتأكد من أن صرف الائتمان يتوافق مع الموافقات ذات الصلة وكذلك ضمن الإرشادات الداخلية والرقابية. يشرف قسم إدارة المخاطر أيضاً على سير عمل قسم إدارة الائتمان لضمان أن يكون صرف الائتمان متفقاً مع شروط وأحكام الائتمان المعتمدة ويلبي جميع الضمانات والمتطلبات الأخرى.

إن وحدة مخاطر التشغيل هي المسئولة عن رصد وقياس والإبلاغ عن مخاطر التشغيل المحتملة للمجموعة. تقوم وحدة مخاطر التشغيل بتجميع بيانات مخاطر التشغيل عن طريق التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة، والمؤشرات الرئيسية للمخاطر ومراجعة الإجراءات والأحداث المفصّل عنها. يتم الاحتفاظ بقاعدة البيانات الخاصة بالخسائر ويتم الإفصاح عنها في التقارير الدورية لإدارة المخاطر. إن وحدة مخاطر التشغيل مسئولة أيضاً عن إدارة التأمين على مستوى المجموعة وتنسيق خطة استمرارية الأعمال على مستوى المجموعة، وضمان إجراء الفحص الدوري.

إن وحدة سياسات وتحليلات المخاطر مسئولة عن رصد مخاطر السوق والسيولة ومعدلات الفائدة فضلاً عن المخاطر الاستراتيجية والقانونية ومخاطر السمعة. كما أنها مسئولة أيضاً عن احتساب رأس المال الاقتصادي للمخاطر المختلفة، وإجراء اختبارات التحمل، ورفع هذه النتائج إلى لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ومجلس الإدارة والبنك المركزي، فضلاً عن تحديث سياسات إدارة المخاطر باستمرار، كما تقوم بأداء دور لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة الائتمان والاستثمار فيما يتعلق ببنود الاستثمارات. تقوم الوحدة أيضاً بإعداد تقرير المحفظة بشكل شهري لإدارة المخاطر يتألف من تقارير معدة عن طريق برنامج نظم المعلومات على محفظة الائتمان والمركز مقابل الحدود الداخلية المتعلقة بمخاطر سعر الفائدة ومخاطر السيولة ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية التي يتم توزيعها على أعضاء لجنة الموجودات والمطلوبات. تعمل الوحدة أيضاً على تحديد احتمالية التعثر المرتبطة بالدرجة المتزعم وذلك لاستخدامه بحسابات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9). تشمل الوحدة أيضاً كمكتب متوسط للخزانة حيث تراقب حدود المخاطر المتعلقة بالخزينة بشكل يومي.

إن وحدة أمن تقنية المعلومات هي المسئولة عن رصد وقياس والإبلاغ عن جميع مخاطر أمن تقنية المعلومات للمجموعة (المخاطر الداخلية والخارجية سواء كانت ناتجة عن عمد أو غير قصد) لجميع معلومات أصول البنك. يضمن أمن تقنية المعلومات أن

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2020

يتم تقييم المخاطر وتحديد الفجوات والضوابط الأمنية الموصى بها بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات، يتم إبلاغ أصحاب المخاطر بحيث تكون المعلومات محمية ضد وصول غير المصرح بهم والإفصاح عن المعلومات والحفاظ على أصول المعلومات آمنة. يحدد أمن تقنية المعلومات والسياسات والعمليات المتعلقة بالمتطلبات التي تحددها الهيئات التنظيمية ويختبر فعالية الضوابط التي يضعها أصحاب المخاطر المختلفة لتأمين أصول المعلومات. يتم إبلاغ إدارة المخاطر بالمخاطر التي تم تحديدها وخطط المعالجة.

يتضمن إطار إدارة المخاطر هيكل تنظيمي للجان مشتملة على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وذلك لأغراض الموافقة ورفع التقارير. لدى مجلس الإدارة من خلال اللجان المنبثقة عن المجلس، كامل الصلاحية لاعتماد الإستراتيجيات والسياسات من خلال لجانه. إن لجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة هي أعلى سلطة في المجموعة وهي مسؤولة بشكل رئيسي بالموافقة على منح الائتمانات، ومن أهم مسؤوليات اللجنة هي الموافقة على جميع عروض الائتمان التي تتجاوز مستوى صلاحيات الإدارة. وكذلك مراجعة واعتماد سياسة الائتمان والتعديلات اللاحقة لها. إن مجلس الإدارة هو أعلى سلطة في المجموعة لاعتماد الاستثمارات والأموال التنفيذية الأخرى التي تتجاوز صلاحيات الإدارة، تتضمن تلك الصلاحيات اعتماد استراتيجية المجموعة الموسعة وكذلك السياسات المحددة المتعلقة بإدارة المخاطر. تقوم لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بمساعدة مجلس الإدارة في هيكلة إطار التحكم بالمخاطر لدى البنك، وسياسات وإرشادات التقييم وإدارة المخاطر ونزعة البنك تجاه المخاطر وإستراتيجية المخاطر وتطبيق الإدارة التنفيذية لسياسات وإستراتيجيات المخاطر.

إن لجنة الإستثمار والائتمان هي الجهة التنفيذية لإتخاذ القرارات، ولها في ذلك اعتماد جميع شؤون الإستثمار والإئتمان ضمن حدود معينة. إن مسؤولية لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات إدارة الإطار الشامل للموجودات والمطلوبات والتي تتضمن هيكل المركز المالي ونمط الاستحقاق ومخاطر سعر الفائدة وكفاية رأس المال ومراكز العملات الأجنبية ومراجعة السياسات المتعلقة بها واعتماد الاستثناءات. وتقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بأداء دور لجنة المخاطر حيث لديها مستوى إشراف عالي على عملية إدارة المخاطر. إن لجنة تحديد المخصصات مسؤولة عن التقييم الشامل وإدارة المخصصات التي إتخذتها المجموعة والتأكد من أن تلك المخصصات متماشية مع المتطلبات الرقابية المتعلقة بها.

ولغرض إدارة المخاطر بطريقة شاملة ولأغراض قياس المخاطر على أساس مجمع، فإن لدى المجموعة سياسة رسمية شاملة لإدارة المخاطر والتي تقدم إرشادات مفصلة لإطار سليم لإدارة مخاطر المجموعة ككل. كما إن أهداف إدارة المخاطر يتم دعمها وتقديرها بواسطة السياسات المختلفة للمخاطر والتي تتم مراجعتها وتحديثها بصورة دورية، كما أن سياسات المخاطر بصورة عامة تقدم تخطيط تفصيلي للمخاطر المختلفة، بناء على إستراتيجيات الأعمال والأداء السابق والتوقعات المستقبلية والظروف الاقتصادية واللوائح والتعليمات الداخلية والخارجية. بالإضافة إلى ذلك فإن السياسات تتطلب أيضا القيام بتحليل شامل لمجموعة من المقاييس المحددة مسبقا قبل استحداث منتجات أو أدوات جديدة، وتتطلب تلك السياسات وضع حدود داخلية (اسمية وتستند إلى دراسة المخاطر) تهدف إلى المراقبة المستمرة والتأكد على أن المخاطر المتعلقة بأعمال المجموعة تبقى دائما تحت السيطرة، كما أن رفع التقارير الدورية عن المخاطر للجهات المختلفة والتي تشتمل على لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمجموعة وكذلك مجلس الإدارة تضمن إطلاع الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة بشكل مستمر على المراكز المختلفة لدى المجموعة بما يساهم في تمكينهم من إتخاذ القرارات السليمة.

كما قامت أيضا المجموعة باختبار الضغط على المنشأة ككل بناءً على طريقة محاكاة المخاطر، لتقوم بتحليل تأثير أحداث شديدة على الربحية وكفاية رأس المال.

يقوم البنك بالتعامل مع انواع المخاطر المختلفة بالتفصيل أدناه.

أ - مخاطر الائتمان :

إن سياسة الائتمان وسياسة إدارة مخاطر الائتمان توضحان وتحددان المبادئ والتوجيهات لأنشطة الإقراض وأسس قياس ومراقبة وإدارة مخاطر الائتمان. إن سياسة الائتمان توفر الإرشادات التي تحدد معايير الإقراض وان جميع القرارات الائتمانية تتم بعد الأخذ بعين الإعتبار متطلبات السياسة الائتمانية. يتم مراجعة وتحديث سياسة الإئتمان بشكل دائم لتتماشى مع المتطلبات التنظيمية والعمل.

إن سياسة الائتمان تكمل سياسة إدارة مخاطر الائتمان التي تحدد البنية الأساسية لإدارة مخاطر الائتمان بما في ذلك أدوات تصنيف المخاطر وتحليل المحفظة والمراجعات المستقلة، كما تم إنشاء حدود داخلية لتركز الائتمان وجودة الائتمان. يتم إستباق

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2020

الموافقات الائتمانية بفحص منافي للجهالة تفصيلي على عروض الائتمان وتشتمل على مراجعة مستقلة لا تشارك فيها الوحدة المعرضة للمخاطر. يشتمل الفحص المنافي للجهالة على تقييم جودة المعلومات المالية والأداء المالي التاريخي والتطلعات المستقبلية وهيكل التسهيلات، وصلتها باحتياجات العمل وخبرة الإدارة، تحديد مصادر السداد والضمانات المتوفرة والدعم الإضافي المتوفر الخ. بالإضافة الى ذلك وبعد الموافقة يتم عمل مراجعة شاملة على المستوى الفردي وعلى مستوى المحفظة لمراقبة / للسيطرة بشكل فعال على محفظة الائتمان الحالية. يتم عرض تقارير المحفظة ومراجعات ما بعد الموافقة ترفع الى الإدارة و رئيس مجلس الإدارة.

يستخدم البنك نموذج داخلي متطور لتقييم مخاطر العميل. إستعان البنك باللوغاريتمات المتقدمة مستخدماً مقاييس مالية وغير مالية للوصول الى تقييم مخاطر العميل. إن نموذج تقييم مخاطر العميل للأصول غير المتعثرة يتبع مقياساً من 1 إلى 8 حيث يعتبر 1 افضل المخاطر. أما التصنيف من 9 الى 11 فانه ينطبق على الموجودات المتعثرة. يتم إستخدام التصديق الداخلي للمخاطر للحصول على الموافقات الائتمانية. كما هي متطلبات البنك المركزي الكويتي، فإن التصنيفات الداخلية تتعين على التصنيفات الائتمانية الخارجية، كما أن احتمالية التعثر يتم تحديدها بشكل منسق مع التصنيف المرتبط بالعميل. هناك بعض الاعتبارات غير المالية تستند إلى مجال نشاط القطاع، ومن ثم فإنها تسمح بتقييم أكثر دقة لمخاطر النشاطات المختلفة. كما تم أيضاً إدخال نظام تصنيف مخاطر التسهيلات. يتم تطبيق الحدود القصوى لمخاطر الإقراض لطرف أو مجموعة وفقاً للأعراف التنظيمية للتركز الائتماني.

من خلال عملية التحليل المناسبة يتم التأكد من أن الحدود المعتمدة تتماشى مع نمط مخاطر العميل وبالإضافة إلى حدود الإقراض المعتمدة على أساس فردي، فقد تم تعيين حدود انكشاف أكثر اتساعاً للمخاطر وذلك للقطاعات التي تم تحديدها على أنها أكثر تعرضاً للمخاطر وتتم مراقبة التعرضات المرتبطة بهذه القطاعات. يتم تقييم الحدود الائتمانية لكل بلد بناء على تقييم داخلي للمخاطر وتقييم مؤسسات التقييم الخارجية للمخاطر السيادية مثل S&P و Moddys و Fitch، لضمان وجود تنوع في المحفظة الائتمانية فيما يخص تصنيفات السيادة، والتعرضات الجغرافية. نفذ القطاع ايضاً نموذج تقييم مخاطر القطاع للسماح بمزيد من التفاصيل في تصنيف القطاع.

يقوم البنك أيضاً بحساب رأس المال المعرض لمخاطر الائتمان والذي يشمل الإقراض على أساس الإسم وتركزات الضمان والقطاع والتركزات الجغرافية ضمن الركن الثاني من معايير بازل 3.

تتعرض البنوك لمخاطر التعامل بالمشتقات المالية عن طريق المعاملات الأجلة بالقطاع الأجنبي مع البنوك الأخرى وكذلك عملاء البنوك ومبادلات أسعار الفائدة التي تم الدخول فيها لتحويط السندات ذات الفائدة الثابتة في محفظة السندات. عندما تكون القيمة الائتمانية المعدلة بالمخاطر (CVA) للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل (CCR) غير مؤثرة فإنه ليس هناك ضرورة لوجود رأس مال إقتصادي منفصل. كما أن الحدود الائتمانية لمخاطر انكشاف الأطراف المقابلة، وهي البنوك، يتم وضعها بناء على تقييم مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية (ECAI) وكذلك سياسة الائتمان بالبنك ويتم مراجعتها بشكل دوري. إن الأطراف المقابلة في معاملات المشتقات المالية هي البنوك ويتم وضع حدود التعامل معها مع عدم إبلاغها بتلك الحدود ومن ثم فإن البنك يحتفظ بالسيطرة على أي انكشافات غير صحيحة. إن الحصول على وتقديم الضمانات محكوم بالإتفاقيات التي يتم الدخول فيها وفقاً لما تقره الجمعية الدولية للمبادلات والتعامل بالمشتقات.

لا يتخذ البنك ضمانات للتعرض للإئتمان.

ب. مخاطر السوق :

يتعرض البنك لمخاطر السوق فيما يتعلق بمحافظ الأسهم وأسعار تبادل العملات الأجنبية التي تقوم المجموعة بالمتاجرة فيها بشكل نشط وأيضاً في بعض المراكز الأخرى حيث يتم تحديد قيمتها العادلة من مقاييس السوق يستخدم البنك طريقة المنهجية القياسية لإحساب رأس المال لمخاطر السوق.

وضعت حدود لمخاطر السوق بهدف السيطرة على المخاطر المرتبطة بالأسهم ومخاطر تبادل العملات الأجنبية. يتم مراقبة مخاطر تبادل العملات الأجنبية على أساس يومي لكل عملة على حدة ويتم السيطرة عليها من خلال الحدود القصوى للعملات الأجنبية وحدود إيقاف الخسائر، ويتم تطبيق التعليمات المرتبطة بالحدود التنظيمية لليلة واحدة والتي تشتمل أيضاً الحدود الكلية القصوى بشكل صارم.

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2020

يقوم البنك أيضا بتقييم مخاطر السوق من خلال إجراءات تم تطويرها داخليا لقياس القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) - القيمة المعرضة للمخاطر تستند إلى محاكاة تاريخية على مدار المدة المراقبة مع احتساب الحد الأقصى للخسارة على مدار مدة الاحتفاظ وباستخدام نسبة مئوية مقدارها 99%. تم تحديد الحد الأقصى للقيمة المعرضة للمخاطر (VaR) المسموح بها لتبادل العملات الأجنبية ومراكز المتاجرة بالأسهم. يتم إعادة قياس القيمة المعرضة للمخاطر سنويا للتحقق من صحتها، يتم احتساب رأس المال الإقتصادي لمخاطر السوق باستخدام طريقة «النقص المتوقع» التي تتماشى مع إرشادات لجنة بازل.

ويتم تصنيف الاستثمارات بناء على فئات محددة مسبقا للموجودات وتخضع لحدود معتمدة لكافة تلك الفئات. بالإضافة إلى ذلك، تقتصر القدرة الاستثمارية الإجمالية والفردية للمجموعة على الحدود والإرشادات المنصوص عليها من قبل البنك المركزي الكويتي.

كما توضح سياسة مخاطر السوق الحاجة إلى التحوط في ظل ظروف معينة. قياس فعالية التحوط تخضع لسياسة إدارة مخاطر السوق التي تضع مبادئ توجيهية لإنشاء التحوط وطريقة تحديد فعالية التحوط البداية وبعد ذلك والقواعد العامة الأخرى لمعاملات التحوط.

ج - مخاطر السيولة :

يقوم البنك بإدارة مخاطر السيولة التي تتركز في اختلاف فترات الاستحقاق وتركز من جهة المطلوبات. تم وضع حدود لإدارة مخاطر السيولة وتتضمن الحدود المطلقة للفجوات التراكمية وحد لأقصى مبلغ مسموح به للإقراض. تم وضع حدود تنبيه داخلية لضمان الالتزام بالحدود التنظيمية. تم تحسين إدارة مخاطر السيولة، حيث تم إدخال حدود جديدة للمطلوبات من المودعين الرئيسيين ومن الأدوات ذات الحساسية، أيضا تم إدخال حدود للإختلافات في الفترات الزمنية المختلفة للتأكد من أن الموجودات والمطلوبات المستحقة تبقى متطابقة إلى حد كبير. ويتم عمل تحليل مفصل للمطلوبات بصفة دورية للتمييز بين أنماط التجديد والتعرف على الودائع الأساسية والإتجاهات السلوكية للأموال قصيرة الأجل والعلاقات المتبادلة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية.

إن سياسة إدارة مخاطر السيولة لدى البنك تتطلب أيضا إجراء تخطيط سيولة مناسب بشكل دوري وأن اختبار الضغط يتم القيام به استنادا إلى تحايل السيناريو. كما أن خطة الطوارئ المفصلة تشكل أيضا جزء من إطار إدارة السيولة. يتم قياس رأس المال لمخاطر السيولة بشكل دوري ضمن الركن الثاني من معايير بازل 3 باستخدام طريقة تم تطويرها داخليا.

أدخلت لجنة بازل للرقابة المصرفية تعليمات بازل 3، وغيرها، اطارا عالميا لأدارة مخاطر السيولة. قام البنك بإدخال حدود داخلية لنسب السيولة الجديدة ونسبة تغطية السيولة (LCR) وصافي نسبة التمويل المستقر (NSFR) بشكل استباقي. وقد تم قياس هذه النسب ورصدها بانتظام مقابل الحدود الرقابية أو الحدود الداخلية.

د - مخاطر أسعار الفائدة :

تقاس مخاطر أسعار الفائدة كما في التوجيهات الموضحة في سياسة إدارة مخاطر سعر الفائدة. إن غالبية موجودات ومطلوبات البنك إما أنها تستحق خلال سنة واحدة أو يتم إعادة تسعيرها خلال سنة وبالتالي يوجد تعرض محدود لمخاطر أسعار الفائدة. يتم مراقبة مخاطر سعر الفائدة بمساعدة مراقبة حساسية أسعار الفائدة والتي تعكس توزيع الموجودات والمطلوبات في نطاقات زمنية محددة مسبقا للإستحقاق/إعادة التسعير. يحتسب العائد عند المخاطر بتطبيق مجموعات لأسعار محددة مسبقا على مراقبة حساسية أسعار الفائدة ويتم قياسها مقابل الحدود الداخلية التي تحدد تحمل البنك لهذا الخطر. إن حساسية القيمة الاقتصادية لحقوق المساهمين يتم احتسابها أيضا في إطار ظروف معينة محددة مسبقا و تغير سعر الفائدة. يتم قياس مخاطر سعر الفائدة على رأس المال ضمن الركن 2 بواسطة طريقة تم تطويرها داخليا.

هـ- مخاطر التشغيل :

تركز إدارة مخاطر التشغيل على تقليص مخاطر الأحداث التي تنتج عن العمليات غير الملائمة والأخطاء البشرية وفشل النظام وكذلك عوامل خارجية عن طريق استخدام طرق تقييم متعددة والتي تتضمن التقييم الذاتي لمراقبة المخاطر و إطار مؤشر المخاطر الرئيسية، ومراجعة شاملة للإجراءات المتبعة على نطاق المجموعة. لقد تم استخدام بطاقة نتائج موضوعية لتقييم مناطق مخاطر العمليات المتنوعة معتمدة على مؤشرات محددة مسبقا ولتصنيفهم ضمن فئات محده. يستخدم هذا المقياس في تحديد رأس المال للمخاطر التشغيلية و مخاطر الالتزام و المخاطر القانونية. إن بيانات الخسارة المحتفظ بها داخليا والتي يتم تجميعها بشكل رئيسي من تقارير الأحداث ومن المعلومات عن مدى تكرار وتأثير أحداث مخاطر العمليات. تم إعداد خطة إستراتيجية الأعمال على نطاق المجموعة ككل وتهدف هذه الخطة إلى معالجة أي حالات طارئة غير مرتقبة كما تهدف أيضا إلى ضمان استمرارية الأعمال بأدنى حد من الانقطاع في الأنظمة والعمليات الهامة.

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2020

إن إدارة التأمينات تشكل جزءاً من إطار التسهيلات الجيدة لنقل المخاطر. تقدم التغطية التأمينية تخفيفاً جزئياً لمخاطر العمليات. إن سياسة إدارة مخاطر العمليات تبين تعليمات عامة لإدارة التأمين بما في ذلك العوامل التي سوف يتم أخذها بعين الاعتبار عند هيكلية وتنظيم بوليصة التأمين ومخاطر الائتمان لدى القائم بعملية التأمين وتعريف حدود البوليصة واستقطاعات التأمين ومراجعة السياسة ومعالجة المطالبات.

و- مخاطر أخرى :

يوجد سياسات للمخاطر الأخرى بما في ذلك المخاطر القانونية والمخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة. تحدد هذه السياسات والمهام والمسئوليات لمختلف أصحاب المصالح في إدارة ومراقبة هذه المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، استخدمت مناهج القياس الكمي لقياس رأس المال لهذه المخاطر.

6 - التعرضات للائتمان :

تظهر سياسة الائتمان لدى المجموعة معايير الإقراض العامة بالإضافة إلى السياسات المحددة المتعلقة بمجالات الإقراض المختلفة. ومن بين الأمور الأخرى. تعرف السياسة الائتمانية معايير الإقراض وعملية الموافقة على قرارات الائتمان المختلفة والمستندات المطلوبة وهامش الربحية ... الخ. تتضمن أيضاً سياسة الائتمان المستويات المختلفة لمنح الموافقات الرسمية المعتمدة استناداً إلى المبالغ/المدد وفحوى المميزات الأخرى للتسهيلات الائتمانية لاتخاذ قرارات ائتمان مناسبة. إن جميع قرارات الائتمان التي يتم اتخاذها من مستويات الصلاحيات الائتمانية الأقل في هرم الموافقات يتم مراجعتها من قبل أعلى سلطة للموافقة وهي لجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة.

يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية طبقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي والتي تنص على وجوب احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة طبقاً لتوجيهات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) الصادر بنك الكويت المركزي أو لقواعد البنك المركزي الخاصة بتصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب خسائر الانخفاض في قيمتها. (قواعد البنك المركزي).

للمزيد من التفاصيل حول منهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة يرجى الرجوع إلى إفصاح الانخفاض في قيمة الموجودات المالية (ط.2). في البيانات المالية.

تنص قواعد البنك المركزي بوجوب تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة على نهج الشريحتين. يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة بمجموع المخصصات العامة والخاصة. يتم احتساب المخصصات العامة بواقع 1% من التسهيلات النقدية و 0.5% من التسهيلات غير النقدية بعد خصم بعض فئات محددة من الضمانات. يتم احتساب المخصصات الخاصة بناءً على التصنيف التسهيلات الائتمانية غير المنتظمة كما هو موضح أدناه. يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية ضمن فئات الغير منتظمة أدناه عند وجود دليل موضوعي على انخفاض قيمتها بناءً على معايير محددة تتضمن أحكام الإدارة في زيادة مخاطر الائتمان.

نسبة الخسارة

20%

50%

100%

فترة عدم الانتظام

أكثر من 90 يوماً وأقل من 180 يوماً

أكثر من 180 يوماً وأقل من 365 يوماً

أكثر من 365 يوماً

ولكن كإجراء يتصف بالحدز والتحفيز يقوم البنك على الفور بتكوين مخصص بنسبة 100% ويقوم بشطب جميع التسهيلات الائتمانية غير المنتظمة لفترة تزيد عن 90 يوم. إن مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية المستخدمة في حساب كفاية رأس المال تتوافق مع قواعد وأنظمة البنك المركزي الكويتي المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال. إن مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية المسموح بها بموجب القواعد هي موديز (Moody's) وستاندارد أند بورز (Standard & Poor) وفيتش (Fitch). تُترجم تصنيفات مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية إلى أوزان محددة للمخاطر تمثيلاً مع خطة التعيين المحددة في نفس القواعد. تتضمن عملية التعيين تطبيق قيود المخاطر المنصوص عليها للحصول على تصنيفات مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية مختلفة وفي حالة مطالبات البنوك، في حالات التعرض قصيرة الأجل وطويلة الأجل، على النحو المنصوص عليه في القواعد.

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2020

أ - إجمالي التعرضات للاتمان

ألف دينار كويتي						
2019			2020			
إجمالي التعرض غير الممول	إجمالي التعرض الممول	إجمالي التعرض	إجمالي التعرض غير الممول	إجمالي التعرض الممول	إجمالي التعرض	
-	403,097	403,097	-	370,646	370,646	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
-	122,723	122,723	-	143,079	143,079	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
337,311	1,795,011	2,132,322	342,816	1,403,447	1,746,263	5. مطالبات على البنوك
2,214,643	1,850,727	4,065,370	2,219,615	1,809,296	4,028,911	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
-	30,014	30,014	-	40,396	40,396	8. بنود نقدية
15,451	462,138	477,589	621	454,795	455,416	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
57	-	57	-	-	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
-	162,557	162,557	-	139,798	139,798	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
2,567,462	4,826,267	7,393,729	2,563,052	4,361,457	6,924,509	

ب - متوسط إجمالي التعرضات للاتمان

ألف دينار كويتي						
2019			2020			
إجمالي التعرض غير الممول	إجمالي التعرض الممول	إجمالي التعرض	إجمالي التعرض غير الممول	إجمالي التعرض الممول	إجمالي التعرض	
-	441,373	441,373	-	386,872	386,872	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
-	125,153	125,153	-	132,901	132,901	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
354,432	1,477,270	1,831,702	340,063	1,599,229	1,939,292	5. مطالبات على البنوك
2,098,502	1,815,355	3,913,857	2,217,129	1,830,011	4,047,140	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
-	123,439	123,439	-	35,205	35,205	8. بنود نقدية
15,153	465,177	480,330	8,036	458,467	466,503	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
57	-	57	29	-	29	11. التعرض للقروض المتأخرة
-	197,676	197,676	-	151,177	151,177	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
2,468,144	4,645,443	7,113,587	2,565,257	4,593,862	7,159,119	

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2020

ج - إجمالي التعرضات للائتمان حسب القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2020
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
370,646	-	-	-	35,210	335,436	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
143,079	-	-	-	-	143,079	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التتمية متعددة الأطراف
1,746,263	37,873	10,275	314,327	896,046	487,742	5. مطالبات على البنوك
4,028,911	9,130	57,948	78,482	260,729	3,622,622	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
40,396	3	335	74	48	39,936	8. بنود نقدية
455,416	53	-	-	79	455,284	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	-	-	-	-	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
139,798	31	6,919	2,918	364	129,566	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
6,924,509	47,090	75,477	395,801	1,192,476	5,213,665	
%100.0	%0.7	%1.1	%5.7	%17.2	%75.3	نسبة التعرض للائتمان حسب القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2019
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
403,097	-	-	-	10,292	392,805	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
122,723	-	-	-	-	122,723	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التتمية متعددة الأطراف
2,132,322	50,166	10,202	428,862	1,104,364	538,728	5. مطالبات على البنوك
4,065,370	15,181	27,816	43,488	239,490	3,739,395	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
30,014	-	-	-	-	30,014	8. بنود نقدية
477,589	70	-	96	652	476,771	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
57	-	-	-	-	57	11. التعرض للقروض المتأخرة
162,557	-	-	3,173	439	158,945	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
7,393,729	65,417	38,018	475,619	1,355,237	5,459,438	
%100.0	%0.9	%0.6	%6.4	%18.3	%73.8	نسبة التعرض للائتمان حسب القطاع الجغرافي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2020

د - التعرضات للائتمان الممول حسب القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2020
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
370,646	-	-	-	35,210	335,436	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
143,079	-	-	-	-	143,079	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
1,403,447	23,575	10,068	189,725	692,337	487,742	5. مطالبات على البنوك
1,809,296	9,118	-	5,482	152,220	1,642,476	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
40,396	3	335	74	48	39,936	8. بنود نقدية
454,795	53	-	-	79	454,663	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	-	-	-	-	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
139,798	31	6,919	2,918	364	129,566	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
4,361,457	32,780	17,322	198,199	880,258	3,232,898	
%100.0	%0.8	%0.4	%4.5	%20.2	%74.1	نسبة التعرض للائتمان الممول حسب القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2019
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
403,097	-	-	-	10,292	392,805	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
122,723	-	-	-	-	122,723	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
1,795,011	40,495	10,016	323,825	882,052	538,623	5. مطالبات على البنوك
1,850,727	4,044	-	-	152,695	1,693,988	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
30,014	-	-	-	-	30,014	8. بنود نقدية
462,138	70	-	-	163	461,905	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	-	-	-	-	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
162,557	-	-	3,173	439	158,945	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
4,826,267	44,609	10,016	326,998	1,045,641	3,399,003	
%100.0	%0.9	%0.2	%6.8	%21.7	%70.4	نسبة التعرض للائتمان الممول حسب القطاع الجغرافي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2020

هـ - التعرضات للاتئمان غير الممول حسب القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2020
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
-	-	-	-	-	-	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
342,816	14,298	207	124,602	203,709	-	5. مطالبات على البنوك
2,219,615	12	57,948	73,000	108,509	1,980,146	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	-	-	-	8. بنود نقدية
621	-	-	-	-	621	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	-	-	-	-	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
-	-	-	-	-	-	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
2,563,052	14,310	58,155	197,602	312,218	1,980,767	
%100.0	%0.6	%2.3	%7.7	%12.2	%77.2	

نسبة التعرض للاتئمان غير الممول حسب القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2019
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
-	-	-	-	-	-	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
337,311	9,671	186	105,037	222,312	105	5. مطالبات على البنوك
2,214,643	11,137	27,816	43,488	86,795	2,045,407	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	-	-	-	8. بنود نقدية
15,451	-	-	96	489	14,866	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
57	-	-	-	-	57	11. التعرض للقروض المتأخرة
-	-	-	-	-	-	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
2,567,462	20,808	28,002	148,621	309,596	2,060,435	
%100.0	%0.8	%1.1	%5.7	%12.1	%80.3	

نسبة التعرض للاتئمان غير الممول حسب القطاع الجغرافي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2020

و - إجمالي التعرضات للائتمان حسب فترات الاستحقاق المتبقية

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2020
المجموع	أكثر من سنة	6-12 شهرا	3-6 أشهر	1-3 أشهر	حتى شهر	
370,646	74,328	24,161	58,070	44,899	169,188	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
143,079	143,016	-	-	-	63	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التتمية متعددة الأطراف
1,746,263	392,676	81,701	155,343	286,936	829,607	5. مطالبات على البنوك
4,028,911	1,498,689	461,511	466,043	470,622	1,132,046	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
40,396	-	-	-	-	40,396	8. بنود نقدية
455,416	435,660	2,842	597	506	15,811	9. الاستهلاكات التشغيلية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	-	-	-	-	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
139,798	8	1	36	133	139,620	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
6,924,509	2,544,377	570,216	680,089	803,096	2,326,731	
%100.0	%36.8	%8.2	%9.8	%11.6	%33.6	نسبة مجموع التعرض للائتمان حسب فترات الاستحقاق المتبقية

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2019
المجموع	أكثر من سنة	6-12 شهرا	3-6 أشهر	1-3 أشهر	حتى شهر	
403,097	81,145	30,235	60,056	58,954	172,707	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
122,723	122,667	-	-	-	56	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التتمية متعددة الأطراف
2,132,322	346,820	101,359	201,169	373,633	1,109,341	5. مطالبات على البنوك
4,065,370	1,132,872	879,400	640,349	630,236	782,513	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
30,014	-	-	-	-	30,014	8. بنود نقدية
477,589	438,825	6,388	4,607	3,585	24,184	9. الاستهلاكات التشغيلية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
57	10	-	-	47	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
162,557	5,068	28	4,439	172	152,850	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
7,393,729	2,127,407	1,017,410	910,620	1,066,627	2,271,665	
%100.0	%28.8	%13.8	%12.3	%14.4	%30.7	نسبة مجموع التعرض للائتمان حسب فترات الاستحقاق المتبقية

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2020

ز - التعرضات للائتمان الممول حسب فترات الاستحقاق المتبقية

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2020
المجموع	أكثر من سنة	6-12 شهرا	3-6 أشهر	1-3 أشهر	حتى شهر	
370,646	74,328	24,161	58,070	44,899	169,188	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
143,079	143,016	-	-	-	63	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
1,403,447	337,821	64,502	129,591	155,279	716,254	5. مطالبات على البنوك
1,809,296	811,541	111,135	188,109	173,244	525,267	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
40,396	-	-	-	-	40,396	8. بنود نقدية
454,795	435,435	2,724	575	402	15,659	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	-	-	-	-	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
139,798	8	1	36	133	139,620	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
4,361,457	1,802,149	202,523	376,381	373,957	1,606,447	
%100.0	%41.4	%4.6	%8.6	%8.6	%36.8	نسبة التعرض للائتمان الممول حسب فترات الاستحقاق المتبقية

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2019
المجموع	أكثر من سنة	6-12 شهرا	3-6 أشهر	1-3 أشهر	حتى شهر	
403,097	81,145	30,235	60,056	58,954	172,707	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
122,723	122,667	-	-	-	56	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
1,795,011	276,737	92,304	176,091	260,325	989,554	5. مطالبات على البنوك
1,850,727	542,984	399,139	252,051	281,895	374,658	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
30,014	-	-	-	-	30,014	8. بنود نقدية
462,138	433,645	2,103	1,972	1,849	22,569	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	-	-	-	-	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
162,557	5,068	28	4,439	172	152,850	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
4,826,267	1,462,246	523,809	494,609	603,195	1,742,408	
%100.0	%30.3	%10.9	%10.2	%12.5	%36.1	نسبة التعرض للائتمان الممول حسب فترات الاستحقاق المتبقية

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2020

ح - التعرضات للائتمان غير الممول حسب فترات الاستحقاق المتبقية

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2020
المجموع	أكثر من سنة	6-12 شهرا	3-6 أشهر	1-3 أشهر	حتى شهر	
-	-	-	-	-	-	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
342,816	54,855	17,199	25,752	131,657	113,353	5. مطالبات على البنوك
2,219,615	687,148	350,376	277,934	297,378	606,779	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	-	-	-	8. بنود نقدية
621	225	118	22	104	152	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	-	-	-	-	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
-	-	-	-	-	-	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
2,563,052	742,228	367,693	303,708	429,139	720,284	
%100.0	%29.1	%14.3	%11.8	%16.7	%28.1	نسبة التعرض للائتمان غير الممول حسب فترات الاستحقاق المتبقية

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2019
المجموع	أكثر من سنة	6-12 شهرا	3-6 أشهر	1-3 أشهر	حتى شهر	
-	-	-	-	-	-	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
337,311	70,083	9,055	25,078	113,308	119,787	5. مطالبات على البنوك
2,214,643	589,888	480,261	388,298	348,341	407,855	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	-	-	-	8. بنود نقدية
15,451	5,180	4,285	2,635	1,736	1,615	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
57	10	-	-	47	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
-	-	-	-	-	-	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
2,567,462	665,161	493,601	416,011	463,432	529,257	
%100.0	%25.9	%19.2	%16.2	%18.1	%20.6	نسبة التعرض للائتمان غير الممول حسب فترات الاستحقاق المتبقية

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2020

ط - تحليل القروض المتأخرة السداد وغير منخفضة القيمة حسب المحفظة المعيارية

ألف دينار كويتي				
2019		2020		
تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها		تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها		
61 - 90 يوم	0 - 60 يوم	61 - 90 يوم	0 - 60 يوم	
-	-	-	-	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
-	-	-	-	5. مطالبات على البنوك
793	298,241	1,047	273,580	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	-	8. بنود نقدية
-	18,075	-	13,434	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	-	-	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
-	-	-	-	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
793	316,316	1,047	287,014	

ي - المخصصات العامة والمخصصات المحملة على بيان الدخل حسب المحفظة المعيارية

ألف دينار كويتي				
2019		2020		
بيان الدخل	المخصص العام	بيان الدخل	المخصص العام	
-	-	-	-	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
452	1,478	(656)	822	5. مطالبات على البنوك
100,758	119,512	87,949	128,045	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	-	8. بنود نقدية
9,256	6,011	4,508	5,864	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	-	-	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
(2,004)	2,114	(410)	1,803	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
108,462	129,115	91,391	136,534	

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2020

ك - انخفاض قيمة القروض والمخصصات حسب القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي			المخصص المحدد	إجمالي الدين	كما في 31 ديسمبر 2020
تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها	0 - 60 يوم	61 - 90 يوم			
1,047	287,014	-	-	-	الكويت
-	-	-	-	-	آسيا
-	-	-	-	-	أوروبا
-	-	-	-	-	أمريكا
-	-	-	-	-	أخرى
1,047	287,014	-	-	-	

ألف دينار كويتي			المخصص المحدد	إجمالي الدين	كما في 31 ديسمبر 2019
تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها	0 - 60 يوم	61 - 90 يوم			
793	316,316	-	-	-	الكويت
-	-	-	-	-	آسيا
-	-	-	-	-	أوروبا
-	-	-	-	-	أمريكا
-	-	-	-	-	أخرى
793	316,316	-	-	-	

ل - الحركة على المخصصات

ألف دينار كويتي			2020			المخصصات في 1 يناير
2019		محدد	المجموع	2020		
المجموع	عام			عام	محدد	مجموع
143,238	143,238	-	129,115	129,115	-	المخصصات في 1 يناير
(116,922)	-	(116,922)	(83,566)	-	(83,566)	مبالغ مشطوبة
(18)	(18)	-	79	79	-	فروقات تحويل
-	-	-	-	-	-	مضاف لبنك الكويت المركزي
102,817	(14,105)	116,922	90,906	7,340	83,566	بيان الدخل
129,115	129,115	-	136,534	136,534	-	

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2020

م - التعرضات للائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان وعوامل تغيير الائتمان

2019		2020		
ألف دينار كويتي		ألف دينار كويتي		
التعرض للائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان		التعرض للائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان		
التعرضات غير المصنفة	التعرضات المصنفة	التعرضات غير المصنفة	التعرضات المصنفة	
-	403,273	-	370,844	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
122,744	-	148,744	-	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
542,661	1,420,100	494,040	1,130,886	5. مطالبات على البنوك
2,206,743	45,272	2,190,760	32,777	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
30,014	-	40,396	-	8. بنود نقدية
466,059	-	452,566	-	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
3	-	-	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
162,336	-	135,629	-	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
3,530,560	1,868,645	3,462,135	1,534,507	

7 - تخفيف خطر الائتمان :

إن الضمانات المقبولة تتضمن النقد و الضمانات البنكية و الأسهم و العقار إلخ. معرضة إلى حالات خاصة على الجدارة و هامش المتطلبات إلخ منصوص عليها في سياية الائتمان. إن تخفيف مخاطر الائتمان يستعمل لحسبة كفاية رأس المال متضمناً النقد والأسهم والضمانات الصادرة عن بنوك مصنفة ضمن تصنيف «A» كما هو منصوص عليه في قواعد و قوانين البنك المركزي الكويتي المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال. تعرض سياسة الائتمان لدى المجموعة التعليمية المرتبطة بتقييم الضمانات وإدارتها والتي تضم، الحد الأدنى لمتطلبات التغطية بالفئات المختلفة للضمانات، إعادة دراسة الهوامش ومدى تكرار وأسس إعادة التقييم والمستندات المتعلقة بالضمانات والتأمين ومتطلبات الاحتفاظ بالضمانات، إلخ. طبقاً لسياسة الائتمان، إن تكرار عملية تقييم الضمانات تعتمد على نوع الضمانات. وعلى وجه الخصوص، ضمانات الأسهم إضافة إلى الحالات التي تكون فيها الضمانات المقدمة بالعملات المختلفة حيث تتطلب إعادة تقييمها بشكل يومي. ويتم القيام بهذه المهمة من قبل إدارة مستقلة عن قطاعات العمل لضمان موضوعية التقييم. ويقوم قطاع إدارة المخاطر بإعداد تحليل سنوي مستقل ومحاييد لتصنيف الأسهم المقبولة كضمانات، إذ يتم تصنيف هذه الأسهم وفقاً لدرجات مختلفة لتقرير هوامش التغطية المختلفة المطلوبة.

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2020

انكشاف البنك لمخاطر الائتمان المغطاة خلال الكفالات المؤهلة في المحفظة المعيارية على النحو التالي:

2020				كفا في 31 ديسمبر 2020
ألف دينار كويتي				
ضمانات بنكية	الضمانات المالية	التعرض المضمون	إجمالي التعرض	
-	-	-	370,646	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	143,079	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
-	-	-	1,746,263	5. مطالبات على البنوك
-	192,012	697,705	4,028,911	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	40,396	8. بنود نقدية
-	2,640	11,237	455,416	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	-	-	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
-	4,169	16,812	139,798	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
-	198,821	725,754	6,924,509	

2019				كفا في 31 ديسمبر 2019
ألف دينار كويتي				
ضمانات بنكية	الضمانات المالية	التعرض المضمون	إجمالي التعرض	
-	-	-	403,097	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	122,723	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
-	-	-	2,132,322	5. مطالبات على البنوك
-	215,003	712,498	4,065,370	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	30,014	8. بنود نقدية
-	3,890	11,992	477,589	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	25	-	57	11. التعرض للقروض المتأخرة
-	221	4,521	162,557	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
-	219,139	729,011	7,393,729	

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2020

8 - متطلبات رأس المال لمخاطر السوق :

إن التعرض لمخاطر السوق الحالي يشتمل على تبادل العملات والتعامل في محفظة المتاجرة بالأسهم. إن رأس المال المحمل على إجمالي التعرض لمخاطر السوق يتم احتسابه على أساس الأسلوب القياسي.

إن متطلبات رأس المال للتعرض لمخاطر السوق كالتالي :

ألف دينار كويتي		
2019	2020	
-	-	1. مخاطر مراكز سعر الفائدة
2	1	2. مخاطر مراكز الأسهم
523	440	3. مخاطر العملات الأجنبية
-	-	4. مخاطر السلع
-	-	5. الخيارات
525	441	

9 - مخاطر التشغيل:

تستخدم المجموعة الأسلوب القياسي لحساب رأس المال المعرض لمخاطر التشغيل والبالغة 27,212 ألف دينار كويتي (2019): 34,879 ألف دينار كويتي)، والذي يتضمن مبدئياً فصل أنشطة المجموعة إلى ثمانية خطوط عمل وتطبيق عوامل الـ BETA المناسبة لمعدل إجمالي الدخل لكل خط عمل كما هو معرف في قواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي المرتبطة بمعيار كفاية رأس المال. رغم ذلك تم حساب رأس المال المصرفي لمخاطر التشغيل بشكل منفصل للركن الثاني (Pillar2) مستخدماً تغيير الأسلوب المقيم اعتماداً على نتائج بطاقة النقاط لمخاطر التشغيل.

10 - مركز حقوق المساهمين في دفاتر البنك:

إن أغلبية الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية محتفظ بها لتوقع أرباح رأسمالية وإيرادات توزيعات الأرباح. إن امتلاك أدوات حقوق المساهمين الاستراتيجية العائدة للمؤسسات المالية تتم بناءً على توقع المجموعة لتطوير علاقة العمل أو السيطرة على تلك المؤسسات بشكل نهائي.

إن الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية تدرج في دفاتر المجموعة ضمن استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. يتم إدراج هذه الاستثمارات بالقيمة العادلة، وحيث يتم قيد الربح أو الخسارة الناتجة عن التغيير في القيمة العادلة إلى احتياطي التغييرات في القيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل المجمع ضمن حقوق المساهمين.

يتم تحديد القيمة العادلة عن طريق الرجوع إلى أسعار السوق المعلنة. إن القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق التبادلية، أو وحدات الأمانة، أو الاستثمارات المماثلة تستند على آخر أمر سعر شراء معلن، يتم قياس القيمة العادلة للاستثمارات غير المسعرة من خلال أي عملية تجارية لأسهم الشركة ذاتها أو القيمة السوقية لإستثمارات مماثلة أو عن طريق الخصم المنخفض لصافي قيمة أصول أو قيمتها الدفترية.

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2020

إن المعلومات الكمية المرتبطة بالاستثمارات في أدوات حقوق المساهمين في دفاتر المجموعة هي على الشكل التالي :

ألف دينار كويتي		
2019	2020	
271,769	236,264	1. قيمة الاستثمارات المفصح عنها في المركز المالي
		2. نوعية وطبيعة أدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر :
246,631	208,477	- أسهم مسعرة
25,138	27,787	- أسهم غير مسعرة
271,769	236,264	
-	-	3. الأرباح المحققة التراكمية (بالصافي) الناتجة عن بيع أوراق مالية استثمارية
50,587	18,098	4. مجموع الأرباح غير المحققة (بالصافي) المدرجة في المركز المالي ولكن ليس من خلال حساب الأرباح أو الخسائر
		5. متطلبات رأسمالية
56,500	39,979	- أدوات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر

11 - مخاطر سعر الفائدة في دفاتر البنك :

إن سياسة إدارة مخاطر سعر الفائدة تتضمن إدارة مخاطر سعر الفائدة للمجموعة، تظهر السياسة تعليمات التخطيط والتقارير والتحوط لمخاطر سعر الفائدة. إن حدود مخاطر سعر الفائدة المتعددة مطبقة أيضا. تظهر أيضا السياسة بشكل واضح مسؤوليات اللجان والأقسام المختلفة ضمن سياق إدارة مخاطر سعر الفائدة. تتضمن المراقبة المستمرة لمخاطر سعر الفائدة في نشرة شهرية لمراقبة حساسية أسعار الفائدة والتي تصنف جميع الموجودات والمطلوبات إلى نطاق متفق عليه مسبقا. إن تصنيف الموجودات والمطلوبات يستند إلى التعليمات المدرجة في السياسة والتي تعكس خصائص تاريخ الاستحقاق / إعادة التسعير للتعرض الضمني.

على مدى سنة واحدة، إن تأثير صافي دخل الفائدة استنادا إلى فجوة إعادة التسعير هو :

ألف دينار كويتي				
2019		2020		
التأثير على العائد		التأثير على العائد		
%2 @ ±	%1 @ ±	%2 @ ±	%1 @ ±	
17,168	8,584	13,760	6,880	دينار كويتي
5,160	2,580	4,480	2,240	دولار أمريكي
3,352	1,676	432	216	عملات أخرى
25,680±	12,840±	18,672±	9,336±	

12 - مكافآت :

تتكون لجنة المكافآت والترشيحات المنبثقة عن مجلس الإدارة من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين على الأقل بما فيهم رئيس اللجنة والذي يعين من قبل مجلس الإدارة. وسيقوم أمين سر مجلس الإدارة بدور أمين السر في اجتماعات لجنة المكافآت والترشيحات المنبثقة عن مجلس الإدارة. تتكون لجنة المكافآت والترشيحات المنبثقة عن مجلس الإدارة من الأعضاء التالية أسمائهم:

السيد / مساعد الصالح
الشيخ / طلال الصباح
السيد / مناف المهنا
السيد / يوسف العوضي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2020

فيما يلي المهام والواجبات الرئيسية المنوطة بها لجنة المكافآت والترشيحات:

1. إعداد تلك السياسة ومراجعتها على أساس سنوي على الأقل أو بناءً على طلب مجلس الإدارة، واقتراح التوصية إلى مجلس الإدارة بشأن أي تعديلات / تحديثات عليها. تسري هذه التعديلات / التحديثات فقط بعد موافقة مجلس الإدارة. تتضمن هذه المراجعة تقييم مدى كفاية وفعالية سياسة المكافآت لضمان تحقيق أهدافها وفقاً للمعلومات ذات الصلة بتدفق العمل الخاص بخطة المكافآت المقدمة من الإدارة إلى لجنة المكافآت والترشيحات، وعرضها على مجلس الإدارة.
 2. مراقبة تطبيق سياسة ومخطط المكافآت عبر المعلومات والتقارير المقدمة من الإدارة للجنة المكافآت والترشيحات بشكل ربع سنوي وعرضها على مجلس الإدارة.
 3. رفع توصيات لمجلس الإدارة حول كمية وطبيعة مكافأة الرئيس التنفيذي ونوابه ومساعديه من هم في نفس المركز الوظيفي التنفيذي في البنك. لا تسري تلك الاقتراحات إلا بموافقة من مجلس الإدارة.
 4. التنسيق مع لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ورئيس مدراء إدارة المخاطر لتقييم برنامج المكافآت المقترح.
 5. التأكد من أن الاجدارة التنفيذية تطبق نظم تتسم بالكفاءة وإجراءات وآليات لضمان تطبيق السياسة والمخطط وعرضه على مجلس الإدارة.
 6. التأكد من أن سياسات والممارسات المكافآت لشركات البنك التابعة وفروعه الخارجية (إن وجدت) تتماشى وتلك الخاصة بالبنك وتعليمات البنك المركزي ذات العلاقة.
 7. التأكد من أن برنامج المكافآت متفق مع الممارسات السليمة في صرف المكافآت.
 8. التأكد من إتمام مراجعة السياسة سنوياً من جهة مستقلة. يمكن أن تكون الجهة إدارة التدقيق الداخلي أو مستشار خارجي. وتهدف المراجعة إلى تقييم مدى التزام البنك بالسياسة والممارسات. ووجب على اللجنة عرض التقييم على مجلس الإدارة.
- يمكن للجنة المكافآت والترشيحات طلب المساعدة من إدارة التدقيق الداخلي أو مستشار خارجي وذلك لتحقيق مسؤولياتها بفعالية. خلال السنة 2020 تم الاستعانة بإدارة التدقيق الداخلي لمراجعة سياسة المكافآت.

اجتمعت لجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة ثمانية اجتماعات خلال عام 2020. بالنسبة للمكافآت الممنوحة لأعضاء هذه اللجنة لعام 2020 والتي تشمل عضويتهم في اللجان الأخرى التابعة لمجلس الإدارة. بلغ إجمالي المكافآت 438 ألف دينار كويتي (2019: 445 ألف دينار كويتي) الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة ضمن التقرير السنوي للبنك بشكل مجمل، وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي والمتعلقة بحوكمة الشركات.

سياسة المكافآت

خلال عام 2020 قامت لجنة المكافآت والترشيحات بمراجعة سياسة المكافآت وتم تقديم السياسة المعدلة لمجلس الإدارة في 25 أغسطس 2020، وافق مجلس الإدارة على السياسة المقدمة. لم يتم عمل أي تعديلات مادية ضمن التحديث الأخير.

يتم مراجعة سياسة المكافآت مرة واحدة على الأقل كل ثلاث سنوات. علاوة على ذلك تضمن التحديث التعديلات المنصوص عليها من قبل البنك الكويتي المركزي أو مجلس الإدارة كيف ومتى تقدمت التعديلات.

العناصر الرئيسية وأهداف سياسة منح المكافآت:

أ – العناصر الرئيسية

يتضمن هيكل مكافآت لجميع موظفي المجموعة مكافآت ثابتة ومتغيرة.

– مكافآت ثابتة – تتكون من الراتب الأساسي والبدلات والمنافع ذات الصلة.

– مكافآت متغيرة – تتكون من دفعات مرتبطة بالمتطلبات الوظيفية والأداء.

ب – الأهداف

1. تعزيز فعالية الحوكمة والممارسات السليمة اتجاه المكافآت المالية لتكون ملائمة استراتيجية المجموعة.

2. إنشاء مزيج من المكافآت الثابتة والمتغيرة علة مستويات المؤسسة وطبيعة العمل.

3. جذب واحتفاظ بالموظفين المؤهلين المطلوب لتنفيذ استراتيجية المجموعة.

4. محتذاة المكافآت مع استراتيجية مخاطر البنك المتصلة ومستويات المخاطر والسلامة المالية وتقديم مزايا لتحفيز التطور الوظيفي وتوازن الحياة والعمل

5. التأكد من المكافآت المالية ترتبط بشكل مناسب وأداء المجموعة وتوقيت المخاطر أخذاً بالاعتبار تعديل المكافآت المالية للموظفين في حال ضعف الأداء المالي وتطابق المخاطر على المدى البعيد.

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2020

للتحقق من استقلالية إدارة المخاطر وإدارة الإلتزام والحوكمة وإدارة التدقيق الداخلي بالمجموعة يقوم رؤساء تلك الإدارات بمخاطبة اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة دون الرجوع إلى الرئيس التنفيذي. يمثل الجدول أدناه خطوط التقارير الفنية والإدارية لتلك الوظائف.

الإدارة / القسم	جهة التقرير الفنية	جهة التقرير الإدارية
إدارة المخاطر	لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة	رئيس مجلس الإدارة
إدارة الإلتزام والحوكمة	لجنة الحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة	رئيس مجلس الإدارة
إدارة التدقيق الداخلي	لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة	لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة

تقييم الأداء

وفقاً لسياسة المجموعة يتم تقييم الأداء الفردي لجميع الموظفين مرة واحدة على الأقل سنوياً. يتم استخدام إجراءات التقييم لتقييم مساهمة الموظفين في تحقيق أهداف المجموعة وإعطائهم ملاحظات حول نقاط القوة والضعف المرتبطة بأدائهم.

يتم استخدام مصفوفة تصنيف الأداء لتحويل الأداء الفردي إلى درجة تقييم بناءً على خطوط إرشادية محددة مسبقاً. يتم استخدام درجة تقييم الأداء لتحديد زيادة في الراتب ومقدار المكافآت المتغيرة.

يتم تطبيق إرشادات التصنيف بشكل موحد عبر جميع خطوط العمل والأفراد.

فيما يلي الحوافز السنوية الممنوحة للموظفين :

ألف دينار كويتي		
2019	2020	
1,130	-	المبلغ المدفوع
1,196	-	عدد الموظفين

لا توجد أية دلائل على صرف مكافآت خلال السنة.

خلال السنة، قام البنك بصرف مكافآت تتعلق بنهاية الخدمة على النحو التالي:

2019		2020		
ألف دينار كويتي	عدد الموظفين	ألف دينار كويتي	عدد الموظفين	
394	230	481	74	المبالغ المدفوعة لـ :
544	171	361	88	- موظفين كويتيين
				- موظفين غير كويتيين

يوضح الجدول أدناه قيمة المكافآت المدفوعة للإدارة العليا والموظفين الآخرين ذوي صلاحيات اتخاذ انكشافات المخاطر:

ألف دينار كويتي				
2019		2020		
مؤجلة	غير مقيدة	مؤجلة	غير مقيدة	
-	1,463	-	1,394	ثابتة
-	-	-	-	- نقدية
-	-	-	-	- أسهم وأدوات مرتبطة بالأسهم
-	-	-	-	- أخرى
-	1,463	-	1,394	إجمالي المكافآت الثابتة

لم يتم صرف أية مكافآت متغيرة خلال السنة.

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2020

يوضح الجدول أدناه ملخص قيمة المكافآت الممنوحة للإدارة العليا وقابلي المخاطر المادية :

2019		2020		
ألف دينار كويتي	عدد الموظفين	ألف دينار كويتي	عدد الموظفين	
1,463	14	1,394	14	الإدارة العليا
692	4	578	4	الموظفين ذوي صلاحيات اتخاذ انكشافات المخاطر
588	5	415	5	الموظفون المسؤولون عن الرقابة المالية



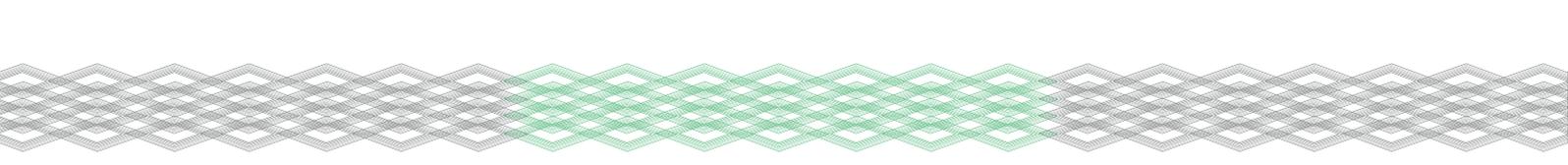
Branches Network	Tel	شبكة الفروع
Mubarak Al-Kabir	22990001	مبارك الكبير
Airport (Arrival)	22990004	المطار (الوصول)
Al-Rai	22990045	الري
Ali Sabah Al-Salem	22990042	علي صباح السالم
Al-Naeem	22990056	النعيم
Al-Rabia	22990057	الرابية
Al-Messila	22990065	المسيلة
Andalus	22990036	الأندلس
Ardhiya	22990019	العارضية
Dahiyat Abdulla Mubarak	22990059	ضاحية عبدالله المبارك
East Ahmadi	22990014	شرق الأحمدي
Fahaheel	22990066	الفحيحيل
Fahaheel - Ajyal Complex	22990011	الفحيحيل - مجمع أجيال
Faiha	22990067	الفيحاء
Farwaniya Co-op	22990027	الفروانية (الجمعية)
Hadiya	22990064	هدية
Hawalli (Beirut St.)	22990020	حولي - شارع بيروت
Jabriya	22990035	الجابرية
Jahra	22990007	الجهراء
Jleeb Al-Shyukh	22990063	جليب الشيوخ
Khaitan	22990008	خيطان
Khaldiya	22990015	الخالدية
Labour Unit	22990324	وحدة حساب العامل
Mansouriya	22990044	المنصورية
Ministries Complex	22990031	مجمع الوزارات
Qurain	22990024	القرين
Regaee	22990050	الرقعي
Rumaithiya	22990018	الرميثية
Sabah Al-Salem	22990054	صباح السالم
Sabahiya	22990012	الصباحية
Salmiya	22990023	السالمية
Salwa	22990051	سلوى
Sharq	22990026	شرق
Shuwaikh	22990021	الشويخ
Six Ring Road	22990034	الدائري السادس
Al-Salam	22990055	السلام
Sulaibikhat	22990013	الصليبخات
West Shuwaikh	22990028	غرب الشويخ

 www.cbk.com

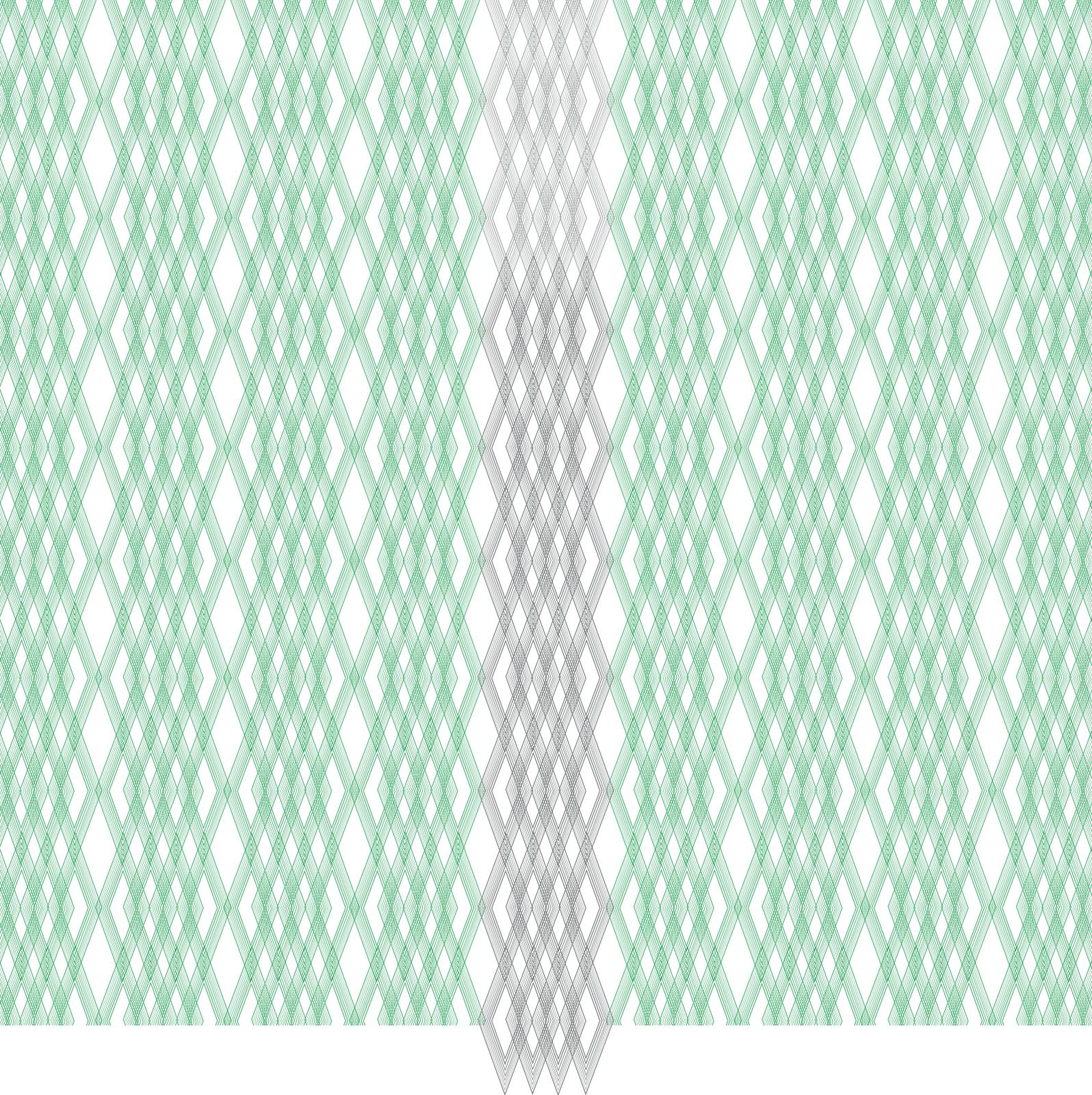
  Commercial Bank of Kuwait

 50888225  1 888 225

    AltijariCBK



التجاریہ... هو اِختیاریہ



50888225



Commercial Bank of Kuwait



AltijariCBK



1 888 225 cbk.com

التجاري... هو اختياري